



Copyrighted material from the University of Toronto

٢١٧٣

م . خ

معنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج
للنووي ، تأليف الخطيب الشربيني ، محمد
ابن أحمد - ٩٧٧ هـ - كتب في القرن الرابع
عشر الهجري تقديرا .

ج ١ (٦١ ق) ٣٥٠ سم ١٧x٢٦
نسخة جيدة ، فطما تعليق مقروء ، بها
نقش في الأضواء والآخ ، طبع .

٥٥٤٣

الاعلام ٢٣٤:٦ - الأربعة ٦١١:٢
أ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب
الاسلامية - أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ
ج - شرح الخطيب على منهاج الطالبين للنووي

Copyright © King Saud University

٦١١٦٥
١٤١١/١١/٥٥

فصل في زكاة التجارة	باب زكاة الفطر	باب من تجب فيه	فصل في اداء زكاة المال	فصل في تحصيل الزكاة
٢٢٠	٢٢٢	٢٢٤	٢٢٨	٢٢٩
كتاب الصيام	فصل في م	فصل في شروط الصوم	فصل في شروط وجوب الصوم	
٢٣٤	٢٣٤	٢٣٦	٢٤١	

كتاب معاني المحتاج الى معرفة

معاني الفاظ المنهاج للشيخ الامام

العالم العلامة شيخ الاسلام

والمسلمين حجة المناظرين

فقيه رحمة ربه العزيز الحبيب

محمد الشريفي الخطيب

نقده الله برحمته

ورسوانه

امر

امر

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٥٥٤٣ ق ١٦٢٥ ٦١
العنوان: معاني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج للشيخ الامام
المؤلف: الخطيب الشريفي محمد بن محمد
تاريخ النسخ: النسخ المجلد الحادي عشر
اسم الناسخ: ---
عدد الاوراق: ٨٤ (٦١ م)
ملاحظات: ---

[illegible][illegible]

فنه اميال مسافة القصر ومنه تقدير حصة او سقيا الف وسما بطرط الاصل انه
تحديد ووقع للمصنف انه صرح في رسالته تقريبا ونسب فيه للمصنف رابعها
تقريب على الاصح كس الحيفر والمسافة بين المصنفين **والقصر الموصوف** او تقدير
بظاهر او بحسب طهر او لون او ربح اي احد الثلاثة كاف اما النص فبالاجماع واما
الظاهر فعلى المذهب ويعتبر في التقدير بالظاهر المخالف للوسط المعتدل
وبالحسب المخالف للاشد كما مر ذلك وخرج بالموتير بظاهر التغيير اليسير وبالموتير
بحسب التغيير بحقيقة على الشط قرب الماء وهذا هو المراد ان ليس لنا تغيير بحسب الموتير
ولو اشتبه على احد ماء او تراب ظاهر اي ظهور ماء او تراب **بحسب** اي متغير او
بما او تراب متغير **اجتهد** فالمشبهين منها لكل صلاة ارادها بعد الحدث وجوبا
ان لم يقدر على طاهر يتيقن موعانا لم يضق الوقت ومضيقا ان ضاق وجواز ان
قدر على ظهور يتيقن كان كان على شط نهر او بلغ الماء ان قلبيين بالخلط لا تغير لجواز
العدول الى المظنون مع وجود المتيقن لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم كان بعضهم
يسمع من بعضهم قدرته على المتيقن وهو ساعد من النبي صلى الله عليه وسلم قال الولي
العراقي في حاجة لهذا التصيل بل هو محمول على الوجوب مطلقا ووجود متيقن
لا يمنع وجوب الاجتهاد في هذين لان كلاهما خصال الخير يصدق انه واجب انتهى
وفيما قاله كما قال الجلال البكري نظروا ان كنت جرت عليه في شرح التنبيه لانه مع
وجود الطاهر يتيقن اختلف في جواز الاجتهاد فيه كما سياتي في فصله من وجوبه والافضل
عدم الاجتهاد فطلب الترك كيف يوصف بوجوبه فان قيل لا يترك الا فضل
لما علم مع ان الواجب عليه احد الامرين قلت لم يختلف هناك في جواز الجمع مع
القدرة على الفعل بخلافه هنا والاجتهاد والتحرر والتأخي ببل الجهد في طلب
المقصود والجهد في الجيم وضما هو الطاقة قال الله تعالى فاولئك هم الخوارشدا
وقال الشاعر فحيرت احب الشجر عقدا سليما واحب العقد شعرا
فلمش الجميع قطعا لشكى وكذا فعل طهر **وتظهر ما ظن طهارة** اي ظهوره
بامارة او شاشا وتغيرا وقرب كلب فيقلب على الظن نجاسة هذا وظهارة غيره
ولمعرفة ذلك بدوق احد الاناين ولا يقال يلزم منه ذوق النجاسة لان المنوع
ذوق النجاسة المتيقنة لعدم عتق عليه ذوق الاناين لان النجاسة تصير
متيقنة كما افادة شيخنا وان خالف في ذلك بعض العصرين فلو جرح واخذ احد
المشبهين من غير اجتهاد وتطهيره لم تصح طهارته وان وافق الظهور بان لا تكفي
له الحال لتلاعبه **وليل ان قدر على طاهر** اي ظهور يتيقن كان كان على شط نهر
في استعمال الماء وفي صحرا في استعمال التراب **فلا يجوز** له الاجتهاد لكن بمكة ولا
حائل بينه وبين الكعبة وقال صلى الله عليه وسلم دع ما يرببك الى ما لا يربك رواء
الامام احمد وصححه الحاكم والترمذي واجاب الاول بان القبلة في جهة واحدة
فاذا قدر عليها كان طهرها لها في غير ما عتبا وبان الماء المأثور في الاعراض عنه تنفوت
ماله مع امكانها بخلاف القبلة وعن الحديث بان محمول على الندب فان قيل كان ينبغي
للمصنف ان يقول على طاهر معين فان احد المشبهين طاهر يتيقن اجيب بانه لا حاجة

واما بالمسافة فغير

كطراب

الى ذلك لانه وان كان طاهرا يتيقن لا يقدر عليه وقد فرض المصنف الخلاف فيما اذا
قدر على طاهر يتيقن **والاعمر** في الاجتهاد فيما ذكر **كبصير** **والاظهر** لانه يدرك الامارة
بالسرا والشم والذوق على ما تقدم او الاستماع كما اضطراب الغطاء وقضية التعليل
بما ذكرنا لا اعمر لو فقد هذه الحواس التي يدرك بها ذلك انه لا يجتهد قال الاذرعى
وينبغي الجزم به وهو حذر والثاني لا يجتهد لان النظر له أثر في حصول الظن في المجتهد
فيه وقد فقد فلم يجز كالقبلة واجاب الاول بان القبلة ادلتها بصيرة وعما قدرته
سقط ما قيل انه لو قال والاعمر يجتهد في الاظهر لكان احسن لان المراد انه ما بصير في
اصل الاجتهاد وان خالفه في بعض الصور فان الاعمر اذا خبير قلده بصيرا على الاصح
وقيل لا كما بصير قال في المجموع فان لم يجد من يقلده او وجده فخير **تيمم** او اشتبه عليه
ما وبول او خوجه كان انقطعت راجحة **لم يجتهد فيما على الصحيح** سواء كان اعمر ام بصيرا
لان الاجتهاد يقوى ما في النفس من الطهارة الاصلية والبول لا اصل له فيها
فامتنع الاجتهاد فان قيل البول له اصل في الطهارة فان اصله ما اجيب بانه
ليس المراد بقول له اصل في الطهارة الحالة التي كان عليها من قبل حتى يرد عليهم
ذلك بل المراد امكان رده الى الطهارة بوجده وهذا متحقق في المتنجس بالمعاثرة
بخلاف البول والثاني يجوز كما لما المتنجس وقال الامام انه المتجهد في القياس واختاره
البلقيني **لا يخلطان** بنون الرفع كما في خط المصنف استينا فا او عطا على المجتهد
بناء على ما قال ابن مالك ان بل تعطف الجمل فسقط بذلك ما قيل ان الصواب حذف النون
لانه يجوز من حذفها عطا على مجتهد لكن الاصح خلاف ما قاله ابن مالك اذ شرط
العطف بنون افراد معطوفها اي كونه مفردة فان تلاها جملة لم تكن عاطفة بل
حرف ابتداء المجردة الاضطراب ولا يجوز عطف يخلطان على مجتهد وان يقرأ بحذف
النون كما قال بعض الشراح لفساد المعنى اذ يصير التقدير بل لم يخلط قال الجوزي
والصب كالمخلط **تيمم** لتعذر استعمال الماء فان تيمم قبل ذلك لم يصح لانه تيمم
بغضرة ماء متيقن الطهارة مع تقصيره بتدرك اعدامه فما ذكر شرط صحة التيمم
كما صححه المصنف في شرح المذهب وقيل شرط لعدم وجوب القضاء وهو مقتضى
كلام الرازي في الشرح والمصنف في الروضة والتحقيق وبل هنا وفيما ياتي للانتقال
من غرض الى غرض لا لابطال او اشتبه عليه ما **وما ورد** كان انقطعت راجحة
توضا بول منها مرة ليتيقن استعمال الطهور ولا يجتهد لان ما ورد لا اصل
له في التطهير ويعذر في عدم الجزم بالنية كنيان احدي الحسن وان امكنه الجزم
بها بان يأخذ غرفة من كل منهما في يد ويستعملها في شئ الوجه دفعة واحدة من غير
خلط مقترنا بالنية ثم يعيد غسل وجهه ويكمل وضوءه بأحد هاتين يتوضا بالآخر
للمتقنة عليه في ذلك وظاهر كلامهم ان ذلك جائز له عند قدرته على ظهور يتيقن
وان كان مقتضى العلة كما قاله في المجموع الامتناع واستشكل الاسنوي وجوب
الوضوء بالماء وما ورد بما ذكره فمن معه ما لا يكفيه لوضوءه ولو كمله
بما يع يستهلك فيه كما ورد وغيره انه يلزمه التكليف بشرط ان لا يزيد منه على
القدر التام في كيف بوجوبه هنا استعمال ما ذكره وما ورد مثله وهو يزيد على

ذلك فالصواب الانتقال الى التيمم واجيب عنه بجوابين الاول انه هنا قد
على طهارة كاملة بالما وقد استشهد وما لا يتم الواجب الابد فهو واجب وهناك لم يقد
على الكاملة فتكليفه التكيل بازيد مما اوجبه الشرع عليه لا يتجدد الثاني ان صور
الملة هنا في ما ورد انقطعت راحته وصار كالماء وذلك لا قيمة له غالبا او قيمته
تافهة بخلاف تلك ويؤخذ من ذلك انه لو زادت قيمته على قيمة ما الظهارة لم يلزم
استعماله ويتم كاجزائه ابن المقرئ في روضه **وقيل له الاجتهاد فيها** كالماء
وفرق الاول بمثل ما مر في البول قال الماوردي وله ان يجتهد فيها الشرب ما الورد
فاذا بان له بالاجتهاد ان احدهما ما ورد اعده للشرب وله ان يطهر بالآخر الحكم عليه
بانه ما واستشعر بان الشرب لا يحتاج الى اجتهاد واجيب بان الشرب وان لم
يحتاج اليه لكن شرب ما الورد في ظنه يحتاج فيها اليه تنبيه للاجتهاد شروط علم
بعضها مما مر الاول ان يتأكد بأصل الحل فلا يجتهد فيما اشتبه ببول كما تقدم لظنه
ان يقع الاشتباه في متعدد فلو تجسر احدكم او احدى يديه واشكل فلا يجتهد كما
سياق في شروط الصلاة ان شاء الله تعالى الثالث ان يبقى المشتبهان فلو تلف احدهما
لم يجتهد في الباقي بل يتيمم ويعيد وان بقي الاخر لانه ممنوع من استعماله غير قادر على
الاجتهاد الرابع بقا الوقت فلو ضاقت عن الاجتهاد تيمم وصلى واعاد قاله العزاذ
في البيان الخامس ان يكون للعلامة فيه مجال بان يتوقع ظهور الحال فيه كاشاب
والا في الاطعمة فلا يجتهد فيها اذا اشتبهت بحكمة باجنية فاكثركا سياق ان
شاهد تعالى في النكاح او ميتة بمذكيات او نحو ذلك واستقط ابن المقرئ هذا الشرط
قال شيخنا وكانه رأى كالمراعى ان هذه الاشياء تخرج بتأييد الاجتهاد بالاصل فالتيمم
بدون شرط الاخذ والعلم بالاجتهاد ان تظهر بعد العلامة **واذا اجتهد واستعمل**
ما ظن الظاهر كذا او بعضه من المائين **اراي الاخر** ندبا وقيل وجوبا اذا لم يخف
العتش لشربه اذا اضطر لئلا يتغير اجتهاده فيشتبه عليه الامر كما ينبغي له ذلك
قبلا لاستعماله ايضا كما في المجموع والتحقيق وهو اوليلا يغفل فيستعمله ويمكن
حل كلام المتن عليه على قصد الارادة كما في قوله فاذا اقرا القرآن فاستمع فان
تركه اي لم يرقه وصل بالاول الصبح مثلا ثم حضرت الظير وهو محدث ولم يرق من
الاول فليجرب الاجتهاد لعدم التعدد واما جوازه فتأيت على الراعي دون
المصنف فلو اجتهد على الراعي وقويت عنده اماره بعد ضعفها مع استناده
في القوة والضعف لاجتهاد واحد **وتغير ظنه** قيد من نجاسة الى الطهارة **لم يعمل**
بالثاني من الاجتهاد من علمي الراعي وظن الاجتهاد على علمي المصنف **النصب**
لانا الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد بل يتيمم لانه لا يمكن استعماله ما معه كما مر ويصل
بلاعادة في الاصح اذ ليس معه ما ظاهر بيقين والثاني بعيد لان معه ما ظاهر بالظن
فان بقي من الاول شيء لم يجز لغيره ان يستعمله الا باجتهاد ولو احدث هو لزوم الاجتهاد
للصلاة الثانية وان لم يكن الباقي طهارة لم يكن متذكرا للعلامة الاولى فان تغير
اجتهاده اجتنبا وتيمم لما مر واعاد ما صلاه بالتيمم لبقاها منفردا لان التيمم
بحضرة ما ظاهر بيقين له طريق في عدمه اما اذا لم يحدث بان استمر متطهرا حتى

صلاة اخرى فانه لا يلزمه الاجتهاد وان تغير ظنه لانه الطهارة لا ترتفع بالظن وخرج اي
سرع من النص في تغير الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني ووفق بان العمل به هنا يؤدي
الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما اصابه الاول والى الصلاة نجاسة ان لم يغسله
وهنا لا يؤدي الى صلاة بنجاسة ولا الى غير القبلة ومنع ابن الصباغ ذلك باننا يودي
الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد لو ابطنا ما مضى من طهره وصلاته ولم تبطله بل امرناه
بغسل ما ظن نجاسته كما امرناه باجتناب بقية الماء الاول واجيب بان يكفي في النقض
وجوب غسل ما اصابه الاول واجتناب البقية ويؤخذ من ذلك ان اذا اشتبه عليه
ما مستعمل بطهورا وكان غسلا اعضا الوضوء من الاول انه يعمل بالثاني لفقد العلة وهو
كذلك وما قدرت بكلام المصنف سقط ما قيل ان ذلك لا يتأتى الا على الراعي ويجتهد
في غير الماء ايضا وجوبا ان اضطر والافجوازا ولو في جنسين كلبين **وخلفه لو اخرج**
اي الماء او غيره عدل **مقبول الرواية** كعيد وامرأة لافاسق ومجنون ومجهول وصبي
ولو ميزا ودفع في شرح المذهب في باب الاذان قبول اخبار المميز فيما طرقة المشاهدة
بخلاف ما طرقة النقل والمعتد عدم قبوله مطلقا صححه في زيادة الروضة ونقله
الجمهور ثم لو اخرج جماعة من الفاسق لا يمكن توافقه على الكذب قبل خبرهم وكذا لو اخرج
الفاسق عن فعل نفسه كقوله بليت في الاما قاله الزركشي مثله الصبي المميز كما قال بعض
المتأخرين وقد قالوا فيما لو وجدت شاة مذبوحة فقال ذمي اي يخل ذمي بحتة انا ذمي بحتة
انها غل وكفى به فاسقا **وبين السبب** في تجدد كولو غل كلب **او كان ضيقا** بما ينش
موافقا للخبر في مذهبه في ذلك وان لم يبين السبب **اعترضه** لانه خبر يغلب على الظن التخييل
ويؤخذ من ذلك ان الكلام في فقيه يغلب على الظن انه يعرف ترجحات المذهب فسقط
بذلك ما قيل ان في المذهب خلافا في مسائل كولو غرة في مله قليل بعد نجاسته فيها
وعينها وكوقوع قارة او غرة في ما قليل اذ اخرجت منه حية ونحو ذلك فقد بطن
الفقيه الموافق ترجيح المرجوح لعدم علمه بالراجح ولو اختلف عليه خبر عدلين فصلما
كان قال احدهما ولغ الكلب في هذا دون ذلك وقال الاخر بل في ذلك دون هذا صا
ان امكن صدقها فحكم بنجاسة المائين لاحتمال الولوغ في وقتين فلو تعارضا في
الوقت ايضا بان عينه صدق او ثقتها فان استويا فالاكثر عددا فانه
استويا سقط خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الاثنيين كالموعين احدهما كلبا
كان قال ولغ هذا الكلب في هذا الما وقت كذا وقال الاخر كان حينئذ بيلد اخر
مختلف **فروع** لو اعترف من دينين في كل منهما ما قليل وما يبع في ثاء واحد
فوجد فيه قارة ميتة لا يدرى من ايها هي اجتهاد فان ظنها من الاول واتخذت المغفرة
ولم تغلب بين الاغترافين حكم بنجاستهما وان ظنها من الثاني ومن الاول واختلفت
المغفرة واتخذت وغلبت بين الاغترافين حكم بنجاسته ما ظنها فيد ولو اشتبه عليه انا
بول باو في بلد او ميتة بمذكيات اخذ منها ما شاء من غير اجتهاد الا واحدا عما لو حلت لا
ياكل مرة بعينها فاختلطت بمرفاع الحية الامرة لم يجت و لو رفع نحو كلب راسه
من اناه فيد ما قليل او ما يبع اخر وقد رطب ايضا لان الصلاة طهارة هذا ان احتل
توطئه من غيره والاضر ولو غلبت النجاسة في شيء والاصل في الطهارة ككتاب

النقص

الاغترافين

مد من الحمر و متدينين بالجاسة كالمجوس و مجانين و صبيان بكسر الصاد اشهر
من ضمها و جزا من حكم له بالطهارة عملا بالاصل وكذا ما عت به البلوى من ذلك
كعرق الدواب و لعابها و لعاب الصبي و الحنطة التي تداسر في الثور يبول عليها
و الجوح و قد استعملت في شحم الخنزير و مما البدع المذمومة غسل ثوب جديد و فم
و قمح من اكل نحو خبز و ترك مواكلة الصبيان لتوهم نجاستها قاله في لعاب و البقل
النات في نجاسة متنجس لا ما ارتفع عن منبته فانه طاهر ولو وجد قطعه لم في اناء او
خرقة بيضاء لم يجوس فيه فطاهرة او مرمية مكشوفة فحجة او في انا او خرقة و المجوس
بين المسلمين و لم يكن المسلمون اغلب فكذلك و ان كان المسلمون اغلب فطاهرة **وعلا ستم**
واقتنا **كلنا و طاهر** في الطهارة و غيرها بالاجاع اي من حيث انه طاهر فلا يرد المفصو
و جلد الادمي لان تحريمه لم يضره و هو تحريم استعمال مأكلا لغيره الا برضاه و انتهاك حرمة
جلد الادمي و قد توضح اصله عليه و سلم من شئ من جلد من قدح من خب و مر
مخضب من حجر و من انا من صفر و كره بعضهم الاكل و الشرب من الصفرة و لا يجوز بين
اعتقاد ذلك بتولد منه امراض لا ذوا لها و خرج بالطاهر النجس كالمخض من ميتة فيحرم
استعماله فيما ينجر به كماء قليل و ما به لا ينجر به كماء كثير و غيره مع الجفاف لكن
يكروه في الثاني فالمفهوم فيه تفصيل فقد خالف حكم المنطوق **الذهب و فضة** اي
انها المعول منها او من احداهما **فحرم** استعماله على الرجل و المرأة و الحنفى بالاجاع و لقوله
صل الله عليه و لم لا تشربوا في انية الذهب و الفضة و لا تاكلوا في صحافها متفق عليه
و يقاس غير الاكل و الشرب عليها و اما خصا بالذكر لانها اظهر و جوه الاستعمال
و اغلبها و يحرم على الولي ان يبقى الصغير سعة من انايهما و لا فرق بين انا الكبير
و الصغير حتى ما يخلل به اسنانه و الميل الا لضرورة و كان يحتاج الى جلا عينه بالميل
فيباح استعماله و الوضوء منه صحيح و المأخوذ منه من مأكوله و غيره حلال لان التحريم
للاستعمال لا لخصوص ما ذكر و يحرم التطيب بما الورود و نحوه من انايهما ذكر و التبخير
بالاحتواء على حجرة منها و اتيان راحتهما من قرب لامن بعد قال في المجموع و ينبغي ان يكون
بعد ما يجب لا يلبس اليه انه يتطيب بها و لو خثر ثيابه بها و قصد تطيب البيت
فستعمل قال في المجموع و الحيلة في الاستعمال ان يخرج الطعام من الاناء الى شئ يديه
كقشرة رغيف ثم ياكله و يصب الماء في يده التي لا يستعمله بها فيصبه او لا
في يده اليسرى ثم في اليمنى ثم يستعمله و يصب ماء الور في يده ثم ينقله الى يمينه ثم
يستعمله و يحرم البول في انا مناهما او من احداهما و لا يشك ذلك بقوله لم يجوز الاستحباب
بالذهب و الفضة لان الكلام هناك في قطعة ذهب او فضة و هنا في انايهما منها لذلك
و استثنى في شرح المذهب الذهب اذا صدى ولكن فيه التفصيل الذي في التوبة بخاسر و هو
وكذا يحرم اتخاذ اي اقتناء و هو من غير استعمال **في الاصح** لان ما لا يجوز استعماله للرجال
ولا لغيرهم يحرم اتخاذ كالة الملاء و الثاني لا يحرم لان ثمنه لو ارد انما هو في الاستعمال
لا الاتخاذ وليس كالة الملاء لان اتخاذها يدعى الى استعمالها لفقدها يقوم مقامها بخلاف
الاولى و لا اجرة لصنعه و لا ارش لكسره كالة اللؤلؤ فاجتمع الانا انية كسقا
واسقية و جمع الاية و اورد في الوسيط اطلاق الانية على المفرد وليس يصح و يحرم

وكذا ان استويا
فيها بظاهر

الدين
والتقديس
والتقديس

تزيين الخوانيت و البيوت بانية التقديس على الاصح في الروضة و شرح المذهب و يحرم تخلية
الكعبة و سائر المساجد بالذهب و الفضة **و حلال الموه** اي المطلق بذهب او فضة و مشغوبة
القول اي تليق فان موه غير التقديس كالتقديس و خاتم و الاخر من التقديس و لم يحصل
منه شئ و لو بالعرض على النار او موه التقديس او صدى مع حصول شئ من الموه به او
الصادح لاحتجاله **في الاصح** لقلة الموه به في الاولى فحاشا معدوم و لعدم الخلية الثانية
فان حصل شئ من التقديس في الاولى لكثرة او لم يحصل شئ من غيره في الثانية لتلك حرم استعماله
وكذا اتخاذ في الاصح اخذ ما سبق فالعلة مركبة من تضييق التقديس و الخيلا و كسر
قلوب الفقرا و الثاني يحرم ذلك الخيلا و كسر قلوب الفقرا في الاولى و التضييق في الثانية
و يحرم تقييد سقف البيت و جدران و ان لم يحصل منه شئ بالعرض على النار و تحريم استدامته
ان حصل منه شئ بالعرض عليها و الا فلا **و حلال النقيس** بالذات من غير التقديس اي استعماله
و اتخاذ **كياقوت** و فيروز و زج و يبلور بكسر الباء و فتح اللام و مرجان و عقيق و المتخذ
من الطيب المرتفع كسك و غيره و عود **و حلال النقيس** لانه لم يرد فيه نهي و لا يظهرون
فيه معنى السرف و الخيلا لكنه يكره و الثاني يحرم الخيلا و كسر قلوب الفقرا و رد بان ذلك
لا يعرفه الا لخواصا ما النقيس بالصنعة كزجاج و خشب حكم الحزط او المتخذ من
طيب غير مرتفع فيجعل بالاخلاق و محل الخلاف ايضا في غير فصول الخاتم اما هو فانه جائز
قطعا كما قاله في شرح المذهب **فاب** عن ابن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه و لم قال من اتخذ
خاتما فضة ياقوت نقي عند الفقرا قال ابن الاثير يريد ان اذا ذهب مالا باع خاتمه
فوجد به غنا قال و الاشبه ان صح الحديث ان يكون لمخاضة فيه كما ان النار لا تؤثر
فيه و لا تقيوه و قيل من ختم به من الطاعة و تيسرت له امور المعاش و يتقوى قلبه
و نهان الناس و سهل عليه قضاء الحاج و قيل ان الحجر الاسود من ياقوت الجنة فسحبه
المشركون فاسود من مسحه و قيل ان النبي صلى الله عليه و لم اعط عليا قصا من ياقوت
وامره ان ينقش عليه لا اله الا الله ففعل و اقر الى النبي صلى الله عليه و لم فقال له لزوت
محمد رسول الله فقال و الذي بعثك بالحق ما فعلت الا ما امرت به فصبط جبريل عليه
صل الله عليه و لم قال يا محمد ان الله يقول لك احببتنا فكتبنا اسمنا و نحن احببتنا
فكتبنا اسمك **وما حرمنا ان يذهب او فضة ضيقة** و حلالا او بعضها و ان قل
لرينة حرم استعماله و اتخاذه و اصل الفضة ان ينكسر لانا فيوضع على موضع الكسر
خاسر او فضة او غيره لتسكته ثم توسع النقا فاطلقت على الصا قد به و ان لم ينكسر او
صغيرة و قدر الحاجة فلا يحرم للصغر ولا يكره الحاجة و لما رواه البخاري عن عامر الاحول
قال رايت قدح رسول الله صلى الله عليه و لم عند انس بن مالك رضي الله عنه و كان قد انصع
اي انشق فسكبه بفضة اي شدة خيط فضة و الفاعل هو انس كما رواه البيهقي قال
انس لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه و لم في هذا القدح اكثر من كذا وكذا **او صغيرة**
و حلالا او بعضها **الرينة او كسرة** كلها **الحاجة** مع الكراهة فيهما **في الاصح** امل في
الاولى للصغر و لقد رقت معظم الناس على مثلها و كره لفقد الحاجة و اما في الثانية فللمحاجة
و كره للكبر و الثاني يحرم نظر الرينة في الاول و الكبر في الثانية **و حرم موه** **الحلال**
لنحو شرب **لغيره** فيما ذكر من التفصيل **في الاصح** لان الاستعمال منسوب الى الاناء كله

ولان معنى العيز والخيل لا يختلف بل قد تكون الزينة في غير موضع استعمال اكثر والثاني
يجوز ان اوجها مطلقا لما شرحتها بالاستعمال **قلت الذهب حرم** انا **ثبت الذهب** سوا
اكان معه غيره ام لا **مطلبا** اي من غير تفصيل مما مر **واساعلم** لان الخيل اشد من الفضة
ولان الحديث المار في الفضة ولا يلزم من جوازها جواز استعمالها او مع دليل جواز الخاتم للرجل
منها ومقابل المذهب ان الذهب كالفضة فيا في ما مر كما نقله الرافعي عن الجمهور ومعنى
الحاجة عرضا صلاح الكسر ولا يعتبر العجز عن التضييب بغير الذهب والفضة في العجز
عن غيرها بغير استعمال الانا الذي كلف ذهب او فضة فضلا عن المضيب به وارجح الكثير والصحيح
العرف وقيل الكبيرة ما تستوعب جاتا من الانا وقيل ما كان جزءا كمالا كشفة او اذن والصغير
دونه ذلك وقيل ما يبلغ للنظر من بعيد كبير وما لا يفصير فان شك في كبرها فالاصل الاباحة
قوله في المجموع وينك على ذلك كما قاله في باب الباس من انه لو شك في ثوب فيدحره وغيره
هل الاكثر حريرا ولا اندحرم استعماله وكذا لو شك في التفسير هل هو اكثر من لقائه
او لا فانه يحرم على المحدث منه واجبت عن ذلك في شرح التبيين **قوله** لا المشايخ
وتوسع المصنف في نصب الضمة بفعلا نصب المصدر الى ان انتصاب الضمة
على المفعول المطلق فيه توسع على خلاف الاكثر فان اكثر ما يكون المفعول المطلق
مصدر او هو اسم الحدث الجاري على الفعل كما هو معروف في محله نحو وكل اسم موسى
تعلما لكن قد يتوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق شيئا منها يشارك
المصدر في حروفه التي ثبتت صيغته منها ويسمى المشارك في المادة وهو اقسام
منها ما يكون اسم عين لا حدث كالضمة فيما نحن فيه ونحوه له عز وجل وانما يتكلم
من الارض نباتا فضة اسم عين مشاركا لمصدر ضيب وهو التضييب في
ما دته فانيب منابه في انتصابه على المفعول المطلق فاستدل فقهاء
العرب عن الموضوع من الانا المعوج فقال ان اصاب الما الى القليل تعوجه لم
يجزوا الاجاز والمرا بده المضيب بالعاج وهو تاب الفيل ولا يسمى غير نابع عاجا
وليس مرادهم بفقهاء العرب شخصا معينا وانما يذكر في العجاز او لما يفسر بها
اليه وهو مجهول لا يعرف وتكره لا يتعرف **ثبت** ستم الدرام في الانا كالتضييب
فيما في فيه التفصيل السابق خلاف طر حافيه لا يحرم به استعمال الما مطلقا ولا
يكروه وكذا لو شرب بكفه وفي اصبعه خاتم او في قد دراهم او شرب بكفه وفيها دراهم
فان جعل للانا حلقه من فضة او سلسلة منها او راسا جازوا وانما جاز ذلك في الراس
لان منفصل عن الانا لا يستعمل قال الرافعي وكمنعه يانه مستعمل بحسبه وان سلم
فليكن فيه خلاف لا تخاذ ويمنع بان الاتخاذ بحال الاستعمال المحرم بخلاف هذا والمراد
به ما جعل في الكوز فهو قطعة فضة اما ما جعل كالانا ويغلي به فانه يحرم ما
الذهب فلا يجوز منه ذلك وليس اذا اجز الليل تقطية الانا ولو بعرض عود واكاء
السقا واغلاق الابواب مسميا لله في الثلاثة وكذا الصبيان والماشية اول ساعة
من الليل واظفا المصباح للنوم خاتمة او في المشركين ان كانوا لا يتعبدون باستعمال
النجاسة تأهلا لكتاب في كناية المسلمين لان النبي صلى الله عليه وسلم نوحا من مزادة
مشركة وتوضا عن جبر نضرا نية والجو الجرار جمع جرة ويكره استعماله لعدم تحريمه

وهو واما يوقيان
الضمة تابعة لاجاز
استعمالها فالاصل
الجواز حتى يتحقق مانع
فان المحرم فانه منوع
من استعماله حتى يتحقق
سببه ولم يوجد وكذا
قال في المحدث ان منوع
يجل القرآن حتى يتحقق
بمع من شرح التبيين

وان كانوا يتدينون باستعمال النجاسة كطائفة من الجوس يقتلون بيول البقر
تقر بافقي جواز استعمالها وجها اخفا من القولين في تعارض الاصل والغالب
ولكن يكره استعمالها وانهم وملوسهم ومايل اسافلهم اي ممايل اسافلهم اي مما
يل الجلد اشد واواني مايلهم اخف ويجزى لوجهان في اواني مدمى الخمر والقصابين
الذين لا يحتررون من النجاسة والاصح الجواز ايمع الكراهة اخذا منها **كتاب**
استباب الحديث والمراد به عند الاطلاق كما هنا الاصغر غالبا
والاسباب جمع سبب وهو كل شيء يتوصل به الى غيره وتقدم تعريف الباب والحديث
لغة واصطلاحا والمراد بالحديث هنا الاسباب نفسها ولكن اضافتها اليه تقتضي تفسير
الحديث بغير الاسباب الا ان جعل الاضافة بيانية والاصح انه مختص بالاعضا
الاربعة لان وجوب الغسل والمسح مختصان بها وان كل عضو يرتفع حدثه بفعله
في المصنوع ومسحه في الممسوح وانما حرر من المصنف بذلك العضو بعد غسله قبل
تمام الطهارة لانه لا يسي متطهرا وقد قال تعالى لا يمس الا الطهرون وتعبيره كالمحرر
بالاسباب اول من التعبير ما ينقض الوضوء لان الاصح انه لا يقال انتقض الوضوء
بل انتفى كما يقال انتفى الصوم لا بطل قاله في الدقايق لكن المصنف عبر بعد ذلك بالنقض
بقوله فخرج المعتاد نقضه ويؤول بمعنى انتفى الظاهر به قال في التخرير وانما بول المصنف
في كل فن من كتبهم ابوابا مشتملا الصدور بالترجم ان القاري اذا اختار بابا من كتاب شر
اخذ في اخر كانا انتظله وابعد على الدرر والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب
بطوله ومثله المسافر اذا علم انه قطع ميلا وطوى فرسخا نقض ذلك عنه ونشط المسير
ومن ثم كان القرآن الكريم سور وجزاه القرا عشورا واسباعا واحاسا واخر اياها
وقدم المصنف تبعا لاصله هذا الباب على الموضوع كما قدم موجب الغسل على الغسل
وهو تركيب طبيعي وخالف في الروضة فقدم الوضوء ولم يقدم الغسل على موجد لان
الانسان يولد محدثا فيعرف الوضوء ما ينقضي به ولا يولد جنبا فقدم موجب الغسل
عليه **اي** الاسباب **اربعة** ثابتة بالادلة الالهية وعلة النقض بها غير معقولة
المعنى فلا يفتا س عليها غيرها فلا نقض بالبلوغ بالسن ولا بمس الامرد الحسن ولا بمس
فروج البهية ولا ياكل لحم الجوز على المذهب في الاربعة وان صح للمصنف الاخير منها
من جهة الدليل ثم اجاب من جهة المذهب فقال اقرب ما يشترخ اليه في ذلك قوله
الخلفاء الراشدين وجاهير الصحابة ومما يضعف النقض به ان القائل به لا يعديه
الى شحه وسنامه مع انه لا فرق ولا بالتحقق في الصلاة والاما اختل النقض بها
كسائر النواقض وما روى من انها تنقض تضعيف ولا بالنجاسة الخارجة من غير الفرج
كالقصد والحاجة لما روى بوداود باسناد صحيح ان رجلين من اصحاب النبي صخرسا
المسلمين غزوة ذات الرقاع فقام احدهما يصل فرماه رجل من الكفار باسم فترعه
وصل ود مدحى وعلم النبي صلى الله عليه وسلم به ولم يكرهه واما صلته مع الدرر
فلقلة ما اصاب منه ولا بشقاء داي المحدث لان حدثه لم يرتفع فكيف يصح عدا الشفا
سيا المحدث مع انه لم يزل ولا ينزع الخلف لان نزعه بوج عدا الرجلين فقط على الاصح
انما الاسباب **خروج** شيئا كان او رطبا طاهرا او نجسا جافا او رطبا معتادا

فرضه ونقله في ضمن نكاح او غيره لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف صلاة الا ان الله
احل فيه الكلام فمن تكلم فلا يتكلم الا بخير رواه الحاكم عن ابن عباس وقال صحيح
الاسناد وقيل بطلان طواف الوداع بلا طهارة ووقع في الكفاية نقله في طواف
القدوم ونسب للوهج **وحمل المصحف** بتثليث مبدئ لكن الفتح غريب **وصف**
ورقة المكتوب فيه وغيره باعضا الوضوء او غيرها ولو كان فاذا الطهورين او
منه من ورا حائل كقرب رقيق لا يمنع وصول اليد اليه او مس ما كان منسوخ الحكم
دون التلاوة قال تعالى لا يمسه الا المطهرون اي المتطهرون هو خير بعنوا النوى ولو كان
باقيا على اصله لزم الخلف في كلامه تعالى لان غير المطهر يمسه وقال صلى الله عليه وسلم
لا يمسه الا طاهر رواه الحاكم وقال اسناده على شرط الصحيح والحمل ابلغ
من المنع يجوز حمله لضرورة كخوف عليه من غرق او حرق او نجاسة او وقوعه في
يد كافر ولم يتمكن من الطهارة بل يجب اخذه حينئذ كما ذكره في التحقيق وشرح المذهب
فان قد روي التمس وجب وخرج بالمصحف غير كتوراة واجيل ومنسوخ تلاوة
من القرآن وان لم يمسح حمله فلا يجرم لزوم الحرمة بالفتح بل وبالتبديل في الاول والآخر
المتولى فانه ظن ان في التوراة ونحوها غير مبدل كره مسه **وكذا جلد** المتصل به
يجرم به ما ذكره **على الصحيح** لانه كالجزة منه ولهذا ينبغي في البيع والثاني يجوز لانه
ليس جزءا متصلا حقيقة فان انفصل عنه ففضية كلامه البيان حل مسه وبه مرجح
الاسنوي وفرق بينه وبين حرمة الاستنجاء بالاستنجاء الخش ونقل الزركشي عن
الغزالي انه يجرم مسه ايضا ولم ينقل ما يخالفه وقال ابن العباد انه الاصح ابقاء
لحرمة قبل انقضاء له انتهى وهذا هو المعتقد انما تنقطع نسبتة عن المصحف
فان انقطعت كان جعله كتابا لم يجرم مسه قطعاً كما قاله شيخنا **وحريضة**
وهي وعاء كالكنيس من ادم وغيره **وصندوق** وهو يضم الصادر وقطعا وعاء معروف
معدان للمصحف كما قاله ابن المقرئ **فيها** **مصحف** يجرم مسها بما ذكره في الاصح لانها
لما كانا معدين له كانا كالجسد وان لم يدخل في بيعه والعلاقة بالخريطة والثاني
يجوز مسها لان الادلة وردت في المصحف وهذه خارجة عنه ولهذا يجوز تخليتها
جزما وان جوزنا تخليته المصحف وفرقا لاول بالاحتياط في الموضوعين وحمل الخلاف
في المس كما تقدم عبارة اما الحل فيجرم قطعاً اما اذا لم يكن المصحف فيها او هو فيها
ولم يعد له فلا يجرم مسها **وما كتب لدرس قرآن** ولو بعض اية **كقوله** يجرم
مسها بما ذكره في الاصح لان القرآن قد اثبت قد للدراسة فاشبه المصحف والثاني يجوز
مسها لانه لا يراد للدوام كالمصحف اما ما كتب لغير الدراسة كالقيمة وهي ورقة
يكتب فيها شيء من القرآن وتعلق على لراس مثلاً للثبرك والسياب التي يكتب عليها
والعزام كما سياتي فلا يجرم مسها ولا حملها لانه صلى الله عليه وسلم كتب كتابا الى هرقل
وفيها اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا انه ولم يمسها كلها بالمحافظة
على الطهارة وتكره كتابة الحروز وتعليقها الا اذا جعل عليها شع او نحوه ويستحب
التطهر لحمل كتب الحديث ومسها **والاصح حمل جلد** اي القرآن في متاع كما عبر به
في الروضة او **استح** تعالما ذكره ان لم يكن مقصودا بالحمل بان قصد حل غيره او لم يقصد

انظر حمل المصحف
بغير وضوء ضرورة

شيء العلم الاخلال بتعظيمه حينئذ ويؤخذ من ذلك جواز حمل المصحف بخلاف ما اذا
كان مقصودا بالحمل ولو مع الامتعة فانه يجرم وان كان ظاهر كلام الشافعي يقتضي الحل في
هذه الصورة كما لو قصد الخبث القراء وغيرها والثاني يجرم تعليقا للحرمة ولانه ممنوع
منه عند الانزاد فتع مع التعبد كما مل النجاسة في الصلاة **فسرع** لو حمل مصحفا مع
كتاب في جلد واحد حكم حمله حكم المصحف مع المتاع فقيه التفصيل واما مس الجلد
فيجرم مس السائر للمصحف دون ما عداه كما افتى بذلك شيخنا **في تفسير** سواء تميزت
الفاظه بلون ام لا اذا كان التفسير اكثر من القرآن لعدم الاخلال بتعظيمه حينئذ وليس
هو في معنى المصحف بخلاف ما اذا كان القرآن اكثر منه لانه في معنى المصحف او كان
مساويا له كما يؤخذ من كلام التحقيق والفرق بينه وبين الحل فيما اذا استوى الحرمان
ان باب الحرمان واسع بدليل جوازه للنساء في بعض الاحوال للرجال كبرد قال بعض
المتأخرين والظاهر ان العبرة بالقله والكثرة باعتبار الحروف لا الكلمات وان العبرة
في الكثرة وعدمها في المس بحالة موضعه وفي الحل بالجميع انتهى وظاهر كلام الاصحاب
حيث كان التفسير اكثر لا يجرم مسه مطلقا قال في المجموع لانه ليس بمصحف ولا في معناه
كما قاله شيخنا وقياس ما قاله في الانوار من انه لو شك هل الحرمان اكثر او لا انه يجرم
لانه يجرم حمل التفسير ولا مسه بلا طهارة كرها **وقدر** **نابير** كالا حديد لا يفسد
المقصودة دون ذلك والثاني يجرم لاخلاله بالتعظيم **لا حل قلب** **ورقة** اي المصحف **بعد**
ونحوه فانه ممنوع في الاصح لانه نقل للورقة فهو كحملها والثاني لا يجرم لما سئل
واحتزر بذلك عما لو لم يمس على يده وقلب الاوراق بها فانه يجرم قطعاً قال في
المجموع وفرقوا بينه وبين العود بان اكثر متصل به وله حكم اجزائه في منع السجود عليه
وغيره وقال امام الحرمين وكان القلب يقع باليد لا بالكلمة انتهى وعلى كلام امام الحرمين
وهو الظاهر اذا قلبه بكفه فقط كان قتله وقلب به فهو كالعود **والاصح ان الصبي**
المميز **الحديث** ولو خذ ثوبا كبيرا في فتاوي المصحف **لا يمنع** من مسه ولا من حمل لوحه
لا مصحف يتعلم منه اي لا يجب منعه من ذلك لحاجة تعلمه ومشقة استمراره متطهرا
بل استحباب وقضية كلامهم ان حمل ذلك في الحمل المتعلق بالدراسة كان لم يكن لغرض او
كان لغرض اخر منع منه جزما كما قاله في المهمات وان نازع في ذلك ابن العباد اما غير
المميز فيجرم بمكينة من ذلك لانه لا يثبت كماله **قلت** **الاصح حل قلبه** اي ورق المصحف
بعد ونحوه **وبد قطع العراقيون** **والاصح** قال في الروضة لانه ليس بحامل
ولا ما سئل الادعي والقياس انه ان كانت الورقة قايمة فصحتها باعود جاز وان
احتاج في صفحاتها الى رفعها حرم لانه حامل لها انتهى وما قاله علم من التقليل فوايد
بكره كتب القرآن على حائط ولو لمجد وثياب وطعام ونحو ذلك ويجوز هدم الحائط
وليس الثوب واكل الطعام ولا يضر ملاقاة من في المعدة بخلاف ابتلاع قرطاس عليه
اسم الله فانه يجرم ولا يكره كتب شيء من القراء في اناء ليسقي ماؤه للشفا خلافا لما وقع لابي
عبد السلام في فتاويده من التحريم واكل الطعام كشرب الماء فلا كراهة فيه وبكره احراق
خشب نثر بالقرآن الا ان قصد به صيانة القرآن فلا يكره كما يؤخذ من كلام ابن عبيد

رام

وعنه محل تحريق عثمان رضي الله عنه المصاحف وحرم كتب القراءة او شيء من اسمايتها
بجس وعلم بجس ومسه به لا يظاهر من متنجس وحرم ما لوط على فرش او خشب نقش
بالقرا في الاثواب او شيء من اسمايتها تعالى ولو خيف على مصحف تنجس او كافر او تلف
نحو غرق او ضياع ولم يتك من تطهره جاز له حمله مع الحدث في الاخيرة ووجب في غيرها
صيانة له كما مرته الاشارة اليه ويجرم السفر به الى بلاد الكفار اذا خيف وقوعه في ايديهم
وتوسده وان خاف سرقة وتوسد كتب علم محترم الا خوف من نحو سرقة لقول
خاف على المصنف من تلف نحو حرقا وتنجسا او كافر جاز له ان يتوسده بل يجب عليه
ويجب كتبه وايضا حمله ونقطه وشككه ويجوز كتب ايديهم ونحوها اليهم في اثناء
كتاب كمال مما سر وعنه الكافر من سدا لا سماعه ويجرم تعليمه وتعلمه ان كان معا
وغير المعاندان رجحا سلامه جاز تعليمه والا فلا وتكره القراءة بغير تنجس وتجوز بلا
سراية كحمار وطريق ان لم يلد عنها والاكراه والقراءة افضل من ذكره كمن يحض محل
فان خص به بان ورد الشرع به فيه فهو افضل منها ويندب ان يتعود لها جهرًا
ان جهر بها في غير الصلاة اما في الصلاة فيسرها مطلقا وبكيفية تعود واحد ما لم يقطع
قراية بسلام او فصل طويل كالفصل بين الركعات وان جلس وان يستقبل وان
يقرب من موضع وتخشع وان يركل وان يسكن عند القراءة والقراءة نظرا في المصنف افضل
منها من نظر القلب الا ان زاد خشوعه وحضور قلبه في القراءة عن ظهر غيب ففي
افضل في حقه وختم بالشاذ في الصلاة وخارجها وهو ما نقل احاد اقرانا كما يمانها
في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايماهما وهو عند جماعة من المصنفين
ماوراء البصرة اجمعين ونافع وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وعند
آخرين منهم البغوي ماوراء العشرة البصرة السابقة وابو جعفر ويعقوب وخلف قال
في المجموع واذا بقراءة من السبع استحب ان يتم القراءة بها فلو قرأ بعض الايات بها وبعضها
بغيرها من السبع جاز بشرط ان لا يكون ما قرأه بالثانية مرتبًا بالاول وبالعكس الا في
لا يعكس السور ولكن بكرة الا في تعليمه لانه اسهل للتعليم ويجوز تفسير القرآن بلا علم ونسب
او شيء منه كبيرة والسنة ان يقول انكيت كذا الانسية ويندب ختمه اول بقرا او
ليدوا لوعا بعده وحضوره والشروع بعده في ختمه اخرى وكثرة تلاوته وقد افسد
السلام على ما يتعلق بالقران بالنصائيف وفيما ذكرته تذكروا لاولي الابواب ومن
يتقن طهرا او خذنا وشك اي تردد باستواء او رجحان كافي الدقائق **في حقه هل**
طرا عليه او لا **عمل سقيمة** لان اليقين لا يزول بالشك لغيره اذا وجد احده في بطنه شيئا
فاشغل عليه اخرج منه شيئا فلا يجزى من المسجد حتى يسع صوتا او يجدر بحاكمه ان يظن
لا يعد بطنه لان ظن استصحاب اليقين اقوى منه فعلم بذلك ان المراد باليقين استصحابه
والا فاليقين لا يجامع شك واما قوله الراعي يعمل بطن الطهر بعد يقين الحدث فمراده
ان الما المظنون طهرا تدا بالاجتهاد مثلا يرفع يقين الحدث وحمله على هذا وان كان
بعيدا اولى من حمله على ان ظن الطهر يرفع يقين الحدث الذي حمله عليه ابن الرفعة وغيره
وقال لمراره لغير الراعي واسقطه المصنف من الروضة وقال انشائي انه معدود
من اوهامة **فلو يتقنهما** اي الطهر والحدث بان وجدا منه بعد الشك مثلا **وجعل**

السابق منها **فضد ما قبلها** ياخذ به **في الاصح** فان كان قبلها محدثا فهو الاصل
متطهرا اعتاد تجديد الطهارة ام لا لانه يتقن الطهارة وشك في تاخر الحدث عنها
والاصل عدمه وان كان قبلها متطهرا فهو الاصل محدثا لانه يتقن الحدث وشك في
تاخر الطهارة عنه والاصل عدمه هذا ان اعتاد تجديد الطهارة وان لم تطرد عادته
اما اذا لم يعتد التجديد فهو متطهر لان الظاهر تاخرها عن الحدث فان تذكر انه كان
قبلها متطهرا ومحدثا اخذ بما قبل الاولين عكس ما مر قاله في الجرحا لها في المعنى سواء
والحاصل انه ان كان الوقت الذي وقع فيه الاشتباه وترا اخذ بالصد او شفعا
فيما لمثل اعتبار التجديد وعدمه فان جعل ما قبلها واجب الوضوء لتعارض الاثباتين
بلا مرجح ولا سبيل الى الصلاة مع التردد المحض في الطهارة وهذا يقين يعتد التجديد اما
غيره في اخذ بالطهارة مطلقا كما مر فلا اثر لتذكره والوجه الثاني لا ينظر الا ما
قبلها ويلزمه الوضوء بكل حال احتياطا وصح المصنف في شرح المذهب والوسيط
واختاره في التحقيق وغيره وقال في الروضة انه الصحيح عند جماعات من محقق اصحابنا
وقال في المهمات انه المقتضى لذهاب الاكثرين اليه وان ما قبل الشك بطل يقينا
وما بعده معارض ولا بد من طهر معلوم او مظنون ومع هذا فالاول هو المعتد كما صححه
في الروضة والتحقيق **فان** قال القاضي الحسين ان مبني الفقه على اربع قواعد اليقين
لا يزول بالشك والضرر يزال والعادة محكمة والمشقة تجلب التيسير قال بعضهم
والامور بمقاصدها شرعا قال بنى الاسلام على خمس والفقه على خمس وقال ابن عبد السلام
يرجع الفقه كله الى اعتبار المصلحة ودفع المفاسد قال السبكي بل الاعتبار بالمصالح
فقط لا بد من المصلحة من جعلها وموجب الطهارة وضوا وغسل اهل هو الحدث او
القيام الى الصلاة ونحوها اوها الوجه اصحها ثلثها **فصل** في اداء الخلا
وفي الاستحباب وقد بدأ بالاول منها فقال **يقدم** نذرا **ادخل الخلا** **بشار** بفتح
الياء فصح من كسرها **والخارج** **مبينه** على العكس للسجدة كما كان من التكرير
يبدأ فيه باليمين وخلافه باليسار لمناسبة اليسار المستقذر واليمين غيره وقد روى
الترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه ان من بدأ برجله اليمنى قبل يساره اذا دخل الخلا
ابتلى بالفقر وفي معنى الرجل يداهما قطعها والخلا بالمدا المكان الخالي نقل الى البناء المعد
لقضا الحاجة عرفا قال الترمذي سمي باسم شيطان فيه يقال له خلا او ارد فيه
حديثا وقيل لانه يتخل فيه اي يتبرز وجهه اخلية كرد او اردية ويسمى ايضا المرفق
والكتيف والمراحض وتعبيره به وبالدخول جرى على الغالب فلا مفهوم له كما في قوله
تعالى وربا يملك اللاتي في حجوركم فيسلمن يساره الى موضع جلوسه في الصحراء ويمناه
عند منصرفه ودانة الموضع قبل قضا الحاجة فيه تحصل بجود قصد قضاها فيه
كالخلا الجديد قبل ان يقضى فيه احد حاجته وقيل ان يكون الحكم في الصلاة في
الصلاة هكذا ايضا ان يقدم اليمنى في الموضع الذي اختاره للصلاة ويندب
ان يعد اجارا الاستحباب ان اراد الاستحباب اجارا اذهب احدهم الى الغايط
فليذهب معه بثلاثة اجار يستطيع بهن او الما ان اراد الاستحباب اوها ان اراد
ولا يحمل في الخلا **ذكر الله تعالى** اي مكتوب ذكر من قران او غيره حتى حمل ما كتب

من ذلك في رهم او نحوه تعظيما له واقتداء به صلى الله عليه وسلم فانه كان اذا دخل
 الخلائع حاقمة وكان نقشه ثلاثة اسطر محمد سطر ورسول سطر والله سطر
 رواه ابن حبان في صحيحه عن اسبقه الى الاسنوي وفي حفظه ان كان يقرأ من اسفل
 قصاعدا ليكون اسم فوق الجميع انتهى وقيل كان النش معكوسا ليقرأ مستقيما اذا ختم
 به قال ابن حجر ولم يثبت في الامر من خبره وحل ما عليه ذكر الله على الخلائع كونه لا
 حرام ومثل ذلك اسم رسول الله وكل اسم معظم كما في الكفاية تبعا للامام قال المصنف
 في التبيين وتعليل المراتب الاسماء المختصة بالله وبنييه مثلاله دون ما لا يختص بعز وجل
 ومحمد واحد اذا لم يكن ما يشعر بان المراد انتهى ومثل ما يشعر بذلك ما اذا قصد به
 فان ترك ذلك ولو لم يحد حتى تعد لقضا حاجته ضم كفه عليه او وضعه في عمامته
 او غيرها وهذا الادب مستحب قال ابن الصلاح وليتم قالوا بوجهه قال الاذرع
 والمخبة تحريم ادخال المصحف ونحوه الخ لا من غير ضرورة اجلا لاله وتكرما انتهى
 قال الاسنوي وكلام محاسن الشريعة يشترط تحريم بقا الخاتم الذي عليه ذكر الله في البيا
 حالة الاستحباب وهو ظاهر اذا افضى ذلك الى تجسيم انتهى ملخصا وينبغي حل كلام الاذرع
 على ما اذا خيف عليه التجسيم ولا يدخل المحل كافيا ولا مكشوفه لراسر لا يتابع رواه
 البيهقي مرسل قال في المجموع اتفق العلماء على ان الحديث المرسل والضعيف والموقوف
 يتسامح به في فضائل الاعمال ويعمل بمقتضاه **وبعد** ندبا في قضا الحاجة **حالتا**
تارة وينصب التي تكرر ما لا يوضع اصابعها على الارض ويرفع باقها ويضم
 كما قال الاذرع في فحذه لان ذلك سهل الخروج الخارج ومقتضى هذا التسوية في قضا
 الحاجة بين القاييم والقاعد نعم لو بالقيام فرج فحذه فيعتد بها كما قاله الشارح
 خوفا من التجسيم ويندب ان يرفع لقضا الحاجة ثوبه عن عورتها شيئا لا
 ان يخاف تجسر ثوبه فيرفع بقدر حاجته ويسبله شيئا قبل ان يقضاه قبا منه
ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ندبا اذا كان في غير المعدل ذلك مع سائر
 مرتفع ثلثي ذراع تقربها فاكثرت نعم لو بالقيام لا بد من ارتفاع الما لا يستدبر
 عورتها ولا بد ان يكون عريضا بحيث يسترها سواء كان قائما ام لا بخلاف ستره
 الصلاة لا يشترط فيها عرض وان يكون بينه وبينه ثلاثة اذرع فاقبل بذراع الايدي
 وارخا ذيله كما في ذلك ففهما حينئذ خلاى الاولى **وعمران** في البناء غير المعدل لقضا
 الحاجة **والصبر** بدون السائر المتقدم والاصل في ذلك ما في الصحيحين انه صلى الله عليه
 وسلم قال اذا اتيت الغايط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبروها يبول ولا غايط
 ولكن شقوا او غيروا وفيما انزل الله عليه ولم قض حاجته في بيت حفصة مستقبل الشام
 مستدبرا للعبة وقال جابر بن سمير ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يستقبل القبلة يبول فرائبه
 قبل ان يقبض بعلم يستقبلها رواه الترمذي وحسنه فخلوا الخبر الاول المفيد للحرمه
 على الفضا وما الحق به لسهولة اجتناب المحاذاة فيه بخلاف البناء المذكور مع الصبر
 فحوز فيه ذلك كما فعله صلى الله عليه وسلم ببيان الجواز وان كان الاولى لنا تركه كما مر
 في المعدل لذلك فلا حرمه فيه ولا كراهة ولا خلاف الاولى قاله في المجموع ويستثنى من الحرمه
 ما لو كانت الريح تعب عن عيسى القبلة وشمالها فاعتصم فانها لا يجوز ان للضرورة واذا

الشم

نظر حكم العمل بالحد
 الضعيف ونحوه

نقار

نقارضا الاستقبال والاستدبار تعين الاستدبار ولا يجوز ولا يكره استقبال
 ولا استدبارها حال الاستحباب او الجماع او اخراج الريح اذا نهى عن استقبالها مفيد
 بحالة البول والغايط وذلك مستف في الثلاثة ويكره استقبال الشمس والقمر وبيت
 المقدس ببول او غايط دون استدبارها كما نقله المصنف فاصل الروضة عن الجمهور
 وقال في المجموع وهو الصحيح المشهور وقيل يكره الاستدبار ايضا وجري عليه ابن المقري
 في روضه وقيل لا يكرهها قال المصنف في التحقيق انه لا اصل للكراهة فالحتم ارباحه
وبعد عن الناس في الصحرا وما الحق بها من البناء الى حيث لا يسع الخارج من صوت
 ولا يشم له ريح فان تعد عليه الابعاد عنهم استحباب لهم الابعاد عنه كذلك **ويستتر**
 اعينهم بمرتفع ثلثي ذراع فاكثرت بينه وبينه ثلاثة اذرع فاقبل لقوله صلى الله عليه وسلم اني
 الغايط فليستتر فان لم يجد الا ان يجمع كثيرا من رمل فليستتر به فان النيطان يلعب
 بمقاعد بني ادم من فعل فقد احسن ومن لا فلا يخرج قال الترمذي انه حسن ويجعل الستر
 براحله او وده او ارخا ذيله هذا اذا كان بصحراء او بيناء لا يكون تقفيه كان جلوسه في
 وسط مكان واسع كستان فانه كان يبيتا يكتسفيه اي عادة كفي كما في اصل الروضة قال
 في المجموع وهذا الاثر متفق على استحبابه ومحلده كما قال شيخنا اذ لم يكن شرم ولا يقض
 بصره عن نظر عورته من محرم عليه نظرها والاوجب الاستتار وعليه يحمل قول المصنف
 في شرح مسلم يجوز كشف العورة في محل الحاجة في الخلوة كحالة الاغتسال والبول ومعاشره
 الزوجة اما محضرة الناس فيجوز كشفها **ولا يبول ولا يتغوط في مكان** الذي نهى عن البول في
 حديث مسلم ومثله الغايط بل اولي والنهي في ذلك للكراهة وان كانه لما قللا لا مكان
 طهره بالكثرة وفي الليل اشد كراهة لانه لما بالليل ماوى الجزاما الجارى في المجموع عن
 جماعة الكراهة في الليل منه دون الكثر اي ولكن يكره في الليل لما مر ثم قال وينبغي ان
 يحرم في الليل مطلقا لان فيه اتلافا عليه وعلى غيره وروى ما تقدم من التعليل وبانه
 مخالف للنص وسائر اصحاب فهو كالاستحباب مخروقة ولم يقل احد تحريمه ولكن
 يشك بما مر من انه محرم استعمال الاثنا النجس في الماء القليل واجيب بانه هناك
 استعمالا لا خلافا هنا ومحل عدم التحريم اذا كان الماء ولم يتعين عليه الطهره بان
 وجديته اما اذا لم يكن له كملوك لغيره او مستل اوله وتعين للطهارة بان دخل
 الوقت ولم يجد غيره فانه يحرم فان قيل الماء العذب روي لانه مطعوم فلا يحمل البول
 فيه كما لا يحمل في الطعام اجيب بما تقدم ويكره ايضا قضا الحاجة بقرب الماء الذي يكره
 قضاها فيه لعموم النهي عن البول في الموارد وصب البول في الماء كالبول فيه **ولا في**
حجر وهو بضم الحيم وسكون اللام المهله الخرق النازل المستدير للنهي عنه في خبر احمد او روى
 وغيره لما يقال انه مسكن الجن ولا بد قد يكون فيه حيوان ضعيف فينادى وقوى فيؤذيه
 او ينجسه قيل ان سعد بن عبادة اتى سباطة قوم فبال قائما فخرميتا فقالت الجنية
 ذكركم قتلنا سيد الخرج سعد بن عبادة ورميناه بسهين فلم تخط فواده وقيل
 ان سبب موته انه بال في حجره مثله السرب وهو بفتح السين والراء الشق المستطيل قال
 في المجموع ينبغي تحريم ذلك للنهي عنه الا ان يعد لذلك اي لقضا الحاجة فلا تحريم ولا كراهة ولا
 في **مب ربح** اي موضع هبوها وان لم تكن هابة اذ قد نقب بعد شروعه في البول فتورد

قوله اذا لم يكن له اي
 هناك من يقض بصره من
 على النظر وكان هناك من
 نظر عورته او لم يكن له احد
 وقوله ولا الا ان كان
 من لا يقض بصره من عورته
 النظر فله ان يقض بصره
 يجب الستر في الاخير من

عليه الرشاش وهذا ظاهر في استقبالها واما استدبارها فلا يأتي فيه ذلك
بطلان يعود الراححة الكريهة اليه كما عليه الخطابي في غرب الحديث ومنه المراجع
المشتركة فينبغي البول في ناري وافرغ فيها ليس من الخجاسة قاله الزركشي لا في مكان
صلب لما ذكره فان لم يجد غيره قد جرح او نحوه **ولا في متحدث** للناس وهو يفتح الدال
مكان الاجتماع للناس عن التخلي في ظلم كما سياتي في الصيف ومثله موضع اجتماعهم
في الشمس في الشتاء وشملها قوله متحدث **ولا في طريق** لم يسلوك لقوله صلى الله عليه وسلم
اتقوا اللعائن قالوا وما اللعائن قال الذي يتخلى في طريق الناس وفي ظلم تسببا
بذلك في لعن الناس لما كثيرا عاده فنسب اليها بصيغة المباعدة اذ اصله الاعنان
فحول للمباعدة والمعنى اخذوا سبب اللعن المذكور وخبرني داود باسناد جيد
اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل والملاعن موضع
اللعن والملاعن طرق الماء والتخلل القوط وكذا البراز وهو بكسر الباء على المختار وقيس
بالغايط البول وصرح في المذهب وغيره بكراهة ذلك في المواضع الثلاثة وفي المجموع
ظاهر كلام الاصحاح كراهته وينبغي حرمته للاخبار الصحيحة ولا يذم المسلمين انتهى المعتمد
ما في المتن وقارعة الطريق اعلاه وقيل صدره وقيل ما برز منه اما الطريق المجهول
فلا كراهة فيه ولا يبول قايما لخبر الترمذي وغيره باسناد جيد ان عابثة قالت حدثكم
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قايما فلا تصدقوه اي يكره له ذلك لا لعذر فلا
يكره له ذلك خلاف الاول فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فبال
قايما قيل ان العرب كانت تنشق به لوجع الصلب فلعله كان به وقيل فعله بيانا
لجواز وقيل لغير ذلك وفي الاحياء عن الاطباء ان بولة في الحمار في الشا قايما خير من شربة
دواء **ولا تحت شجرة مثمرة** ولو كان الثمر مباحا وفي غيره وقت الثمرة صيانة لها عن
التلوث عند الوقوع فتعافها النمل ولم يحرموه لان التنجس غير متيقن نعم اذ لم
يكن عليها ثمر وكان يجري عليها الممان مطرا وغيره قبل ان تثمر لم يكره كما لو بال تحتها
ثم اورد عليه ما طهورا ولا فرق في هذا وفي غيره مما تقدم بين البول والغايط الا
في المكان الصلب ومب الرخ فختصان بالبول بل ينبغي فيها الفصل في الغايط
بين الجامد والمائع فيكره المائع كالبول **ولا يتكلم** حال قضاء الحاجة بذكره وغيره وهذا
من زيادته من غير تمييز كما مر في الاشارة اليه اي يكره له ذلك لا لضرورة كانه اذا راى
فلا يكره بل قد يجب لخبر لا يخرج الرجل يضرباه الغايط كاشفين عن عورتها يتخذ ثيابا
فان الله يمقت على ذلك رواه الحاكم وصححه ومعنى يضربان ياتيان والمقت البقصر وهو
وان كان على المجموع في بعض موجباته مكروه فلو عطره جده الله بقلبه ولا يحرك لسانه
اي بكلام يسمع به نفسه اذ لا يكره الهمس ولا التنجس وظاهر كلامهم ان القراءة لا تخبر
وقول ابن كنج انها لا تجوز ان حمل على الجواز المستوي الطرفين اي فيكره فهو موافق لظاهر
كلام الاصحاح ولما صرح به في المجموع والتبيان من كراهته والافضعيف واز قال
الاذرعي الا يوق بالتعظيم المنع وليس انك تنظر الى فرجه ولا الى الخارج منه ولا الى السرة
ولا يعث بيده ولا يلمس بمينا وشمالا **ولا يستنجي بما في بجملة** ان لم يكن معه ذلك

عن الامام

اي

اي يكره له ذلك لئلا يعود عليه الرشاش فيجهد بخلاف المستنجي بالحجر والمعد لذلك للحاجة
في المعد لذلك ولما ساق في الاستنجاء بالحجر قد يجب حيث لا ما ولو انتقل لتنجس بالفتنة
وهو يريد الصلاة باليتم او بالوضوء والمالا يكتفي لهما ويكره ان يبول في المقفل لقوله صلى
الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في مسجده ثم يتوضا فيه فان عامة الوسواس منه
ومحله اذ لم يكن شتم منقذ ينفذ منه البول والماء وعند قبر محترم احترامه قال
الاذرعي وينبغي ان يحرم عند قبور الانبياء وتشتد الكراهة عند قبور الاولياء والشهداء
قال والظاهر تحريمه بين القبور المتكررة نبشها لاختلاط تربتها باجزاء الميت انتهى
وهو حسن ويحرم على قبر محترم ومجده ولو في انا وتتربها لهما عن ذلك **ويستبرئ**
من البول ندبا عند انقطاعه نحو تنجس ومثله اكثر ما قيل فيه سبعون خطوة وشتر
ذكر وكيفية الشتر ان يمشي يسيرا من ذبوره المداينة كره وينثره بظلمة يخرج ما بقي
ان كان ويكون ذلك بالاهامر والمجعة لانه يمكن لها من الاطالة بالذكر وتضع المرأة
اطراف اصابع يدها اليسرى على عاتقها قال في المجموع والمختار ان ذلك يختلف باختلاف
الناس والقصد ان يظن انه لم يبق يجري البول شي يخاف خروجه فتم من يحصل هذا
باد في عصر ومنهم من يحتاج الى تكرره ومنهم من يحتاج الى تنجس ومنهم من لا يحتاج الى شيء
من هذا وينبغي لكل احد ان لا ينتهي الى احد الوسوسة وانما يجب الاستبراء قال به
القاضي والبعوي وجرى عليه المصنف في شرحه لم يقله صلى الله عليه وسلم تنزهوا من البول
فان عامة عذاب القبر منه لان الظاهر من انقطاع البول عدم عوده ويحل الحديث على ما
اذا تحقق او غلب على ظنه بمقتضى عادته انه ان لم يستبرئ خرج منه شيء ويكره حشوه
مخرج البول من الذكر نحو قطن واطالة الملك في محل قضا الحاجة لما روي عن لقمان
انه يورث وجعا في الكبد فان قيل شرط الكراهة وجوده في مخصوص ولم يوجد جيب
بان هذا ليس بلازم بل حيث وجد النبي وجدت الكراهة لا انها حيث وجدت وجد
لكثرة وجودها في كلام الفقهاء بل اني مخصوص ويندب ان يتخذ له انة للبول ليلا
قاله في العباب **ويقول ندبا عند ارادة دخوله** او عند وصوله الى مكانه قضا
حاجة نحو صحن **يا سيدي** اي تحصى من الشيطان هكذا يكتب بالالف وانما حذف من
بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة تكررها **الله** يا الله **اني اعوذ** اي اعتمد **بسم الله**
بضم الخاء والياء جمع حيث **والجبايت** جمع خبيثة والمراد ذكر الشياطين وانهم وذلك
للا اتباع رواه الشيخان وقارقتا خير التعوذ عن البسلة هنا تعوذ القراءة حيث قدموه
عليها بانه ثم لقراءة القرآن والبسلة منه فقدم عليها بخلافه هنا قال الاذرعي فان شئ تعوذ
بقوله كما يحمد العاطس وكذا لو تركه عند انما قاله الزركشي وفي فتاوى ابن البرزى ولا يزيد
الرحمن الرحيم الا يستحب له ذلك لان المحل ليس محل ذكر فلا يتجاءر فيه المانور وزاد الغزالي
الهم اني اعوذ بكما الرحمن الرحيم الشيطان الرجيم رواه ابو داود في مراسيله
والاستعاذه منهم في البناء المعد لقضا الحاجة لانه ما واهم وفي غيره لانه يصير ما واهم
مخرج الخارج **ويقول ندبا عند اي عقب خروجه** او انصرفه **غفر الله له**
اذ ذهب عن اذنه لا يذوق **ولا يذوق** لا يذوق **ولا يذوق** لا يذوق **ولا يذوق** لا يذوق
تركه كراهة في تلك الحالة وقيل سأل المسامحة بسبب تركه ليكره في تلك الحالة وقيل استغفر

خوف من تقصيره في شكر نعمة الله التي انعم عليه فاطعمه ثم سهل خروجه فرائى شكوه
قاصرا عن بلوغ هذه النعمة فتداركه بالاستغفار وقيل سالد وامرته بتسهيل خروج الادم
وعدم حبه ليلايودي الى شرته وانكشافه والغفران المستر ما خوذ من الغفر وهو المستر
قيل انه لما خلاص من الجحيم المثل للبدن سأل التخليص مما يشغل القلب وهو الذنب لتكفل
الراحة وفي مصنف عبد الرزاق وابن ابي شيبة ان نوحا عليه السلام كان يقول الحمد لله الذي
اذا قتلته وابقى في منفعة واذ به عن اذاه **وجب الاستغفار** ازالة للنجاسة من
كل خارج ملوث ولو نادر اكد ومضى وودي لا على الفور بل عند الحاجة اليه **فعل** الاصل
في ازالة النجاسة **او جرح** لانه صلى الله عليه وسلم يجوز به حيث فعله كما رواه البخاري وامر
بفعله بقوله فيما رواه الطائفي وغيره وليس في ثلاثة اجزاء المواقف له ما رواه مسلم
وغيره من نهى صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء باقل من ثلاثة اجزاء وهو طاهر ميتة
على الاصح فيجوز تأخيرها عن الوضوء دون التيمم لان الوضوء يرفع الحدث وارتقاعه
يحصل مع قيام المانع والتيمم لا يرفعها وانما يلزم الصلاة ولا استباحة مع المانع
ومقتضاه كما قال الاسنوي عدم صحة وضوء ايم الحدث قبل الاستنجاء لكونه لا يرفع الحدث
وهو الظاهر وان قال بعض المتأخرين ان المانع اصل في رفع الحدث فكان اقوى من
التراب الذي لا يرفعها اصلا وعلم من قوله او جرح ان الواجب احدهما **وجمعهما** بان
يقدم الحجر **افضل** من الاقتصار على الماء لان العين تنزله بالماء من غير حاجة الى تخامره
النجاسة والاقتصر على الماء افضل من الاقتصار على الحجر لانه يزيل العيب والاشهر
بخلاف الحجر وقضية التعليل انه لا يشترط في حصول فضيلة الجمع طهارة الحجر وانكف
بدونه الثلاث مع الانقاء وبالأول صرح الجليل نقلا عن الغزالي وقال الاسنوي في الثاني المنع
وسياق كلامهم يدل على انه انتهى والظاهر ان بهذا يحصل اصل فضيلة الجمع واما كما لها
فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالحجر وقضية كلامهم ان افضلية الجمع لا فرق فيها بين البول
والغائط وبه صرح سليم وغيره وهو المعتبر وان جزم القائل باختصاصه بالغائط وصحة
الاسنوي وشلاطلا قد اجد الحجر حجارة الحرم فيجوز الاستنجاء بها وهو الاصح **وفي معنى الحجر**
الوارد **كل جامد طاهر من غير حرم** كحطب وخرق لحصول الغرض به كالحجر فخرج
بالجامد وهو من زيادة الماء غير الماء الطهور كما ورد بالخلو وبالطاهر النجس بالبعور
والتنجس كالماء القليل الذي وقعت فيه نجاسة وبالقالع نحو الرجاج والنصب الاملس
والمناثر كتراب ومدره فم رخم خلان التراب والشمع الصليبي والنهي عن الاستنجاء
بالشمع ضعيف قاله في المجموع وان صح حمل على الرخم وشلاطلا فخرج الذهب والفضة اذا
كان كل منهما قاعا وهو الاصح وبغير محترم المحترم كحجر حيوان متصل به كبده ورجله
وكقطعوم ادمي كالحجر او حتى كالعظم لما روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم
وقال انه زاد اخوانا يعني من الجحيم قطعوم الادمي والى لان المسح بالحجر رخصة وهي لا تناف
بالمعاصي واما مطعوم البهيام كالحشيش فيجوز والمطعوم لها والادمي يعتبر فيه الاغلب
فان استويا فوجهان ينال بهوت الربا فيه والاصح الثبوت قاله الماوردي والرويان
وانما جاز بالماء مع انه مطعوم لانه يدفع النجس عن نفسه بخلاف غيره اما جرح الحيوان المنفصل
عنه كشعره فيجوز الاستنجاء به قال الاسنوي والقياس المنع في جزء الادمي واما الثمار والاقلام

بالجرح والاشهر
يزول

اي ثلاث **الحائض والوسط** فجعل واحد للحيض واخر لليسرى والثالث للوسط وقيل
واحد للوسط مقبلا واخر للمدبر او علق الثالث والخلاف في الافضل لا في الوجوب على
الصحيح في اصل الروضة وعلى كل قول لا بد ان يجمع المحل بكل مسحة ليصدق انه مسحة ثلاث
مسحات وقول ابن المقرئ في شرح ارشاده الاصح انه لا يشترط ان يقع بالمسحة الواحدة المحل
وان كان اولي بل يكفي مسحة لصفحة واخرى لاخرى والثالثة للمسح مرة واحدة كما قاله شيخنا
لان الوجه الثاني الذي اخذ منه ذلك غلط الاصحاب كما قال في المجموع قايلا من حيث الاكتفا
بما لا يقع المحل بكل مسحة لا من حيث الكيفية والمسحة الزائدة على الثلاث في الكيفية حكم
الثالثة وما قررت به كلام المصنف من ان كل حجر معطوف على قوله لا يتأثر به في
الاسنوي فانه قال تقديره وسن الايتار وان يكون كل حجر الى اخره قال فستفيد منه ان
الخلاف في الاستنجاء وكما يستفاد ذلك من المجرى انتهى وتبعه الشارح ايضا على ذلك
وظاهر كلامه المبني ان معطوف على قوله ثلاث مسحات اي يجب ذلك وما لا يراى النقب
قال ليلاليزم ان التيمم سنة وهو واجب على الاصح انتهى ويندفع بما تقدم **وبس** الاستنجاء
بما او نحو حجر **يستاره** لا يتبع وانما الايقيد بكه ويكره باليمين لما روى مسلم عن سلمان
الفارسي قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستنجي باليمين وقول المذهب والكا في انه
لا يجوز الاستنجاء باليمين للنفى الصريح فدل اوله المصنف بان الاستنجاء بيمين لا يبعد
فلا معصية في الرخصة اتفاقا ويقال ان المراد لا يجوز حوازا مستويا الطرفين فيكون
وسين تقدم القيل على المدبر في الاستنجاء بالماء عكس الاستنجاء بالحجر وسين ان لا يستعين بيمينه
في شيء من الاستنجاء بخبر عنه في اخذ الحجر بيمينه بخلاف الماء فانه يصبه بيمينه ويقل
بيساره ويأخذ بها ذكره ان مسح البول على جدار او حجر كبير او نحوه فان كان الحجر
صغيرا جعله بين عقبيه او بين يديه من رجله فان لم يتمكن بشيء من ذلك وضعه في
يمينه وضع الذكر في موضعين وضعا لتقليل البلية وفي الموضوع الثالث مسح
وحركه بيساره وحدها فان حركه باليمين او حركها كان مستنجيا باليمين وانما لم يضع
الحجر في بيساره والذكر في يمينه لان مس الذكر بها مكروه وشرط القاضي حين ان لا
يمسح ذكره في الجدار صعودا قال في المجموع وفي هذا التفصيل نظرا انتهى والظاهر
انه لا يشترط واما قبل المرأة فتأخذ الحجر بيسارها ان كان صغيرا ومسحه ثلاثا والا
فكلها حكم الرجل فيما مر وتقدم انه يسكن المستنجي بالحجر ان يضعه او لا على مكان طاهر قريب
النجاسة وان يديه برفق فان امر الحجر ولم ينقل شيئا من الخارج أخرجه فان نقل ما لا ضرورة
اليه تعين للماء القدر المضروب اليه في ذلك فيعفى عنه وان ينظر الى الحجر المستنجي به قبله
ليعلم هل قلع او لا والمستنجي بالماء ان يذ لك بده بخوارضه يغسلها بعد الاستنجاء وان ينظف
بعده ايضا فوجه وزاره من ذلك دفعه للوسواس وان يعتد في غسل الذكر على اصبعه
الوسط لانه مكروه لا يتعرض للباطن وهو لا يصلح الماء البتة فانه منبع الوسواس لكن
يستحب للبكر ان تدخل اصبعها في الثقب الذي في الفرج فتغسله **والاستنجاء بالدود**
يفتح العين **الاول** اي لا يجب الاستنجاء منه كما عبر به في الحجر **في الاظهر** لغوات مقصود
الاستنجاء من ازالة النجاسة او تخفيفها والثاني يجب ان لا يخلو عن رطوبة خففت
وعلى الاول استحباب خروجها من الخلاف وجمع بين الدود والبعر ليعلم انه لا فرق بين الظاهر

والجس خاتمة الواجب في الاستنجاء ان يغسل على ظن زوال النجاسة ولا يضر شتم رجليها
بيده فلا يدل على بقائها على المحل وان حكنا على يديه بالنجاسة لاننا لم نتحقق ان محل الرج باطن
الاصبع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال انه قد جوى عنه فلا يتنجس بالنجاسة وان هذا المحل قد
خفت فيه في الاستنجاء بالماء فحفت فيه من فاكنتي بغلبة ظن زوال النجاسة وهل يسر
شم اليد او لا وجهان مبنيان على ان راعيتها هل تدل على نجاسة المحل او لا ان قلنا تدل على نجاسة
والا فلا ولا استنجاء من غير ما ذكر فقد نقل المتولي وغيره الاجماع على انه لا يجب الاستنجاء من
النوم والرج قال ابن الرفعة ولم يفرق الاصحاب بين ان يكون المحل رطبا او يابسا ولو قيل
بوجوبه اذا كان المحل رطبا لم يبعد كما قيل به في دخان النجاسة وهذا مردود فقد قال الفقهاء
ان ذلك مكره وصح الشيخ نصر المقدسي تائيم فاعله لانه تنطع وعدو والظاهر كلامه
المجرباني وقال في الاحياء يقول بعد فراغ الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق وحسن فرجي من
الغفراحت **باب الوضوء** هو بضم الواو اسم للفعل وهو استعمال
الماء في اعضا مخصوصة وهو المراد هنا وبفتحها اسم للماء الذي يتوضأ به وقيل بفتحها
فيها وقيل بضمها كذا وهو اضعفها وهو اسم مصدر اذ قياس المصدر التوضؤ
بوزن التكلم والتعلم وقد استعمل المصادر وهو مأخوذ من الوضأة وهي
الحسرة والنظافة والضيامة من ظلمة الذنوب واما في الشرع فهو افعال مخصوصة مفتتحة
بالنية قال الامام وهو تعبد لا يعقل معناه لان فيه مسحا وتطهيرا فيه وكان وجوبه
مع وجوب الشكر كما رواه ابن ماجة واحتلّفوا في خصوصيته هذه الامور فوجبه
اربع احدها الحدث وجوبها موسعاتانيتها القيام الى الصلاة ونحوها ثلثها ههنا
وهو الاصح في التحقيق وشرح مسلم وكلامه الواضح في باب الغسل يقتضي ترجيح كما
مرق الاشارة اليه وله شروط وفروض وستفرضه وكذا الغسل مطلق
ومعرفة انه مطلق ولو ظنا وعدم الحائل وجري المذهب على العضو وعدم المنافي من نحو حوض
ونفاس في غير اغسال الحج ونحوها ومرد ذكر وعدم الصارفة ويعبر عنه بدوام النية
واسلام وتمييز ومعرفة كيفية الوضوء كنظيره الا في الصلاة وازالة الخبث على راي
ياقوتان يغسل مع المضمون اجزا يتصل بالمغسول ويحيط به ليحقق به استيعاب المغسول
وتحقق المقتضى للوضوء فلو شك هل حدث او لا فنقضنا ثم بان انه كان كحدثا لم يصح وضوءه
على الاصح وان يغسل مع المغسول ما هو مشتبه به فلو خلق له وجهان او يدا او رجلان واشتباه
الاصل بالزائد وجب غسل الجميع ويبريد وضوءه بالشرط دخول الوقت ولو ظننا
وتقدم الاستنجاء والتحقق حيث احتج اليه والموا الالة بينهما وبينهما وبين الوضوء وكذا في افعال
الوضوء كما صح به ابن المزي واما فروضه فذكرها بقوله **فروض** هو مفرد مضاف فيضم
كل فرض منه اي فروضه كما في المحرر **سنة** زاد بعضهم سابعها هو الماء الطهور
قال في شرح المذهب والصواب انه شرط كما مر واستشكل بعد التراب ركنان في التيمم
واجيب بان التيمم طهارة ضرورة بل قال بعضهم انه لا يحسن عند التراب ركنان
لان الالة جسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءا من العرض والعرض والواجب
بمعنى واحد والمراد ههنا الركنان المحدود في كتب اصول الفقه **احد** **ثاني** **رفع**
ثاني عليه اي رفع حكمه لان الواقع لا يرتفع وذلك لحرمة الصلاة ولو لم يمسح الخف

ان لان المحدود في كتب
الاصول هو الطلب
لجانته وهو شامل
لذلك وليس هو المراد
ههنا

لان القصد من الوضوء رفع المانع فاذا نواه فقد تعرض للقصد واما نكر الحدث ولم
يقبل الحدث ليشمل ما لو نوى من عليه احدث رفع بعضه وان الاصح انه يكفي وان نوى بعضه
لان الحدث لا يتجزأ واذا ارتفع بعضه ارتفع بعضه كذا وعرضه مثله ورتج
الاولا بان لا يرتفع وانما يرتفع حكمها وهو واحد تعدت اسبابه ولا يجب التعرض
لها فيلغو ذكرها وخروج بقولنا عليه ما لو نوى غيره كان بالاولى بين فتوى رفع حدث
النوم فان كان عام لم يصح او غا لطا صحت وضابط ما يضر الغلط فيه وما لا يضر كذا كره
القاضي وغيره ان ما يعتبر التعرض له جملة وتفصيلا او جملة لا تفصيلا يضر الغلط
فيه فالاول كالغسل من الصوم الى الصلاة وعكسه والثاني كالغسل في تعيين الامام
وما لا يجب التعرض له لاجلته ولا تفصيلا لا يضر الخطا فيه كالخطا هنا وفي تعيين
الماموم حيث لم يجب التعرض للامامة اما اذا وجب التعرض لها كمامام الجمعة فانه
يضر والاصل في وجوب النية قوله صل الله عليه وسلم في الصحيحين انما الاعمال بالنيات
اي الاعمال المعتمدة بها شرعا ولان الوضوء عبادة محضة طريقه الافعال فلم يصح من غير
نية كالصلاة فاحترز بالعبادة عن الاكل والشرب والنوم ونحو ذلك وبالمحضة عن
العدة وبطريقه الافعال قال صاحب البيان عن الاداء والخطبة وقيل عن انزاله
النجاسة فان طريقها الترك وحقيقته لغة القصد وشرعا قصد الشيء مقترنا بفعله
وحكمها الوجوب كما علم مما مر ومحلها القلب والمقصود بها تمييز العبادة عن العادة
كالجنوس للاعتكاف تارة وللسترحة اخرى وتمييز رتبها كالصلاة تكون للفرض
تارة وللمنفل اخرى وشروطها اسلام النامي وتمييزه وعلمه بالمنوى وعدم تباينه بما
ينافيها بان يستصحبها حكما وان لا تكون معلقة فلو قال ان شاء الله فان قصد الغسل
او اطلق لم يرتفع وان قصد التبرك صحت وقتها اول الفروض كذا وغسل جز من الوجه
ههنا كما سياتي وانما يوجب المقارنة في الصوم لعسر مراقبة الفجر وتطبيق النية عليه
وكيفيتها تختلف بحسب الابواب فيكتفي بها نية رفع حدث كما مر **نية استحباب**
شيء **مفتة** في صحتها **الظاهر** اي وضوءا للصلاة والطواف ومن المصحف لان رفع
الحدث انما يطلب لهذه الاشياء فاذا نواه فقد نوى غاية القصد وشمل اطلاقه ما لو
نوى استحباب صلاة معينة كالطهارة فيصير لها ولا غيرها وان نواه على الاصح كان نوى
استحابة الطهارة نواها لانه الحدث لا يتجزأ كما مر والتعرض للمعينة غير واجب
فيلغو ذكره ونقل الزركشي عن فتاوى ابى الولى انه لو نوى رفع حدثه في حق صلاة واحدة
لا في حق غيرها لم يصح وضوءه قولا واحدا لان ارتفاع حدثه لا يتجزأ فاذا بقي بعضه بقي
سلكه انتهى ورد هذا استحبابا بما تقدم وقرئ ابن شهاب بان في صلاة البغوى بين بعض حدثه
الذي رفعه وفيما رده الباقي غير الحدث المرفوع وهو لا يضر فانه لا اثر له اذا رفع غيره
وهذا الفرق ظاهر وقال شيخنا المعتمد كلام البغوى لاننا في فيه كالمبتلاعب لان الحدث
اذا ارتفع كان له ان يصلي بهذه هذه وغيرها فصا ركن قال اصلي به ولا اصلي به انتهى وعلى
الاولد ايم الحدث لا يستصح المنفى بول المعين وما لو لم يمكنه فعله كان نوى صلاة العبد
بوضوء في رجب وقيل لا يصح لتلاعبه فان قيل لو غير بوضوء بدل طهر لكان اولي الان القراءة
والمك في المجد مفتقران الى طهر وهو الغسل مع انه لا يصح الوضوء بغيره

الاسباب

المراد من سحر العبد
ان هذا سحر العبد
والمراد من سحر العبد
ان هذا سحر العبد

بان مرادة ما قدرته تنعنا للشارح وبان ذلك خرج بقوله استباحة لانه نية استباحة
تخصيل للحاصل وبان ذلك علم من قوله بعد وما يتدب له وضوء وشروطه استباحة
الصلاة قصد فعلها بتلك الطهارة فلو لم يقصد فعل الصلاة اي ونحوها بوضوءه قال
في المجموع فهو متلاعب لا يصار اليه **او اد افرض الوضوء** او فرض الوضوء وان
كان المتوضوء صبيا او اداء الوضوء او الوضوء فقط لغرضه المقصود فلا يشترط التعمد
للفرضية كما لا يشترط في الحج والعمرة وصوم رمضان قال الراقعي والاولى اعتبار كون
النية في الوضوء للتمييز لا للقرينة والاما كتنى بنية اداء الوضوء لان الصحيح اعتبار نية
الفرضية في العبادات قال وانما صح الوضوء بنية فرضه قبل الوقت مع انه لا وضوء
عليه بتاعلي قول الشيخ ابراهيم ان موجبه الحدث او يقال ليس المراد هنا لزوم الاتيان
به واللاستيعاض وضوء الصبي هذه النية بل المراد فعل طهارة الحدث المشروط للصلاة
وشروط الشريعة فرضا اشترى ما تقرر من الاكتفاء بالامور السابقة بمحله في الوضوء
غير المحدود اما المحدود فالقياس عدم الاكتفاء بنية الرفع او الاستباحة قال
الاسنوي وقد يقال يكفي بها كالصلاة المعادة غير ان ذلك مشكل خارج عن القواعد
فلا يقيس عليه قال ابن العاد وتخرج على الصلاة المعادة ليس بعيد لان قضية التعمد
ان يعيد الشيء بصفته الاولى ونحو الاول او كما اعندته شخى لانه الصلاة اختلف فيها
هل فرضه الاولى او الثانية ولم يقل احد في الوضوء بذلك وعلم ما مر انه لا يشترط الفرض
للاداء او الفرضية وان كان ظاهر كلامه خلافه وانما كتنى بنية الوضوء فقط دون نية
الغسل لان الوضوء لا يكون الا عبادة فلا يطلق على غيرها بخلاف الغسل فانه يطلق
على غسل الجنابة وغسل النجاسة وغيرها ولا تنحصر كيفية النية فيما تقدم فانه لو
نوى الطهارة عن الحدث صح جزما فان لم يقل من الحدث لم يصح على الصحيح كما في زوايد
الروضة وعلمه في المجموع بان الطهارة قد تكون عن حدث وقد تكون عن خبث فاعتبر
التمييز وقيل تصح وهو ظاهر كلام الراقعي وقواه في المجموع بان نية الطهارة لاغضاء
الوضوء على الوجه الخاص لا يكون عن خبث قال وهذا ظاهر نص البويطي لكن محله
الاصحاب على رادة نية الحدث وكذا لو نوى فرضا لطهارة لم يكف ما ذكره ولو نوى
اداء فرضا لطهارة صح كما صرح به جمع منهم سليم في التقرب وكذا لو نوى الطهارة للصلاة
او غيرها مما يتوقف على الوضوء كما ذكره في النية والمهذب ووافقه المصنف عليه
في شرحه وفيه بحث اذ يقال ان هذا كاطلاق الطهارة لتعدد هاتين الاكبر والا صغر
وازالة النجاسة فلا يصح ذلك الا على القول الثاني ومجابه بان الطهارة لما اضيفت
الى الصلاة شملت رفع الحدث والخبث في متضمنة لرفع الحدث فصحت بخلاف فرض الطهارة
او الطهارة فانها تصدق بازالة النجاسة فقط فلم تكن دون الاول **ومن دام حدثه**
كاستحاضة ومن يدس بسلس بول او ربح **كلاه نية الاستباحة** المتقدمة **دون** نية
الرفع المار ببقاء حدثه **على الصحيح فيها** وجه الاكتفاء بنية الاستباحة لبيان
على التيمم بحاجته بقاء الحدث وما عديم الاكتفاء بالرفع فليقأ حدثه كما تقدم فانه
لا يرتفع على الصحيح والثاني يصح فيها والثالث لا يصح فيها بل لا بد ان يحجر بينهما على
الاول يتدب له الجمع بينهما خروجا من خلاف من اوجبه لتكون نية الرفع للحدث السابق

اي من بعض ما صدقها
ازالة النجاسة فقط بخلاف
الطهارة للصلاة لانه
بعض ما صدقها انزاله
النجاسة فقط لا بد من
رفع النجاسة عنها
معلوم منه

ونية الاستباحة او نحوها للاحق وهذا يندفع ما قيل انه قد جمع بين مبطل وغيره فان
قيل نية الاستباحة وحدها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصل بها وحدها
اجيب بان الغرض الخروج من الخلاف وهو انما يحصل بما يودي المعنى بطهارة التزاه
وذلك انما يحصل بجمع النيتين وبكيفية ايضا بنية الوضوء ونحوها مما تقدم كما اعندته
الاسنوي والشاشي وصرح به في الحاوي الصغير وقال الكمال ابن ابراهيم انه التحقيق
بالاعتقاد وان خالف في ذلك ابن المزي في ارشاده لان الوضوء لا يستلزم رفع الحدث
ويصح مع الحدث في الجملة **نسب حكم نية** دايما الحدث فيما يستتبعه من الصلوات حكم
نية التيمم كما ذكره الراقعي هنا واغفله من الروضة فان نوى الفرض استباحة والا فلا
على المذهب وسياق ان شاء الله تعالى بسط ذلك في التيمم ولا يشترط في النية الاضافة لانه
الله تعالى لكن لا يستحب كما في الصلاة وغيرها ولو توضأ الشاك بعد وضوءه في حدثه
اخياطا فبان محدثا لم يحزه للتردد في النية بالضرورة كما لو قضى قايته الظير مثلا شاك
في نية عليه ثم بان انما عليه لا يكفي انما اذ الم يتبين حدثه فانه يحجزه للضرورة ولو توضأ
الشاك وجوبا بان شك بعد حدثه في وضوءه فتوضأ اجزاء وان كان مترددا لان الاصل
بقاء الحدث بل لو نوى في هذه ان كان محدثا فحدثه والاحتياط به ايضا وان تذكر
نقله في المجموع عن البغوي واقره **ومن نوى** بوضوءه **شردا** او شي يحصل بدون
قصد كتطيمه ولو في اثنا وضوءه **مع نية معتبرة** اي مستحضر عند نية التبردا او
نحوه نية الوضوء **جازا** اي اجزاء ذلك **على الصحيح** لحصول ذلك من غير نية كصلى
الصلاة ودفع الغريم فانها تجزئه لان اشتغال الغريم لا يقتضي النية والثاني يصح لما
في ذلك من التشريك بين قرينة وغيرها فان نية النية المعتبرة كان نوى التبردا ونحوه وقد
غفل عنها لم يصح غسل ما غسله بنية التبردا ونحوه ويلزم اعادته دون استيناف الطهارة
وقال الزركشي وهذا الخلاف في الصحة اما الثواب فالظاهر عدم حصوله وقد اثار
الغرض الى فيما اذا شارك في العبادة غيرها من مرد نوى اعتبار الباعث على العمل فان كان
القصد الدينوي هو الاغلب لم يكن فيه اجر وان كان القصد الدينوي اقل فله بقدره
وان تساوى قاطوا واختار ابن عبد السلام انه لا اجر فيه مطلقا سواء تساوى القصد
ام اختلفا ويبطل بالردة التيمم ونية الوضوء والغسل ولو نوى قطع الوضوء انقطعت
النية فيعيد لها الباقي واذا بطل وضوءه في اثنا بحدث او غيره قال في المجموع عن
الرويانى يحتمل ان يثبت على الماضي كما في الصلاة او يقال ان بطل باختياره فلا او بغير
اختياره فتع ومن اصحابنا من قال لا ثواب له بحال لانه يراد لغيره بخلاف الصلاة انتهى
والوجه التفصيل السابق في الوضوء والصلاة **او نوى بوضوءه ما يتدب له وضوء**
لقرأة لقران او حديث وكدخل مسجد **فلا يجوز** له ذلك اي لا يجزئه في الاصح لانه مباح
مع الحدث فلا يتضمن قصده قصد رفع الحدث فحان كزيارة الوالد والصديق
وعيادة المريض وكل ذلك لا يصح الوضوء بنية والثاني يصح لان مقصوده تحصيل
المسح وهو لا يحصل بدون رفع الحدث فحان نية متضمنة له اما ما لا يتدب له
الوضوء كدخل السوق وليس ثياب فلا يصح الوضوء بنية جزما **وعلى الاول**
لو نوى ان يصلي بوضوءه ولا يصلي بدم يصح وضوءه لتلاعبه وتناقضه وكذا لو نوى

الصلاة يمكن أن ينسب الثاني لو انفس بعض اعضا من نوى الطهر يسقط في ما او غلبها
فضولي وينتد فيهما ما ربه لم يحجزه لانتفاء فعله مع النية فتعلم لا يشرط فعله كذا اذا
كان متذكرا للنية بخلاف ما لو القاء غيره في نهر مكرها فتوى فيه رفع الحدث صح وضوه
كما صرح به في الروضة **الثالث** لو نسي لمعة في وضو يد او غلبه فاشغلت في
الغسل الثانية او الثالثة بنية التفل او في اعادة وضو او غسل لشيء من اجزائه
اما في الاولى فلان قضية نيته الاولى كمال غلبها قبل غيرها وتوهمه الغسل غيرها
لا يمنع الوقوع عنها كما لو جلس للتشهد الاخير طائفا بالاول فانه يكفي وان توهمه
الاول واما في الثانية فلانه ان يذكر بنية الوجوب بخلاف ما لو انشغلت في تحديد
وضو فانه لا يجزئه لا يظهر مستقلا بنية لم تتوجه لدفع الحدث اصلا بخلاف
ما لو توضا احتياطا فان غلبت فيه فانه لا يجزئه ايضا لما مر في تعليقه **رابع**
قوله يسكون الرأى مصدر قرن بفحصا **بأول** غسل الوجه لتقترون بأول الفرض
كالصلاة وغيرها من العبادات ما عدى الصوم لما مر فلا يكفي اقترانها بما بعد الوجه
قطعا لخلو اول المضو وجوبها عنها واما اقترانها بما قبله من السجدة ما عدى
الاستسقاء فبغير خلاف ذكره بقوله **وقيل** قرنها **بشيء قبله** لانها من جملة
الوضوء والاصح المنع اذ المقصود من العبادة اركانها والسنة توابع اما الاحتياط
فلا يكفي اقترانها بجزء ما ويحل الخلاف اذ اعزبت قبل غسل الوجه فان بقيت الى
غسله كفي بل هو افضل لكتاب على السنة السابقة لانها اذا دخلت عن الميت يحصل
له ثوابها فان قيل من نوى صوم التفل في اثنا اليوم فان النية تنقطع فعلى الماضي
وحصل له ثواب يوم فلم لا كان هذا كذلك **اجيب** بان لا ارتباط لصحة
الوضوء بالسنة المذكورة فانه يصح بدونها بخلاف بقية النهار وايضا الصوم
خصلته واحدة فاذا صح بعضها صح كلها والوضوء افعال متفصلة فالانقطاع
فيها بعد ولو اقترنت النية بالمضضة او الاستسقاء وانقل معد جزء من الوجه
اجزا وان عزبت النية بعده سواء اغسله بنية الوجه وهو ظاهر امر لا يوجد غسل
جزء من الوجه مقرونا بالنية لكن يجب اعادة غسل الجزء مع الوجه على الاصح في الروضة
لوجود الصارف ولا تجزى المضضة ولا الاستسقاء في الشق الاول لعدم تقدمها
على غسل الوجه قاله القاضي بحلي فالتية لم تقترب بمضضة ولا استسقاء حقيقة ولو
وجدت النية في اثنا غسل الوجه دون اوله كفت وجب اعادة المضو لمنه قبلها
فوجب قرنها بالاول ليعتد به ويذهب منه انه لا يجب استصحاب النية الى آخر الوضوء
لكن محله في الاستصحاب الذكرى واما الحكم وهو ان لا ينوي قطعها ولا ياتي بما ينافيها
كالردة فواجب كما علم مما مر **ولا تنقضها اي لنية** **على اعضا** اي الوضوء بان
ينوي عند كل عضو رفع الحدث عنه كما ذكره الرافعي لانه يجوز تفريق افعالها كما سيأتي فكذا
تفريق النية على افعالها وجعل في شكل الوسيط من صور التفريق ان ينوي رفع الحدث
مطلقا عند كل عضو وتوقف في ذلك بين الصالح لان النية الثانية تتضمن قطع الاولى
اي كما في نية الصلاة قال ابن شامة وقد يقال في موكدة ونية الوضوء ليست كنية
الصلاة حتى تنقطع الثانية الاولى انتهى وهذا احسن لكنه ليس من التفريق لان النية الاولى حصل

بها المقصود لجميع الاعضاء وهل يقطع النية نوم ممكن وجها او وجهها لا والحدث
الا صغر لا يحل كل البدن بل اعضا الوضوء خاصة كما صح في التحقيق والجمهور واما الم
بحر من المصنف بغيرها لان شرط الماس ان يكون متطرا ويرتفع حدث كل عضو مجرد غلبه
كما مر من الاشارة اليه **الثاني** من الفروض **غسل ظاهر وجهه** لقوله تعالى فاغسلوه
وجوهكم وللإجماع والمراد بالغسل الانفصال بين اثنان بفعل المتوضي امر بغيره وكذا
الحكم في سائر الاعضاء وهو طول ما بين منابت شعر راسه غالبا وتحت منابت حية وهاهنا
على المشهور العظمان اللذان ثبت عليهما ان الانسان السفلى **وعرضا ما بين اذنيه**
لان الوجه ما تقع به المواجهة وهي تقع بذك وخرج بظاهره اذ لا انف والوجه العين
فانه لا يجب غسل ذلك قطعيا ولا يجب غسل داخل العين بل صرح بعضهم بالكرامة للضرر
ولكن يجب غسل ذلك ان تنسج والفرق غلظ النجاسة بدليل انها تنزع عن الشئ اذا كانت
من غير ذم الشهادة اما ما في العين فيغسل لا خلاف فانه كان عليه ما يمنع وصول الماء الى المحل
الواجب كالرماس وجب ازالته وغسل ما تحت وبغاليا الاصلح وهو من اخسر الشعر
عن ناصيته فانه لا يلزم غسلها وقدرته في المحر عليه واستقطب المصنف ودخل موضع الفم كما
قال **قوله** اي من الوجه موضع الشعر لمحصل المواجهة به وهو ما بينت عليه الشعر
والعمر ان يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة او القفا يقال رجل اغمر وامرأة غملا والعرب
تدغم به وتندج بالنزع لان الغمر يدل على البلادة والمجن والخل والنزع بضد ذلك كما قيل
فلا تنكح ان فرق الله بيننا اغمر القفا والوجه ليس بانزعا بل قوله غالبا لاجابة
اليه كما قاله الامام لان الجبهة ليست منبتا فان ثبت الشعر عليها لعارض والناصية
منبت وان اخسر عنها الشعر لعارض فثبت الشيء ما صلح لنباته وغير منبتة ما لم يصلح له
كما يقال الارض منبت لصلاحيتها لذلك وان لم يوجد فيها نبات والمجر ليس منبتا لعدم صلاحية
وان وجد فيه نبات بل قال الولي العراقي انه لا معنى له فان منابت شعر راسه شيء موجود لا
غالب فيه ولا نادر واما يصح الاثبات بقوله غالبا لو عبر بشعر الراس من غير اضافة كما
تعلل غيره انتهى ومنشئ الجبين من الوجه كما تقرر وان تشبه عبارة المصنف **وكذا التحذير**
بالمجعة اي موضع من الوجه في الاصح لمحاذاة اذ يباصر الوجه وهو ما بينت عليه الشعر الخفيف
بين ابتداء العذار والنزعة وسمى بذلك لان النساء والاشراف يجذفون الشعر عنه لينتفع الوجه
وضابطه كما قاله الامام وجزم به المصنف في الدقاييق ان تضع طرف خيط على راس الاذن
والطرف الثاني على الجبهة وتفرض هذا الخيط مستقيما فانزل عنه الى جانب الوجه فهو
فهو موضع التحذير والثاني انه من الراس وسبب في تحذير **الترخان** بفتح الزاي ويجوز
استكانها ويقال منه رجل انزع ولا يقال امرأة نزع بل يقال نزع او **هاهنا** **بفتح** **النا**
وهي مقدم الراس من على الجبين فليست من الوجه لانها في حد تدوير الراس **قوله** **الجمهور**
ان موضع التحذير من الراس **اعلم** لان اتصال شعره بشعر الراس ونقله لرافعي
ترجمه في شرحه عن الاكثرين وتبع في المحر رجع الغزالي الاول ومن الراس تحذير
الصدغان وهاهنا في الادنين متصلان بالعذارين لدخولهما في تدوير الراس وتبرغسل
موضع الصلع والتحذير والنزعين والصديقين مع الوجه لخلاف في وجوبها في غسله
وجب غسل جزء من الراس ومن الحلق ومن تحت الحنك ومن الاذنين ويجب ادنى زيادة في

غسل اليدين والرجلين على الواجب فيهما لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ومن
الوجه البياض الذي بين العذار والاذن للوجه فحده وما ظهر من حرة الشفتين ومن
الانف بالجمع **وجب غسل فخذ** وهو بضم الفاء وسكون الهمزة وضربها وتحتها
مع الشعر النابت على اجناب العين **وجاب** جمعه حواجب وحاجب الامر جمع حجاب
سمى بذلك لانه يحجب عن العين شعاع الشمس **وعذار** وهو بالذال المعجمة الشعر النابت
المحاذي للاذن بين الصدغ والعارض وقيل هو ما على العظم الناقص بازاء الاذن وهو اول
ما ينبت للامرء غاليا **وشارب** وهو الشعر النابت على الشفة العليا سمي بذلك لان افاته
في الانسان عند الشرب **وخده** اي الشعر النابت عليه كذا ذكره البغوي والمصنف في
شرح المذهب ولم يذكره الرافعي في شيء من كتبه ولا المصنف في الروضة فهو من زياداته
على المحرر من غير تغيير **وعنفقة** وهو الشعر النابت على الشفة السفلى **شعرا** بفتح
الشين **وبشر** اي ظاهر وباطنها وان كثف الشعر لانه كثافة نادرة فالحق بالغال
فان قيل كان ينبغي اسقاط شعرا ويقول وبشرتها اي بشرة جميع ذلك فقولنا شعرا نكروا
فان ما تقدم اسم لها لا المناهية وقوله وبشرتها اي بشرة جميع ذلك فقولنا شعرا نكروا
الحدا ايضا فنصر على شعره كما نص على بشرة ما ذكره من الشعر **وقيل لا** **اجب** غسل
باطن عنفة كشيعة بالمثلثة ولا بشرتها كما للحية ولو قال وقيل عنفة كالحية
لحان اشل واخصر وفي ثالث حجب ان لم تتصل بالحية **والحية** من الرجل وهو يكسر اللام
وحكي فتحها الشعر النابت على الذوق خاصة وهي جمع الحيين **ان خفت كفد**
فيجب غسل ظاهرها وباطنها **والا** بان كثفت **فليس** ظاهرها ولا يجب غسل
باطنها العرايض الماء اليه مع الكثافة الغير النادرة ولما روي البخاري انه صلى
فغرف غوفة غسل بها وجهه وكان تحت كفه كشيعة وبالفرة الواحدة لا يصلح
الماء الذي كان غاليا فان خف بعضها وكثف بعضها وتميز فكل حكمه وان لم يتميز بان كان
الكثيف متميزا بين اثناء الخفيف وجب غسل الكل كما قاله الماوردي لان افراد الكثيف
بالغسل يشق وامر بالماء على الخفيف لا يجوز وهذا هو المعتد وان قال في المجموع
كما قاله الماوردي خلاف ما قاله الاصحاب والشعر الكثيف ما يسترا بشرة غير الخليل
خلاف الخفيف والعارضان وهما المختطاه عن القدر المحاذي للاذن كالحية في جميع ما
ذكر وان يعلم ذلك من عبارة المصنف وخرج بالرجل المرأة فيجب غسل ذلك منها
ظاهر وباطنها وان كثف لندرة كثافتها لانه ليس لها ازالته الا انها مثله في خفتها
ومثلها الخش في غسل ما ذكر ان لم يجعل ذلك علامة على ذكره وهو للمعتد فان قيل اجاب
ذلك في الكثيف عليها مشكل لان ذكره وان كان ناذرا لكنه دأيم والقاعدة ان النادر الباطن
كالغالب **اجب** بان القاعدة مختصة بالاعذار المسقطه لقضا الصلاة كالاختصاص
وسر البول واما غيرها فيلحق نادر كل جنس بغالبه مع ان الاشكال لا ياتي في المرأة للعلة
الثانية وجب غسل سبعة نبتت في الوجه وان خرجت عن حده لم يصبوا لمواضعها
واعلم ان التفصيل المذكور في شعور الرجل اذا كانت في حده اما الخارج عنه فيجب غسل
ظاهرها وباطنها مطلقا ان خفت كما في العجايب فظاهرها فقط ان كثفت كما في الروض
عبارة تقتضي انه يكفي بغسل ظاهرها وان كانت خفيفة لكنه غير مراد وبقيهم في هذه

الشعور

الشعور خلاف ذلك فاحذره **وفي قولنا لا** **اجب** غسل خارج عن حده الوجه من حية
غيرها كالغبار خفيفا كان ام لا لظاهره ولا باطنها لخر وجده عن محل الفرض ومنزله
وجان وكان الثاني مسامتا للاول كما افق به حتى وجب عليه غسلها كما لا بد من على
عضو واحد او راسا ان كفي مسح بعض احداهما والفرقان الواجب في الوجه غسل
جميعه فيجب غسل جميع ما يسمى وجهه وفي الراس بعض ما يسمى راسا وذلك يحصل
بعض احداهما ذكره في المجموع **الثالث** من الفروض **غسل يدي** من كفيه وذراعيه
للآية والاجماع مع بفتح العين وتسكن بقله **سرفقيد** بكسر الميم وفتح النون صريح عليه
او قدرها ان فقد انما يند عليه في العجايب لما رواه مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه في
صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم انه توضأ فغسل وجهه فاسبغ الوضوء غسل
يديه اليمنى حتى اشبع في العضد ثم اليسرى حتى اشبع في العضد الا انهم وللجماع
وقوله تعالى وايدكم الى المرافق وجه دلالة الآية على ذلك ان تجعل اليد التي هي حقيقة
الى المنكب على الاصح مجازا الى المرفق مع جعل الغاية للغسل الداخلة فيها في المغيا بقوت
الاجماع والاحتياط المعجزة والمعنى اغسلوا ايديكم من راسا صا بها الى المرافق او
المعجزة كما في قوله تعالى انصاري الى الله ويزدكم قوة الى قوتكم او تجعل باقية على حقيقة
الى المنكب مع جعل الغاية للمركب المقدر فخرج الغاية والمعنى اغسلوا ايديكم واتركوها
الى المرفق كما لا يخفى في تفسيره قيل الى المعنى مع اي كما تقدم او ان المتعلقة بخدوف
تدبره وايدكم مضافة الى المرافق ثم قال ولو كان كذلك لم يكن المعنى التحديد ولا لذكره
مروفاية لان مطلق اليد تشتمل عليها اي المرافق ثم ذكر اقوالا اخر بطول الكلام يذكرها
فلمراجع ولا بد من غسل جزء من العضد لتحقيق غسل اليد والحديث المذكور وقد تقدمت
الاشارة الى ذلك **فان قطع بعض** اي بعض ما يجب غسله من اليدين واليدين موند **وجب**
غسل ما بقي منه لان اليسر لا يستقط بالمعصور وقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فأتوا
منه ما استطعتم **او قطع من مرفقة** بان سل عظم الذراع وتبقى العظام المسماة برأس
العضد **فراسل عظم العضد** يجب غسله **على المشهور** لانه من المرفق بنا على اندمجومع
العظمين والابرة الداخلة بينهما لا الابرة وحدها ومقابلها لا يجب غسله بنا على انه
طرف عظم الساعد فقط وجوب غسل راس العضد بالنتيجة **او قطع من مرفقة** اي المرفق
نوب غسل باقى عضده لئلا يجلو العضو عن طهارة وتطول التحيل كما لو كان
سليم اليد وانما لم يقط التابع يسقط المتبوع كروايب الفريضة ايام الجنون لان
سقوط المتبوع ثم رخصة التتابع اولي به وسقوطه هنا ليس رخصة بل تعذر فحسن
الاتيان بالتابع محافظا على العبادة بقدر الامكان كما امر الله المحرم للموسى على راسه عند
عدم شعره وان قطع من منكب يندب غسل محل القطع بالاكما نص عليه الشافعي
رضي الله عنه وجرى عليه الشيخ ابو حامد وغيره وجب غسل شعره على اليد بظاهره وباطنها
وان كثف لندرة وغسل ظفر وان طال وغسل باطن ثقب وشقوق فيها ان لم يكن لغور
في اللحم والواجب غسل ما ظهر منه فقط وجرى هذا في سائر الاعضاء بما يقتضيه كلام
المجموع في باب صفة الغسل وغسل يديا ية وان نبتت محل الفرض ولو من المرفق باصبع
زايدة وسبعة سواها وزت الاصلية ام لا وان نبتت بغير محل الفرض وجب غسل

ما حاذى منها محله لوقوع اسم اليد عليه مع محاذاته لمحل الفرض بخلاف ما لم يحاذ
فان لم تتميز الزائدة عن الاصلية بان كانتا اصلتين واحداها زائدة ولم تتميز نحو
فخر قصر ونقص اصابع وضعف بطش غلما وجوب اسوا اخر جتا من المنكب
امر من غيره ليحقق ان بيان الفرض بخلاف نظيره من السرة يقطع احداها فقط
كما سياتي ان شاء الله تعالى في بابها لان الوضوء مبناه على الاحتياط لانه عبادة
والحد على الدرع لانه عقوبة وتجري هذه الاحكام في الرجلين وان تدلت جلدة
العضد منه لم يجب غسل شئ منها الا المحاذي ولا غيره لان اسم اليد لا يقع عليها
مع خروجها عن محل الفرض وتقلصت جلدة الذراع منه وجب غسلها لانها منه
وان تدلت جلدة احدها من الاخر بان تقلعت من احدها وبلغ التعلق الى الاخر
ثم تدلت منه فالاعتبار بما انتهى اليه تغلعا لئلا منه تغلعا فيجب غسلها فيما اذا
بلغ تغلعا من العضد الى الذراع دون ما اذا بلغ من الذراع الى العضد لانها
صارت جزءا من محل الفرض في الاول دون الثاني ولو انقصت بعد تغلعا من
احدها بالآخر وجب غسل محاذي الفرض منها دون غيره ثم ان تجاف عنه لزمه غسل
ما تحته لانه رتبه وان سترته اكتفى بغسل ظاهرها ولا يلزمه فتحها فلو غسلته زالت
لزمه غسل ما ظهر من تحته لان الاقتصار على ظاهرها كان للضرورة وقد زالت ولو توا
فقطعت يده او تنقبت لم يجب غسل ما ظهر الا الحدوث فيجب غسله كالظاهر اصاله
ولو تجز عن الوضوء لقطع يده مثلا وجب عليه ان يحصل من يوضيه والنية من الاذن
بامرة مثل فان تغدر عليه فذلك تيمم وصلى واعاد لندرة ذلك **الرابع** من الفروض
مسى بعض **بشرة راسه** او بعض **شعره** ولو واحدة او بعضها **في حده** اي
الراس بان يخرج بالمدغم من جهة نزوله فلو خرج به عنه منها لم يكف حتى لو كان متجعدا
بحيث لو لم يخرج عن الراس لم يجز المسح عليه قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وروى مسلم انه صلى الله
عليه وسلم مسح بनावيته وعلى العمامة واكتفى بمسح البعض فيما ذكر لانه المفهوم من المسح عند
الطلاقه ولم يقل احد بوجوب خصوص الناصية وهي الشعر الذي بين الترعيتين والاكتفا
بها يمنع وجوب الاستعاب ويمنع وجوب التقدير بالربع او اكثر لانها دونها والبا اذا
دخلت على متعدي كما في الاية تكون للتبعض او على غيره كما في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت
العتيق يكون للالصاق فان قيل صيغة الامر مسح الراس والوجه في التيمم واحدة
فهلا اوجبتم التيمم ايضا **اجيب** بان ذلك ثبت بالسند وبان المسح ثم يدل
للضرورة فاعتبر بميله له ومسح الراس اصل فاعتبر لفظه فان قيل المسح على الخف
يدل فلهذا وجب تيممه كبدله **اجيب** بقيام الاجماع على عدم وجوبه وبان
التيمم بفسده مع ان مسحه مبني على التحفيف لجوازها مع القدرة على الغسل بخلاف
التيمم انما جاز للضرورة كما مر وعلم من كلام المصنف ان كلامه في البقرة والشواصل
فان خير بينهما وهو الصحيح فان قيل لو غسل بشرة الوجه وترك الشعر لم يجزه على
الصحيح **اجيب** بان كلامه في الشعر والبشرة يصدق عليه مسى الراس عرفا اذ
الراس اسم لما راس وعلاو الوجه ما يقع به المواجهة وهي تقع على الشعر ايضا
فان قيل هلا اكتفى بالمسح على النازل عن حد الراس كما اكتفى بذلك للتقصير في الشك

اجيب بان المسح عليه غير ما مسح على الراس والمأمور به في التقصير انما هو شعر الراس
وهو صادق بالنار **والاصح** وفي الروضة الصحيح **جواز غسله** اي الراس لانه مسح
وزيادة فاجزأ بطريق الاول والراس مذكور **جواز وضع اليد عليه** **بلامد** لخصوص
المقصود من وصول اليد اليه واثار الجواز الى عدم استحباب ذلك الى عدم
كراهيته والثاني لا يجزئه فيها لانه لا يمسح بها وعلى الاول لو قطر الماء على راسه او تعرض
للطر وان لم يتوالمح خلافا لابن المقري في اشتراط النية اجزاء لما ذكر ويجزئ مسحه بغير
وتلج لا يذوبان لما تقدم ويجزئ غسلهما ان ذابا وجزأ على العضو لخصوص المقصود
بذلك ولو حلق راسه بعد مسحه لم يعد المسح لما مر في قطع اليد **الخامس** من الفروض
غسل رجله باجماع من يعتد باجماعه **مع كعبه** من كل رجل او قد هما ان فقد احدهما
سرى المرفقين وهما العظامان الثانيان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم في
كل رجل كعبان كما روى النعمان بن بشير انه صلى الله عليه وسلم قال اقيموا صفوفكم
فرايت الرجل منا يلصق منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه رواه البخاري وفي
وجه ان الكعب هو الذي فوق مشط القدم وهو شاذ ضعيف قال تعالى وارجلكم
الى الكعبين فمر في السبع بالنصب وبالجر عطفا على الوجه لفظا في الاول ومعنى في
الثاني لجرة على الجوار وذل على دخوله الكعبين في الغسل ما دل على دخول المرفقين
فيه وقد مر وما اطلعه الامامان هما من ان غسل الرجلين فرض محمول كما قال الرازي
على غير ما بين الخف او على ان الاصل الغسل والمسح بدل عنه وجب ازاله ما في شقوق
الرجلين من عجين كسح وحنان قال الجويني ان لم يصل اليه اليه لم يحمل على ما اذا كان في اللحم
غورا خذاهما من عن المجموع ولا اثر لدهن ذائب ولو حننا وجب ازاله ما تحت
الاطفار من وسخ يمنع وصول الماء ولو قطع بعض القدم وجب غسل الباقي وان
قطع فوق الكعب فلا فرض عليه **ويجب** غسل الباقي كما مر في اليد **السادس** من
الفروض **ترتيب** **فكدا** اي كما ذكره من البداية بغسل الوجه مقرونا بالنية شعر
اليدين ثم مسح الراس ثم غسل الرجلين لفعله صلى الله عليه وسلم الميسر للوضوء المأمور
به رواه مسلم وغيره ولعله في حجة ابدوا بما بدا الله به رواه النسائي باسناد صحيح
والعبارة بعموم اللفظ ولانه تعالى ذكر مسوحا بين مغسولات وتقرن بالمجانس
لا ترتيب العرب الا لفائدة وهي هنا وجوب الترتيب لانه يد بقرينة الامر في
الخبر وان الاية بيان للوضوء الواجب وقيل لا يشترط الترتيب بل الشرط فيه
عدم التلكس حتى لو استعان بل أربعة فغسلوا اعضاءه دفعة واحدة ونوى مسح
وضوءه وعلى الاول يحصل له في هذه الحالة غسل الوجه فقط كما لو تكسر وضوءه
ولو ساهيا فلو وضأه بعد ذلك ثلاث مرات اخر اجزائه كما لو تكسر وضوءه أربع
مرات فانه يجزئه لخصوص غسل كل عضو في مرة **ولو اغتسل بمحدث** حدثا اصغر
فقط بنية رفع الحدث او نحوه ولو متعديا او بنية رفع الجنابة او نحوها غالطا
ورب فيها اجزائه او انغصبت فيه ما ذكرنا **والاصح** **انما انكر ترتيب**
بان غطس **ملك** قلنا الترتيب **له** الوضوء لان الترتيب له حاصل بذلك

لانه اذا لاقى الماء وجهه وقد نوى يرتفع الحدث عنه ويعد من اليد من لدخول وقت غلظتها وهكذا الاخرى لاعتبارها والتأني لا يصح لان هذا الترتيب من تقدير التحقيق ولهذا لا يقوم الغرض في الماء الكثير مقام العدد في النجاسة المغلظة **والا** اي وان لم يكن قد ترتب بان غطس وخرج في الحال او غل الا سا فل قبل الاعمال كما في المحرر **فلا** يصح لان الترتيب من واجبات الوضوء والواجب لا يسقط بفعل ما ليس بواجب ووجه مقابلة ان الغسل يحمل من الوضوء فلا بد ان قال **فلا يصح الاصح الصحة** **ملك** **والله اعلم** لانه يكفي لرفع اعلى الحديثين فلا يصح اولى ولتقدير الترتيب في لحظات لطيفة هذا اذا لم يقتل منك بالصب عليه والام يحصل له سوى الوجه كما مر وما انقاسه فيكفي بطلان ولو اغفل لمعة من غير اعضا الوضوء قطع القاضي انه لا يكفي وهو على الراجح ممنوع وعلى غيره محمول على ما اذا لم يكن فان مكث اجزاء والتفتي بنجاسة الجنابة ونحوها مع انه المنوي طهر غير مرتب لانه النية لا تتعلق بخصوص الترتيب نية او ثباتا ولو احدث واجب اجزا الغسل عنها لانه لا يلزم الاصح وان لم ينو في الاكبر فلو اغتسل الارجليه او الايدي مثلا ثم احدث ثم غسلها عن الجنابة توضحا ولم يجب اعادتها لارتفاع حدثها بخلاف الجنابة وهذا وضوء داخل غسل الرجلين او اليدين وهما مكشوفتان بلا غلة قال ابن القاص وعز الترتيب وغلظة الاصحاب بان لا يغتسل عنه بل وضوء لرجل في غل الرجلين او اليدين قال في المجموع وهو انما يخرج ولو غل يده في الاعضا الوضوء احدث لرجل ترتيبها ولو شك في تطهير عضو قبل الفراغ طهره وما بعده وبعد الفراغ لم يؤثر ولو صلى فرضيه بوضوء من حدث ثم ترك تركا من احداهما لا يعينه مسح وغسل ما بعده واعاد الصلوات ولو توضأ وصلى ثم نسي الوضوء والصلاة فتوضأ وصلاتها ثم علم ترك عضو وحجدة وجعل عينها فوضوءه تام ويعيد الصلاة لاحتمال كون العضو من الوضوء الاول والسجدة من الصلاة الثانية ولو صلى الصبح بطهارة عن حدث ثم جدد للظن صلى العصر بطهارة عن حدث ثم جدد المغرب ثم صلى العشاء بطهارة عن حدث ثم علم ترك مسح طهارة بمهمة اعاد صلاة طهارة **الحديث** وكذا غيرها ويصح وضوء من مل بعض بدنه نجاسة لا يعرف موضعها خلافا للقاضي ولو بان بان بعد فراغه ترك طهر فقطعه وجب غسل ما ظهر فقطعه وما بعده وفي الحديث الاكبر يجب غلته فقط ثم لما فرغ من ذكر الاركان شرع في بعض السنن فقال **وسننه** اي الوضوء اي من سننه **السؤال** وهو لغة الذكر والتدوير استعمال عود ونحوه كاشان في الانسان وما حولها والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لو ان اشق على امتي لامرتم بالسؤال عند كل وضوء امر اجاب رواه البخاري تخليقا بصيغة الجزم وتعليقاته هكذا **الصحيح** ومجمل في الوضوء على ما قاله ابن الصلاح وابن النقيب في عدة بعد غسل الكفين وكلام الامام وغيره ميل اليه وينبغي اعتقاده وقال الغزالي لما ورد والقائل بمجمل قبل التسمية قال ابن النقيب في تكملة او معها بخلاف ما في عدة قال الاذرعى واذا تركه اوله ارى ان ياتي به في ثابته كالقسمة واولى قال ولم أره منقولا انتهى وهو حسن وقضية تخصيص الوضوء بالذكر انه لا يطلب السؤال للغسل

وان

وان طلب بكل حال قيل ولعل سبب ذلك لاكتفا باستحبابه في الرضوء المستوفيه وسنن كون **عرضا** اي في عرض الاسنان ظاهرا وباطنا في طول الفم لخبر اذا استلتم فاستاكوا عرضا رواه ابوداود في مراسيله وبحر بطول الكرم مع الكراهة لانه قد يدمى اللثة ويفسد لسان الانسان وقيل ان الشيطان يتكلم طويلا اما اللسان فيسأل ان يتكلم فيه طويلا كما ذكره ابن دقيق العيد واستدل له بحديث في سنن ابوداود ويجعل **عرضا** من ريل للفم طاهر يعود من اراكال وغيره او خرقه او اشدان لحصول المقصود بذلك لكن العود اولى من غيره والاراك اولى من غيره من العيدان قال ابن مسعود كنت اجثني لرسل الله صلى الله عليه وسلم سواكم من اراكال رواه ابن حبان وما احسن قول القائل **تالله ان جزت بوادي الاراك** وقيل اعصانه الخضر قال فابعث الى الملوك من بعضها فاني واسمالي سواك وقال اخبر طلعت منك سواك وما طلعت سواك وما اردت اسراكا لكن اردت اراكا واليايس المندى بالماء اولى من الرطب ومن اليايس الذي لم يند ومن اليايس المندى غير الماء كما ورد وعود الخلد اولى من غير الاراك كما قاله في المجموع وقيل الاولى بعد الاراك قضبان الزيتون وسين غلته للاستياك ثانيا اذا حصل عليه وسخ او ربح او نحوه كما قاله في المجموع ويكره غسه في ما وضوءه كما قاله الصغير ويجب ان تمر السواك على سقف فده بلطف وعلى كراسي اضراسه ولا يبال استياك بسواك غيره باذنه وحرمة بدنه كالاستياك بما فيه سم ويكره يعود رجحان يؤذي وخرج بمنزلة للفم المبرد فلا يجزى فانه يزيل جراثيم السن وبطاهر الخبز فلا يجزى لغير السواك مطهرة للفم مرضاة للرب رواه ابن خزيمة وجبان في صحيحهما والمطهرة بفتح الميم وكسر هاء كل فابتنطس به اي منه فشيء السواك لا يند يطهر الفم قاله في المجموع اي فضوالة تنظف من الرايحة الكريهة وقوله بكل حش من زيادة غير تغيير وكذا قوله **الا اصبعه** اي المتصلة به ولو كانت خشة فلا تكفي **في الاصح** لانه لا يسمى استياكا اما المتصلة الخشة فيجزى ان قلنا يطهر رتقا وهو الاصح ودونها يجب لا واجب فان قلنا بخاستها لم تجز كسائر النجاسات خلافا للاستياك كما لا يجزى الاستياك بها وقيل تجزى ويجب غسل الفم للنجاسة وعلى هذا يفرق بين الاستياك والاستنجاء بالمجر رخصة وهي لا تنطاط بالمعاصي مع ان الغرض منه الاباحة وهي لا تحصل بالنجاسة بخلاف الاستياك فانه عزيمة مع ان الغرض منها زالة الريح الكريهة وهو حاصل ويسن ان يستاك باليمين من يمينه قال الزنكوفي في الما لوسط ويفعل باليسر مثل ذلك لشرف اليمين ولانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن ما استطاع في شأنه كله في طهوره وترجله وتنعله وسواك رواه ابوداود وقيل ان كان المقصود به العبادة فباليمين او ازاله الراية فاليسار وقيل باليسار مطلقا لانه ازاله مستقذر فكان كالنجس في الاستنجاء واليمين به السنة كما انه ينوي بالجماع الغسل انه يمكن للوضوء والاقبنة تشملها ويسن ان يعود الصغر ليا لند ولو قال ومن سننه السؤال كما قدرته وعبره في المحرر لكان اولى ليلاب يوم الحصر فان له سننا لم يذكرها وساد كرشا منها ان شاء الله تعالى **ويسن للصلاة** ولو تفلاوا لم يركعتين من نحو التراويح او لم تتم او فاقد الطهورين او صلاة جنازة ولو لم يكن الفم متغيرا واستاك في وضوءه بالخبر الصحيح لولا ان

اشق على امتي لا مروتهم بالسواك عند كل صلاة اي اسراجاب والخبر كقنان بسواك
افضل من سبعين ركعة بلاسواك رواه الحميدي باسناد جيد واشتدك بات
صلاة الجماعة خمس وسبع وعشرين مع انها فرض كفاية على الاصح واجيب
عن ذلك في شرح النية باجوبة بعضها الشيخنا وللطواف ولو تفلأ ولجدة تلاوة
او شكر ولو نسي ان يستاك قبل تحريمه ثم تذكره بعده هل يسا ان يتدارك كما قيل
به في الوضوء ولا افي بعض المتأخرين بانه يتدارك بان تعال الخيفة والظاهر عدم
الاستحباب لان الكف مطلوب في الصلاة **وتغير اللب** بتثليث فائدة او الاستان بنوم
او اكل او جوع او سكوت طويل او كلام كثير او نحو ذلك **وتغير اللب** الصحيح كان النبي صلى
اذا قام من النوم يشوص فاه اي يدلك بالسواك وقيل بالنوم غيره بجامع التغير
وتما انه يتأكد فيها ذكر يتأكد ايضا لقراءة قرآن او حديث ولعلم شرعي بما يحسنه بعضهم
ولذلك الله تعالى لنوم وبقظة تمامه ودخول منزله وعند الاحتضار ويقال انه
يسهل خروج الروح وفي الحرق والاكل وبعد التور واللصايم قبل وقت الخوف بما
يسر التطيب قبل الاحرام **ولا يكره** بحال **الالتصام بعد الزوال** ولو تفلأ الخبر
الصحيح لخوف في الصائم الطيب عند الله من ريح المك والخوف بضم الحاء تغير راحة
القم والمراد بالخوف بعد الزوال الخبر اعطيت امتي في شهر رمضان حكام قاله **واشأ**
الثانية فانهم يكونون وخلف اقواهم اطيب عند الله من ريح المك والمسا بعد الزوال
واطيبية الخلق تدل على طلب بقايد فكرهت ازالته وتزول الكراهة بالزوال لانه
ليس بصائم الا ان يؤخذ من ذلك ان من وجب عليه الامساك بعارض كان نسيته الصوم
لا يكره له السواك بعد الزوال وهو كذلك لانه ليس بصائم حقيقة والمعنى اختصاصها
بما بعد الزوال ان تغير اللب بالصوم انما يظهر حينئذ قاله الرافي ويكره من ذلك كما قاله
الاسنوي ان يفوقه بين تحرر أو تناول في الليل شيئا لم لا يفكره للمواصلة قبل الزوال وان
لو تغير في باطن او نحوه ناسيا بعد الزوال انه لا يكره له السواك وهو كذلك ولا يتوهم
انه يستاك للصلاة بعد الزوال لانه يلزم منه ان لا يبقى خلوف غالبا اذ لا بد بعد الزوال
من الصلاة واما هذه الامور فعارضه فلا يؤخذ منها ما ذكر فان قيل لم حرر من الزوال الدم
الشهيد مع ان راحته كريح المك كما ورد في الخبر انهم ياتون يوم القيمة واداجم
تستحب دما اللون له نال الدم والريح ربح المك وكرة ازاله الخلف مع كونهم مع كونه
اطيب من ريح المك **اجيب** بان في ازاله دم الشهيد تفويت فضيلة على الشهيد
لم يؤذن في ازالته فان فرض ان شخصا سواك صابما بغير ازاله حرم عليه كما هنا او
ان شهيدا ازال الدم عن نفسه في مرضه يغلب على ظنه الموت فيه بسبب القتال فحرمه
فتفويت المكلف الفضيلة على نفسه جازي وتفويت غيره لها عليه لا يجوز الا بالانه
قال ابو الخير القزويني في كتاب خصايصا سواك وجب السواك على من اكل الميتة عند
الاضطراب لزالة الدوسمة النجسة ويؤخذ من تعليلها ان الواجب ازالته التماسا
او غيره فلا يجب السواك عينا وهو ظاهر وقال الترمذي الحكيم يكره ان يزيد طول السواك
على شبر وفي البيهقي عن جابر قال كان موضع سواك رسول الله صلى الله عليه وسلم موضع
القلم من اذن الكاتب واستحب بعضهم ان يقول في اوله اللهم بيض بذا ساني وشد

به لثاني وثبت بدله في وبارك لي فيه يا ارحم الراحمين قال المصنف وهذا الاياسر بدوانه
يكره له اصل فانه دعا حسن فابى له قوله في الحديث وخلوف الى اخره جلدته خالية منقيدة
لعمليها فيقيم منه ان ذلك في اله نيا وهو الاصح عند اير الصلاح والسبكي وخصاير عبد
السلام بالاخرة ولا مانع ان يكون فيهما **ف** من فوايد السواك انه يطهر الفم ويريح
الرب كما سر ويبيض الاسنان ويطيب للثقة ويسوي الظفر ويبدل للثة ويصل بالثيب
ويصفي الخلق ويذكر الفطنة ويضاعف الاجر ويسهل النزح كما سر ويذكر القادة عند
الموت ويسر التخليل قبل السواك وبعده ومن اثر الطاهر وكونه القلاء ليعود السواك
ويكره بنحو الحديث ومن سننه **التسمية اوله** اي والوضوء لخبر الناي باسناد جيد عن
النسائي الطيب بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءا لم يجدوا فقال صلى الله عليه وسلم
هل مع احد منكم ما فاني بماء فوضع يده في الاناء الذي فيه الماء ثم قال توضعوا باسم الله اي
قائلين باسم الله فرائت الماء يغور من بين اصابعي حتى توضعوا نحو سبعين رجلا وخبر
توضوا باسم الله رواه النسائي ابن خزيمة وانما لم يحجب لاية الوضوء المبينة لواجباته
واما خبر لا وضوء لمن لم يسم الله فضعيف واقلها باسم الله واكملها كما لها ثم الحمد لله
على الاسلام ونعمته والحمد لله الذي جعل الماطعما وزاد الغزالي بعدها في بداية
الهداية رب اعوذ بك من هزات الشياطين واعوذ بك رب ان يحضرون وحلى المحب
الطير عن بعضهم التعمد قبلها وتسليم لكل امرئ بال اي حال يهتم بدمه هامة وغيره
كفله ويستمردح وجاع وتلاوة ولومنا شلة سورة لا لصلاة وحج وذكره وتكره
لحرما ومكره والمراد باول الوضوء لغسل اليدين فينبوي الوضوء ويسلم عنده
بان يقرن النية بالتسمية عند اول غسلها ثم يتلفظ بالنية ثم يكمل غسلها لانه لا تلفظ
بالنية والتسمية سنة ولا يمكن ان يتلفظ بها في زمن واحد فان تركها سوا او عدل
او في اول طم كذا **في التسمية** ياتي ما فيقول باسم الله اوله واخره لخبر اذا اكل احدكم
فلينذكر اسم الله تعالى فان نسي ان يذكر اسم الله تعالى في اوله فليقل باسم الله اوله واخره رواه
الترمذي وقال حسن صحيح ويقاس بالاكل الوضوء بالنسيان العبد واقم ان لا ياتي بها
بدون فراغ الوضوء لا تقضاه ويصح في المجموع قال شيخنا والظاهر انه ياتي بها بعد
فراغ الاكل ليتقيا الشيطان ما اكله وينبغي ان يكون الشرب كالاكل من سننه
غسل كفيه الكوعيد قبل المضغته وان يتقن طهرها او توضا من نحو ابريق لا لتباعد
رواه الشيخان **قالهم يتيقن طهرها** بان تتردد فيه **كره غسما في الاناء** الذي فيه ملة
قليل او ما يع ولو كثر **قل غسما** غلاما لقوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من
نومه فلا يغسل يده في الاثا حتى يغسلها غلاما فانه لا يدري اين ياتي يده متقو عليه الا لفظ
غلاما فلم فقط اشار بما عمل به فيه الى احتمال نجاسة اليد في النوم كما ان تقع على محل الاتجا
بالمحولا لهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم التردد وعلى هذا حل الحديث كاعل مطلق النوم
كما ذكره المصنف في شرح مسلم واذ امان هذا هو للماء فمن لم يسمه واحتل نجاسة يده كان
في معنى النائم ولهذا عبر المصنف بما ذكره ليحمل القايم من النوم وغيره لكنه يشمل ما اذا
يتيقن نجاسة يده ويندفع ذلك ما قدرته تبع الشارح وهذه الغسلات الثلاث هي
المندوبة اول الوضوء لكن ندب تغيمها عند الشك على غيبه ولا تزول الكراهة

الابغلام ثلاثا لان الشارع اذا غيها حكمها بغاية انما يخرج عن عهده باستيفائها فسقط
ما قيل من انه ينبغي زوال الكراهة بواحدة لتيقن الطهر بها كما لا كراهة اذا تيقن
طهرها ابتداء ومن هنا يؤخذ ما حثه الاذرعى ان يحمل عدم الكراهة عند تيقن طهرها
اذا كان مستندا اليقين غلما غلما فلا يغلبها فيما مضى عن نجاسة متيقنة او مشكوك
مرة او مرتين كراهة غلما قبل غلما اكمال الثلاث ومثل المايغ في ذلك كل ما حول
رطب كما في العباب فانه تغذر عليه الصب ككبر الانا ولم يجد ما يعرف به من استعان
بغيره او اخذه بطرف ثوب نظيف او بغيره او اخذ له الماء الكير فلا يكره فيه
كما قال في الدقايق احتراز اي المنهاج بالانواع البركة ونحوها ومن سنده **المضمضة**
وبعد الاستنشاق ولو ابتلع الماء لم يدره في قله حديث مسلم ما منكم من احد يقرب
وضوءه ثم يمتضمض ويستنشق ويستثر الا حث خطايا فيه وجا شيمه مع الماء ومعنى
حرت سقطت وذهبت ويروى جررت بالجيم ايجرت مع ما في الوضوء انما يجبا لما مضى في
السلة واما ختم مضمضوا واستنشقوا فضعيف وعلم بما قدرته وما ليسير اليه بعد
ذلك بقوله ثم الاصح الى اخره ان الترتيب مستحق لا مستحب فكيف تقدم الغنى على اليسرى وقر
الرواية في ياد اليد من مثلا عضوا متفقا لاسما وصورة بخلاف اليم والانف فوجب الترتيب
بينهما كما لا يدور الوجه فلما اتى بالاستنشاق مع المضمضة خبت دونها واتي به فقط حسب
له دونها وقدر عليها ففضيلة كلام المجموع ان الموضع يجب قال بعضهم وهو الوجه نظايره
في الصلاة والوضوء وقال في الروضة لو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم
يجب الكف على الاصح قال الاسنوي وصوابه ليوافق ما في المجموع لم يجب المضمضة
والاستنشاق على الاصح والمعتد كما قاله شيخنا في الروضة قال لفقولم في الصلاة الثلاث
عشر ترتيب الاركان خرج الشئ فيجب منها ما وقع اولها فانه ترك غيره فلا يعتد
بفعله بعد ذلك كما لو تعوذ ثم اتى بعد الاقتراح ومن فوايد غسل اليدين والمضمضة
والاستنشاق ولا معرفة او صاف الما وهي اللون والطعم والرائحة هل تغيرت او لا
اخذ الما باليد اليمنى **والاظهر ان فضله افضل** من جمعا الا في ما رواه ابوداود انه
صل الله عليه وسلم فصل بينهما ثم **الاصح** على هذا **افضل مضمض بغرفة ثلاثا واستنشق**
باخرى ثلاثا حتى لا ينتقل من عضو الى عضو الا بعد كمال ما قبله فذلك افضل في الفصل
بست عرفات والثاني ان الست عرفات افضل بان يمتضمض بثلاث ثم يستنشق بثلاث
وهذه انظر الكيفيات واضعها وقدم الغنى على لانف لشرفه فانه مدخل الطعام
والشراب الذي بها قوام البدن كله وهو محل الاذكار الواجبة والمندوبة والامر
بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك **وبالغ فيها غير الصائم** لقوله صل الله عليه وسلم
في رواة صحابن القطان اسنادها اذا توضأت فابغ في المضمضة والاستنشاق
ما لم تكن صائما والحديث لقيط بن صبية اسبغ الوضوء وخلص بين الاصابع وبالغ
في الاستنشاق الا ان تكون صائما صححه الترمذي وغيره والمبالغة في المضمضة
ان يبلغ الماء الى أقصى المحتد ووجه الاسنان واللثات وتيسر اسرار اصبع
يده اليسرى على ذلك وفي الاستنشاق ان يصعد الماء بالنف الى الخيشوم وليس
ادارة الما في الفم ويحمى وكذا في الاستنشاق لا امر به في خير الصيحين وهو ان يخرج

بعد

بعد الاستنشاق ما في انفه من ماء واذا نخصر يده اليسرى واذا بالغ في الاستنشاق
فلا يستقص فيصير سحوطا لا استنشاقا قاله في المجموع اما الصائم فلا تستنشق له
المبالغة بل تكره لحوق الافطار كما في المجموع وقال الما وردى والصمري بيالغ في
المضمضة دون الاستنشاق لان المتضمن مضمض من رد الماء وضوءه الى جوفه
بطبق حلقه ولا يمكن دفعه بالخيشوم فان قيل لم يكره ذلك كما قالوا في تحميم القبلة
اذا خشي الانزال مع ان العلة في كل منهما خوف الفاسد ولذا سوى لقاضى ابو الطيب
بينهما فجزم بترك المبالغة ايضا **اجيب** بان القبلة غير مطلوبة بل داعية لما
يضاد الصوم من الانزال بخلاف المبالغة فيما ذكر وبانه هنا يمكن اطباق الحلق ويج
الما وهناك لا يمكن رد الماء اذا خرج لانه ما دافق وبانه ربما كان في القبلة فاسد
لعبادته اسين **قلت الاظهر تفصيل الجمع** بين المضمضة والاستنشاق على الفصل
بينهما الصحة الاحاديث الصريحة في ذلك ولم يثبت في الفصل شي كما قال ابن الصراح
والمصنف في المجموع واما حديث ابوداود المتقدم في اسناده كيث بن ابي سليم
وقد ضعفه الجمهور وعلى تقدير صحته حمل على بيان الجواز كما بين الاحاديث
وثلاث غرف مضمض من كل شئ يستنشق افضل من الجمع بغرفة يمتضمض منها ثلاثا
ثم يستنشق منها ثلاثا او يمتضمض منها ثم يستنشق مرة ثم كذلك ثانية وثالثة **والله اعلم**
بالاخبار الصحيحة في ذلك والثاني لا فضل ان يمتضمض منها ثم يستنشق منها ثم يفعل منها
كذلك ثانيا وثالثا واستحسنه في الشرح الصغير والسنة تتأدى بواحدة من هذه
الكيفيات لما علم ان الخلاف في الافضل منها ولو قالوا بثلاث بالواو كما قيلت لا فاد
كما صح في المجموع من ان الجمع مطلقا افضل من الفصل لذلك **ومن سنده تثليث**
الفصل المسح المفروض والمنسوب للاتباع رواه مسلم وغيره وانما لم يجب لانه صل الله
عليه وسلم توضأ مرة وتوضأ مرتين ولو اطلق المصنف التثليث كان اولى بشئ التخليل
والقول بالتسمية والتشهد اخرة فقد روى التثليث في التخليل البيهقي وفي القول في
التشهد احدوا بن حاجة وصرح به الرواية وظاهر ان غير التثني في معنى التسمية
مثله وسياق ان شاء الله تعالى انه يكره مسح تكرر الخف قال الزركشي والظاهر الحاق الجيرة
والعامية اذا حمل بالمسح عليها بالخف وتكره الزيادة على الثلاث وكذا النقض عنها لا يعتد
كما ساقى لانه صل الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء زاد على هذا ونقص فقد
اسا وظم رواه ابوداود وغيره وقال في المجموع انه صحيح قال نقل عن اصحاب وغيرهم
فمن زاد على الثلاث او نقص عنها فقد اسأ وظم في كل من الزيادة والنقص وقيل اسأ في
النقص وظم في الزيادة وقيل عكسه فانه قيل كيف يكون النقض اسأ وظم على الاول
او اسأ على الثاني او ظما على الثالث وقد ثبت انه صل الله عليه وسلم توضأ مرة مرة
ومرتين مرتين **اجيب** بان ذلك كان لبيان الجواز فكان في ذلك الحالا افضل لان البيا
في حق صل الله عليه وسلم واجب قال ابن دقيق العيد ومحل الكراهة في الزيادة على الثلاث
اذا اتى بها على قصدية الوضوء او اطلق فلوزاد عليها بنية التبرؤ او مع قطع نية
الوضوء عنها لم يكره وقال الزركشي وينبغي ان يكون موضع الخلاف ما اذا توضأ مساج
او مملوك له فان توضأ من موقوف على من ينظر به او يتوضأ منه كالمدارس والربط

حرمت الزيادة باختلاف لا غير ما دون فيها انتهى وقد يطل ترك التثليث كان ضاق
الوقت بحيث لو اشتغل به خرج الوقت فانه حرم التثليث او قل المباحث لا يكتفيه الا
للفرض فحرم الزيادة لانها حجة الى التعميم على التثليث كما ذكره البغوي في فتاويه
وجرى عليه المصنف في التعميم واحتجاج الى الفاضل عنه لعظم شأنه كان معه من المأمايكفيه
للشرب لو توضأ به مرة واحدة ولو ثلث لم يفضل للشرب شيئا لا يجوز التثليث كما قاله
الحلي في الاعجاز وادراك الجماعة افضل من تثليث الوضوء وسائر ابد ولا يجزئ تعدد
قبل تمام العضو نعم لو مسح بعض راسه ثلاثا حصل له التثليث لان قوله من سنن الوضوء
تثليث المسح شامل لذلك واما ما تقدم فمحله في عضو يجب استيعابه بالتطهير ولا
بعد تمام الوضوء ولو توضأ مرة ثم توضأ ثانيا وثالثا كذلك لم يحصل التثليث
كما جزم به ابن المقرئ في روضه وفي فروع الجويني ما يقتضيه وان افهم كلام الامام خلافة
فان قيل قد مر في المضضة والاستفاضة ان التثليث يحصل بذكر كاجيب بان الفم
والاثر كعضو واحد فجاز فيها كما لا بد من خلاف الوجه واليد مثلا لتباينها فيبقى ان
يفرغ من احدها ثم ينتقل الى الآخر **وبأخذ التثليث في الموضع وجوبا** وفي
المنون ندب لان الاصل عدم ما زاد كما لو شك في عدد الركعات فاذا شك هل غل ثلاثا او
مرتين اخذ بالاقول وغل الاخرى وقيل ياخذ بالاكثركم انما يزيد رابعة فانه بدعة
وترك سنة اهون من بدعة واجاب الاول بان البدعة ارتكبت الرابعة عالميا بكونها
رابعة من سنة **مع كلامه** في الاتباع رواه الشيخان وخروجا من خلاف من اوجب
والسنة في كيفية ان يضع يديه على مقدم راسه ويلصق سبابته بالآخرى وايضا عليه
صدغيه ثم يذهب بها الى قفاه ثم يردّها الى المكان الذي ذهب منه اذا كان له شعر ينقلب
وحين يكون الذهاب والرد مسخرة واحدة لعدم تمام المحبة بالذهاب فان لم ينقلب
شعره لضغفه او قصره او عدمه لم يرد لعدم الفائدة فان ردها الى الخشب ثانيا لان الماء
صار متغلا فان قبل هذا منحل من انفسه في ما تكليل ناو يرفع الحدث ثم احدث وهو
منفس شعر نوى رفع الحدث في حال انقاسه فاحد تدبير يقع ثانيا **اجيب** بان ما
المسح تافه فليس له قوة كقوة هذا ولذا لو اعاد ما غل الذراع مثلا ثانيا لم يحسب
له غسله اخرى لانه تافه بالنسبة الى ما لا انقاس واذا مسح كل راسه هل يقع كله فرضا
ام ما يقع عليه الاسم والباقي سنة وجها كتنظيره من تطويل الركوع والجلود والقيام
واخراج البعير عن حرس الركعة واختلف كلامهما في كتبهما في الترخيم في ذلك ورجح
صاحب العتبات ان ما يقع عليه الاسم في الراس فرضه والباقي تطوع ومثله في ذلك ما يمكن
فيه الجزئ كالركوع بخلاف ما لا يمكن كغير الركعة وجرى على هذا التفصيل حتى وهو تفصيل
حسن **بعد مسح الراس** **اذ نية** ظاهرها وباطنها بما جدد لانه صلى الله عليه وسلم مسح في وضوءه
براسه واذ نية ظاهرها وباطنها وادخل اصبعه في صمغ اذ نية وبأخذ لصاحبه
ايضا ما جدي او اشار بشم الى شرائط ترتيب الاذن على الراس في تحصيل السنة كما
هو الاصح في الروضة ولو اخذ باصابعه ما راسه فلم يحسب بماء بعضها ومسح به الاذنين
كفي لانه ما جدد فايده روى دارقطني وغيره عن عائشة رضي الله عنها انها قالت
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله اعطاني نصرا يقال له الكوش في الجنة لا يدخل احد

ذلك

اصبو

اصبعه في اذنيه الاسع خير من ذلك انما قالت فقلت برسو لاسد وكيف ذلك قال
ادخل اصبعيك في اذنيك وسدي فالذي تسعين من خير الكوش وهذا النثر تنسب منه
انما الجنة وهو مختص بنبي صلى الله عليه وسلم ولا يسر مع الرقعة اذ لم يثبت فيه شي
قال المصنف بل هو بدعة قال واما خبر مسح الرقعة امان من الغل فوضوع واثر ان يمر
من توضأ ومسح عنقه وفي الغل يوم القيمة غير معروف **فان مسح نحو العمامة**
كما تحاوروا القنسية او لم يرد رفع ذلك **كحل بالمسح عليها** وان لم يمسح على حدث الحرام
ان صلى الله عليه وسلم توضأ فتح بتأصيته وعلامة وسوا العمامة تحتها ام لا
قررته تعالى للناس وصرح به في المجموع وازاقتضت عبارة المصنف خلافة وافهم
قوله كحل انه لا يكفي الاقتصار على العمامة وهو كذلك وهل يشترط التحصيل الستان
يكون التكميل بعد او يكفى ولو قبل لم ارب من تعرض له وظاهر التغير بالتكميل
يقضي التأخر والذي يظهر انه لا فرق كما في غل الرجل مع الساق وظاهر التكميل
يقضي ايضا انه مسح ما عدى مقابل المسوح من الراس فيكون محصلا للسنة بذلك
وهو الظاهر **من شبه تحليل الحية الكثرة** وكل شعر يكفى غل ظاهره بالاصابع من
اسفله لما روى الترمذي وصححه انه صلى الله عليه وسلم كان يحلل الحية ولما روى ما يروى
انه صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ اخذ كفاه من ماء فادخله تحت حنكته فخلله به الحية
وقال هكذا امرني ابن ابي امامة بجعل غل من ذلك كالحقيقة والكيفية الذي في جمل
من الحية غير الرجل وعارضه فيجب ايصال الماء الى ظاهره وباطنه ومنايته
بتحليله او غيره وظاهر كلام المصنف في سنن التحليل انه لا فرق بين المحرم وغيره وهو
المعتد كما اعتده الزركشي في خاد مسخا فالابن المقرئ في روضه تبعا للقول لكر المحرم
يحلل بقول لا يمسح قط منه شعر كما قالوه في تحليل شعر الميت **من سنة تحليل**
اصابع اي اصابع يديه ورجليه كما قاله في الدقائق خبر لقيط بن صبرة
السابق في المبالغة والتحليل في اصابع اليدين بالتشبيك بينها وفي اصابع الرجلين
بيد ان تحصر الرجل اليمنى وتحت تحصر الرجل اليسرى يحلل تحصر يده اليسرى او
اليمنى حارجه في المجموع من اسفل الرجلين وايصال الماء الى ما بين الاصابع واجب
بتحليله او غيره اذا كانت ملتصقة لا يصل الماء اليها الا بالتحليل او نحوه فان كانت
ملتصقة لم تجز فتقها قال الاسنوي ولم يتعرض المصنف ولا غيره الى تثليث التحليل
وقد روى دارقطني والبيهقي باسناد جيد كما قاله في شرح المذهب عن عثمان رضي الله
عنه انه توضأ فخلل بين اصابع قدميه ثلاثا ثلاثا وقال الرازي رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعل كما فعلت ومقتضى هذا استحباب تثليث التحليل انتهى وهذا ظاهر
من سنة تقديم اليمنى على اليسرى من كل عضو لا يسر عليها معا كما لا بد من الرجلين
لخبر اذا توضأ فابعدوا يمينكم رواه ابن خزيمة وحيان في صحيحها ولما امر الله
عليه وسلم ان يحسب التيامن في شاة طه اي مما هو للتكريم كالغسل واللبس والاحتفال
والتقليل وقصر الثارب ومنتفا لا يطح وخلق الراس والسؤال ودخول المسجد
وتحليل الصلاة ومفارقة الخلا والامر والشرب والمصافحة واستلام الحجر والركن
اليماني والاخذ والاعطاء والقباس في ضده كدخول الخلا والاستحمام والاحتياط

وخلع اللباس وازالة القدر وقد تقدم بعض ذلك وكراهة عكسه اما ما ليس غلها معاً
كالاذنين والحدس والكفين فلا يسن تقديم اليدين فيها نعم من بدعه لا يمكنه معها ذلك
كان قطعت احدى يديه ليس له تقديم اليدين ومن سننه **اطالة غزته** يغسل زابعد على الا
من الوجه من جميع جوانبه وغايتها غسل صفحة العنق مع مقدمات الرأس **اطالة تحيله**
بغسل زابعد على الواجب من اليدين والرجلين من جميع الجوانب وغايتها استعجال بعضدين
والساقين ولا فرق في ذلك بين بقية الفرض وسقوطه والاصل في ذلك خبر الصحاح ان امتي
يدعون يوم القيمة غزاهم الجحش من ثمار الوضوء من استطاع منكم ان يطيل غزته فليطيل وخبر
مسلم انتم الغر المحجلون يوم القيمة باسباغ الوضوء من استطاع منكم فليطيل غزته وتحيله
ومعنى غزاهم الجحش بوضوء الوجوه واليدين والرجلين كالفرس لا غزوه وهو الذي في وجهه
بياض المحجل وهو الذي قوامه بوضوء هذا من خصايص هذه الامه كما يوجد من الحديث
الثاني واما الوضوء فبعد خلاف تقدم **المزاج** انه ليس من خصايصها ومن سننه
الموااة بين الاعضاء في التطهير بحيث لا يجتمع الا في الشروع في الثاني مع اعتدال
الهوا ومزاج الشخص نفسه والزمان والمكان ويقدر المسح مغمس ولا هذا في غير
وضوء الضرورة كما تقدم وما لم يبق الوقت والافتح والاعتبار بالفضلة الاخيرة
ولا احتياج التقريب الكثير الى تجديد نية عند عزوبها لان حكمها باق **واوجها القديم**
لخبر اوداد انه صل الله عليه ولم رجلا يصل وفي قدميه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء
فاسره ان يعيد الوضوء والصلاة ودليل الحديث ما روي انه صل الله عليه ولم توضا في
السوق فغسل وجهه ويديه ومسح راسه فدعى الى اجازة فاتي المحدث فمسح على خفيه وصل
عليها قال الامام الشافعي وبينهما تفريق كثير وقد صح عن ابن عمر رضي الله عنهما التفريق ولم
يتكر عليه احد ولا نفع عبادة لا يبطلها التفريق الميسر فكذا الكثير كالحج وقال في المجموع
ان الحديث الذي استند اليه في القدم ضعيف ومحل الخلاف في التفريق بغير غزاهم
وفي طول التفريق اما بالعذر فلا يضر قطعاً وقيل يضر على القدم واما اليسر فلا يضر
اجماعاً ومن سننه **ترك الاستعاينة** بالصبي عليه لغير عذر لان اكثر من فعله صل الله
عليه ولم ولا نفع نوع من التقيم والتكرير وذلك لا يليق بالمتعبد والاجر على قدر النصب
وهي خلاف الاولى وقيل كرهه واخرج بقيد الصب الاستعاينة بغسل الاعضاء فهي
مكرهة والاستعاينة باحضار الماء في لباسها اذا كان ذلك لغرض كوضوء فلا تكون
خلاف الاولى ولا مكرهة رفع المشقة بل يجب الاستعاينة اذا لم يمكن النظر الا بها ولو
ببذل اجرة مثله والمراد بترك الاستعاينة الاستقلال بالافعال لا طلب الاعانة فقط حتى
لو اعانته غيره وهو ساكت كان الحكم كذلك وان اقتضى التغيير بالاستعاينة عدم ثبوت
هذا الحكم حينئذ وان استعان بالصبي فليقتل المعص على اليسار لانه اعون وامكن
واحسن ادباً قاله في المجموع ومن سننه **ترك النفض** للمنفق الاصح لانه كالنهي من
العبادة فهو خلاف الاولى كما جزم به المصنف في التحقيق وقال في شرحي مسلم والوسيط
انه الاشرق قال في المهمات وبه الفتوى وقيل مكرهه كما جزم به الرازي في شرحه وقيل
مباح تركه وفعله سواء رجع المصنف في زيادة الروضة وفي المجموع وبكت التبيد
وكذا التنشيف بالرفع اي تركه من بلل الماء الوضوء بلا عذر خلاف الاولى **في الاصح** لانه

راي

يزيد

يزيد أثر العبادة ولا نه صل الله عليه ولم بعد غلها من الجانبية استديمونه بمنديل فرده
وجعل يقول بالما هكذا ينفضه رواه النخاع ولا دليل في ذلك لا باحة النفس فقد يكون فعله
صل الله عليه وسلم لبيان الجواز والثاني فعله وتركه سواء قال في شرح مسلم وهذا هو الذي
تخاره وتعلبه والثالث فعله مكرهه ولو ترك قوله وكذا يعود الخلل الى النفس كما
قدرته لكان اولاً اما اذا كان هناك عذر كتر او برد او التصادق بخاتمة فلا كراهة قطعاً
او كان يسم عقب الوضوء ليلامح البلل في وجهه ويديه التيمم قال في المجموع ولا يقال انه
خلاى للمخف قال الاذرعى بل يتأكد استحبابه عند ذلك فانه قيل كان الاول المصنف
ان يعبر بالتنشيف على زينة الضرب لان فعله نشف بغير الشين على الاشر كما ذكره اهل اللغة
والنفس بالتنشيف يقتضيان المسنون ترك المبالغة فيه وليس مراد اجيب بان
التنشيف اخذ الملتحز ونحوها كما في القاموس والتعبير به هو المناسب واما التنشيف
بمعنى الشرب فلا يظهر هنا الا بتوسع تكلف كما قاله ابو عبد الله القاياني واذا نشف بالاول
ان لا يكون بذي له وطرف ثوبه ونحوها قاله في الدخاير فقد قيل ان ذلك يورث الفقر فذكر
كان معد من محل الثوب الذي يقتضيه فيه وقف عن عين المتطرق قاله في الحاوي وقد قدمنا
ان المصنف لم يحضر سنن الوضوء فيما ذكره فنذكر منها شيئاً ما ذكره من ذلك ان يضع المنيح
انما المنيح يمينه ان كان يقترب منه وعن يساره ان كان يصيب من على يديه كما يربق لان ذلك
امكن فيها قاله في المجموع وتقدم النية مع اول السنن المنقذة على الوجه ليحصل له
ثوابها كما مروا التلطف بالمنوى قال ابن المقري سرامع النية بالقلب فان اقتصر على
القلب كفى او التلطف فلا أو تلتطف بخلاف ما نوى فالعبرة بالنية واستصحابها ذكرها
الاخره والتوجه للقبلة وذلك اعضاء الوضوء وبها بالغ في العقب خصوصاً في
الشتاء فقد ورد ويل للاعقاب من النار والمداة بأعلى الوجه وان يلخذهما بكفيه
معاً وان يبدأ باطراف اصابعه وان صب عليه غيره كما جرى عليه في التحقيق
واختاره في المجموع خلافاً لما قاله الصيمري من انه يبدأ بالمرق اذا صب عليه غيره
وان يقتصد في الماء فيكره السرف فيه وان لا يتكلم بلا حاجة وان لا يلطم وجهه بالماء
وان يتعهد موقده وهو طرف العين الذي يلي الانف بالسبابة الاخر باليمنى واليسر
باليسرى ومثلها الحافظ وهو الطرف الاخر ومحل سز غلها اذا لم يكن فيها رصص يمنع
وضوء الماء الى الجملد والافضلها واجب ذكره في المجموع وقد تقدمت الاشارة الى ذلك
وكذا كل ما يخاف اغفاله كالغضون وان يحركها بما يصل الملتحذ وان يتوفى
الرشاش وان يصل كعشرين عقب الفراغ **ويقول بعده** أي بعد فراغ الوضوء وهو
ستقبل القبلة رافعاً يديه الى السماء كما قاله في العباب **اشهد ان لا اله الا الله وحده**
لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله لا خبر مسلم من توضحاً قاله اشهد ان لا اله
الا الله وحده لا شريك له الخ فتحت له ابواب الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء **اللهم**
اجعلني من التواب واجعلني من المتطهرين زاده الترمذي على مسلم **سبحانك اللهم وبحمدك**
اشهد ان لا اله الا انت استغفرک وانت کبر الحاکم في مجمع من توضحاً قال
سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت الى اخره كتب على قلم طبع بطابع وهو بكسر
الباء وفتحها الحاء فلم يكسر اليوم القيمة اي لم يتطرق اليه ابطال وليس ان يقول بعده

وصل الله اي ولم على محذور الحد ذكره في المجموع وواو ومحدك زائدة فبحانك مع ذلك
 حلقه واحدة وقيل عاطفة اي ومحدك سبحانه فذكر حلقته **وحذف دعا الاعضاء** وهو
 ان يقول عند غسل الكفين اللهم احفظ يدي من معاصيك كلها وعند المضمضة اللهم اعني على
 ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم ارحني راحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي
 يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني وحاسبي جابا
 يسيرا وعند غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطني كتابي شمالي ولا من وراء ظمري وعند مسح
 الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار وعند مسح الاذنين اللهم اجعلني من الذين يتبعون
 القول فيقتبعون احسنه وعند غسل رجله اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه
 الاقدام **اذ لا اضل له** في كتب الحديث وان عده الرافعي في المحرم من السنن وكذا في الشرح
 وقال ورد به الاثر عن السلف والصالحين انتهى ولم يذكره الشافعي والمجوز قال المصنف
 في اذكاره وتفيحه لم يحمي فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشارح وفات الرافعي
 والنووي انه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت
 ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال ومشي على انه محب وافق به
 لهذا الحديث **فاب** شرط العمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال ان لا يكون
 شديدا الضعف وان يدخل تحت اصل عام وان لا يعتقد سننية بذلك الحديث
 خاصة يتدب ادامة الوضوء بين لقراءة القراءة او سماعه او الحديث او سماعه
 او روايته او حمل كتب التقدير والحديث او الفقه وكتابتها فيكره مع الحديث ولقراءة
 علم شرعي واقرأه ولجلوسه لا اذان وجلوسه في مسجد او دخوله وللوقوف بعرفة وللبي
 ولزيارة قبره عليه الصلاة والسلام وغيره ولنوم وبقطة وعند اكل وشرب لسحو
 حيث كما يفيض بعد انقطاع حيضها ووطئ لجنب قال صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم
 اهله ثم اراد ان يعود فليتوضا بينهما وضوا رواه مسلم وراى البيهقي فانه انشط
 للعود وفي الصحيحين كاه صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان ينام وهو جنب غسل فرجه
 وتوضا وضوءه للصلاة وكان صلى الله عليه وسلم اذا كان جنبا قاردا ان ياكل او ينام
 توضا وضوءه للصلاة وقيل بالجنب الحايض والنفساء اذا انقطع دمها وبالاكل
 الشرب والحكمة في ذلك تحفيف الحدث غالبا والتنظيف وقيل لعله ينشط للفعل فلو
 فعل شيئا من ذلك بلا وضوء لم يتركه في شرح مسلم عن الاصحاب قالوا ما طوافه صلى الله
 عليه وسلم على نسيه يغسل واحد فيحتمل انه كان يتوضا بينهما او تركه بيانا للجواز
 وليس من مس ميت وحله او من قصد وحجم او قى او اكل لحم جزور وفقهه مصل
 وكل مس ولمسا ونوم اختلف في نقص الوضوء ومن لمس الرجل والمرأة بدن الخشن
 او احد قبليه وعند الغضب وكل كلمة قبيحة ولمن قصر شارب او حلق راسه
 ولخطبة غير الجمعة والمراد بالوضوء الوضوء الشرجي لا اللغوي ولا يندب للمس ثوب
 وصوم وعقد نكاح وخروج لسفر ولقا قادم وزايرة والدوسدق وعبادة مريض
 ونسيع جنازة واكل وشرب لغيره وجنب ولا دخول سوق ولا دخول على نواصير
 وقد تقدمت الاشارة الى بعض هذه الامور وكما كرر الشرح خلافا وازداد وضوحا
 واجلاء **باب مسح الخف** لما كان الواجب في الوضوء

في المسح على الخفين
 في المسح على الخفين
 في المسح على الخفين
 في المسح على الخفين
 في المسح على الخفين

غسل

غسل الرجلين والمخ بدل عنه عقب بدباب الوضوء لم يبوب له في المحرم وذكره
 الرافعي عقب التيمم لانها مسحان بنحان الصلاة ولو غيرا التيمم بالمخين لكان اول اذ
 لا يجوز غسل رجل ومسخ اخرى ولكنه اراد الجسلا التوحيد واختارة كثيرة لخبر ابن
 خزيمة وجان في صحيحهما عن بكره اندصل الله عليه وسلم ارخص للمسافر ثلاثة ايام ولياليهن
 وللمقيم يوما وليلة اذا تطهر فليس خفيه ان مسح عليهما وعن جرير بن عبد الله البجلي انه قال
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه متفق عليه **قال**
 الترمذي وكان يعجبهم يعني اصحاب عبد الله حديث جرير لان اسلامه كان بعد نزول المائدة
 لانها نزلت سنة ست فلا يكون الامر الوارد فيها بغسل الرجلين ناسحا للمسح كما صار اليه
 بعض الصحابة وروى ابن المنذر عن الحسن البصري انه قال حدثني سبعون من الصحابة ان
 النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين وقال بعض المفسرين ان قراءة الجري في قوله تعالى وارجلكم
 للمسح على الخف ثم النظر في شرطه وكيفية وحكمه وقد اخذ في بيانها فقال **يجوز** المسح
 على الخفين لاعتل خف رجل مع غسل اخرى كما مر ولو في الخف كما بحثه الاسنوي ولا قطع
 ليس خف في السالمه لان بقي بعض المقطوعة فلا يكفي ذلك حتى يلبس ذلك البعض خفا
 ولو كانت احدي رجله عليه لينة بحث لا يجب غسلها لم يجز لباس الاخرى الخف ليس عليه
 اذ يجب التيمم عن العيلة فهي كالصحة وانما يجوز المسح **في الوضوء** بدلا عن غسل
 الرجلين فالواجب على لابس الفصل او المسح واثار يجوز ان لا يجب ولا يست
 ولا يجرم ولا يكره والى ان الفصل افضل مما قاله في الروضة في اخر صلاة المسافر نعم انه
 ترك المسح رغبة عن السنة او شكاف جواز اى لم تطهر بنفسه لانه شك هل يجوز له
 فعله او لا او خاف فوت الجماعة او عرفة او انقاذ اسير او نحو ذلك فالمسح افضل بل
 يكره تركه في الاولى وكذا القول في سائر الرخص والايق في الاخيرتين الوجوب كما بحثه
 الاسنوي ولو كان لا يس الخف بشرطه محدثا ودخل الوقت وعنده ما يكفي للمسح فقط
 فعن الرويان وجوبه وتفقيه ابن الرفعة وهو فقد حسن بخلاف ما لو ارهقه الحدث
 وهو منتظر ومعه ما يكفي للمسح ولا يكفي لغسل لا يجب عليه ليس الخف ليس عليه
 لما فيه من احداث فعل زائد وما يشق عليه وفرق ايضا بانه في صورة الادامة تعلق
 به وجوب الطهارة فهو قادر على اد اطهارة وجبت عليه بالما باستصحاب حاله هو
 عليها وفي صورة اللبس لم يجب عليه الطهارة لان الحدث لم يوجد فلا وجه لتكليفه
 الاثنيان بفعل مستأنف لاجل طهارة لم يجب بعد وخرج بالوضوء ازالة النجاسة
 والفصل ولو مندوبا فلا مسح فيها اما الفصل الواجب فلنجس النجاسة الا في واما
 باقى الاغسال وغسل النجاسة في القياس ولان ذلك لا يتكرر تكرار الحدث الاصغر
للمقيم ولو عاصيا باقامته والمسافر سفر اقصر او طويلا وهو عاصر بسفره وكذا
 كل سفر يتبع فيه القصر **يوم ما وليله** فيستحب بالمسح ما يستحب بالوضوء في هذه المدة
والمسافر سفر قصر **ثلاثة** من الايام **بلياليها** فيستحب بالمسح ما يستحب بالوضوء
 في هذه المدة ودليل ذلك الخبر السابق اول الباب وخبره علم عن شريح بن هان قال
 سالت علي بن ابي طالب عن المسح على الخفين فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة ايام
 بلياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم والمراد بلياليها ثلاث ليال متصلة بها سواء

سبق اليوم الاول ليلة ام لا فلو احدث في اثنا الليل او اليوم اعترق قدر المأق من
من الليلة الرابعة او اليوم الرابع وعلى قياس ذلك يقال في مدة التيمم وما الخوف فان
قيل كان ينبغي للمصنف ان يقيدها بالسفر بقصر كما قيدت به اجاب الشارح
بان مس المسافر ثلاثة يستدعي ان يكون سفره قد مرها ولو ذهابا وايابا انتهى فاستغنى
بذلك عن التقييد ومعلوم انه لا بد ان يكون السفر مباحا ويندفع بقولي والمراد
بلياليها الى اخر ما قيل ان ليلة اليوم هي المتقدمة عليه لا المتأخرة كالمسافر بمس
ثلاثة ايام وثلاث ليال يطلق كما يمس المقيم يوما وليلة كذلك ولا يؤخذ بذلك في التيمم
بلياليها الا على قدر وقوعه ابتداء المدة عند الغروب دون ما اذا كان عند الغروب
وشمل اطلاقه دام الحدث كالمستحاضة فيجوز له المسح على الخف على الصحيح لانه يحتاج
الى لبس والارتقاء به كغيره ولا يستفيد الصلاة بطهارته فيستفيد المسح ايضا
وقيل لا يجوز له لان طهارته ضعيفة والمسح ضعيف فلا يصح الضعيف الى ضعيف
وعلى الاول لو احدث بعد لبسه غير حدثه الدائم قيل ان يصل بوضوء اللبس فرضا
مسح لفريضة ولنوافل وان احدث وقصص بوضوء اللبس فرضا لم يمسح الا لنقل
لان مسحه مرتب على طهره وهو لا يفيد اكثر من ذلك فان اراد فريضة اخرى وجب نزع
الخف والطهر الكامل لا يحدوث بالنسبة الى ما زاد على فريضة ونوافل فكانه لبس
على حدث حقيقة فان طهره لا يرفع الحدث على المذهب اما حدثه الدائم فلا يحتاج
معه الى استئناف طهر الا اذا اخرج الدخول في الصلاة بعد الطهر لمصلحة واحدة
يجري فان طهره يبطل كما سياتي باب الحيض ان شاء الله تعالى فان قيل اللبس يمنع المبادى
اجيب بانه قد يكون في زمن الاشتغال باسباب الصلاة والتخيرة مسح عند عدم
وجوب الغسل عليها فابتداء مدة المسح من تمام الحدث بعد لبس لان وقت جواز المسح
اي الرفع للحدث يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه فاذا احدث ولم يمسح حتى انقضت
المدة لم يمسح المسح حتى يتأنف لبسا على طهارة او لم يحدث له مسح المدة ولو بقي
شرا مثلا لا يتأخر عباد موقفة فكان ابتداء وقتها من حين جواز فعلها كالصلاة
هكذا استدلل بهذا الرافي وغيره وربما يفهم منه انه لا يجوز للابس الخف ان يجدد
الوضوء قبل الحدث مع انه قيل بجوازه مع الكراهة وقيل باستحبابه وهو الاصح
كما جزم به المصنف في التقييد والجوع ويندفع هذا التوهم بما قدرته تبعا لغيره
وقال الكمال ابن ابي شريف لما كانت مدة جواز المسح هي مدة جواز الصلاة وقيل
الحدث لا يتصور استناد جواز الصلاة الى المسح كان ابتداء المدة ما ذكر فلا يبرر
المسح في الوضوء المجدد قبل الحدث فانه وان جاز لبس محسوبا من المدة لان جواز
الصلاة ونحوها ليس مستندا اليها انتهى وافهم كلام المصنف انه لو توضا بعد حدثه
وغسل رجليه في الخف ثم احدث كان ابتداء مدته من حدثه الاول وهو كذلك ويرجح
الشيخ ابو علي في شرح الفروع واختار المصنف في مجموعنا ان ابتداء المدة من المسح
لان قوة الاحاديث تعطيه وعلم من قدر تمام ان المدة لا تحب من ابتداء الحدث
وهو كذلك نعم اقول ينبغي بان الحدث بالنوم تكون المدة من ابتداءه لانه ربما يستغرق
غالب المدة ومثله المسح والمسهل اطلاق كلام الاصحاب فان مسح بعد الحدث

خضر

خضر اعلى خفيه او على احداهما كما صححه المصنف **مسح** سفر قصر او قصر اي مسح
سفر قصر فيه الصلاة ثم اقام **مسح** مسح في السفر قصر او قصر اي مسح
مقيم في الاول بقية باخلافا للرافي في الشق الثاني ومثل ذلك ما لو مسح احدى جلبيه
وهو عاصم سفر ثم مسح الاخرى بعد توبته فيما يظهر وكذا في الثانية ان اقام قبل
استيقاضها فان اقام بعد هالم مسح وجزيه ما مضى وان زاد على يوم وليلة وعلم من
كلامه ان العبرة فيما ذكر بالمسح لا باللبس لانه في العبادة من ابتداء المسح في السفر ثم
مسح مسافر سوا اللبس في الحضر وحدث فيه امر لا وسوا مسافر بعد خروج الوقت لا
وعصيانه انما هو بالتأخير لا بالسفر الذي به الرخصة ومن ابتداءه في الحضر ولو
احدى خفيه كما تقدم اتم مسح مقيم **وشروط** اي جواز مسح الخف امران احدهما ان **لبس**
بعد كمال طهر من الحديث الحديث السابق فلو لبسه قبل غسل رجليه وغسلهما فقدم بجز
المسح الا ان ينزعهما من موضع القدم ثم يدخلهما فقدم ولو ادخل احدهما بعد غسلها ثم
غسل الاخرى وادخلها لم يمسح الا ان ينزع الاولى من موضع القدم ثم يدخلها فيه
ولو غسلها في ساق الخف ثم ادخلها موضع القدم جاز المسح ولو ابتداء اللبس بعد
غسلها ثم احدث قبل وصولها الى موضع القدم لم يمسح المسح ولو كان عليه الحدثان
فغسل اعضاء الوضوء عنها او عز الجنبه وقلم بالاندر ارج ولبس الخف قبل غسل
باقي يديه لم يمسح عليه لانه لبسه قبل كمال الطهر فانه قيل لفظة كمال لا حاجة اليها
لان حقيقة الطهر ان يكون كاملا ولذلك اعترض الرافي على الوجيز بانه لا حاجته الى
قيد التمام لان من لم يغسل رجليه او احداها ينتظم ان يقال انه ليس على طهر اجيب
بان ذلك كونه كيدا لنفي مذهب المذنب فيما اذا غسل رجلاه وادخلها الخف ثم الاخرى
كذلك ولا خصال توهم ارادة البعض ولا يقال يحترز بذلك عن ايم الحدث فانه يجوز
له المسح كما مر لان ضدا للحامل الناقص وطهارته ضعيفة لانا قصه وحكم المحترز
عنه انما يكون ضد المدعى وشمل تنكير الطهر التيمم فالحكم فيه انه ان كان لا عوار الماء
لم يستدبر به المسح بل اذا وجد الماء الزم نزع الوضوء الحامل وان كان لم يرضو نحوه
فاحدث ثم نكف الوضوء لم يمسح فكذا ايم الحدث وقدم حكمه لكن الاستوى ترددي
جواز هذا التكليف هل هو جائز او لا الذي يظهر مما قاله شيخنا انه ان غلب على ظنه
الضرر حرره والا فلا ولو شغل ايم الحدث او التيمم لا يفقد الماء لم يمسح لبطان الطهارة
المرتبة هو عليها ولو لبس الخف وهو يدافع الحدث لم يكره كما في المجموع الامر الثاني
صلاحية الخف للمسح بثلاثة شروط بان يكون كل منهما **مسح** **مسح** وهو القدم بكفيه
من سائر الجوانب لا من الاعلى فلو روي القدم من اعلاه كان كالا واسع الراس لم يضر
عكس سائر العورة فانه من الاعلى والجوانب لا من الاسفل لان القيص في سفر العورة يتخذ
لستر اعلى البدن والخف يتخذ لستر اسفل الرجل فان قصر عن محل الفرض او كان به خرق
في محل الفرض ضرر ولو خرق البطانة بكسر الباطن او الظهارة بكسر الظا والباقي صفيق
لم يضر والاضرر لو خرقا من موضع غير متحاذين لم يضر والمراد بالستر هنا الجبلة
لا ما يمنع الروية فيكشف الشفاف عكس سائر العورة لان القصد هنا منع نفوذ الماء وشر
منع الروية وقال في المجموع ان المعتبر في الخف غسل الرجلين بالستر وقد حصل

المسح عليه **الاصح** لحصول الستر وتيسر المشقة والثاني لا يجوز فلا يكفي المسح عليه
كما لو لف على قدمه قطعة ادم واحكمها بالشدة فانه لا يمسح كما مر عليها واجاب
الاول بعسر الارتفاق بها فمر فان قيل المشقوق لا يمسح خافيل زربولا وقدم استرا
كون المسوح عليه يمسح خافا **اجيب** باننا لا نقول على مجرد التسمية فقط بل مع مراعاة
العلة لاننا اخرجنا بذلك قطعة الادم ونحوها وعللنا بها بعسر الارتفاق بحيث
كان فيه ذلك المعنى الموجود في الخف كفي **ويسل** **ظاهر اعلاه** اي الساتر لمشط
الرجل **واسفله** وعقبه وحرفه **خطوطا** بان يضع يده اليسرى تحت العقب واليمن
على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى ساقه اي الى اخره كما صرح به الدميري كما انه يستحب غسله
كذلك واليسرى الى اطراف الاصابع من تحت مفرايز اصابع يديه ولا يضمها اليشلا
يصير مستويا باله ولا يمسح استيعابه بالمسح ويكره تكراره وغسله لان ذلك مفسد للخف
ولو فعل ذلك اجزاه ومقتضى ذلك انه لا كراهة اذا كان الخف من خوزجاج وامكن
المشي فيه **ويكفي مسح** مسح الرأس فيكفي بيد وعود ونحوها لان المسح ورد مطلقا
ولم يصح في تقديره شي فتعين الاكتفاء بطلق عليه الاسم ولا بد ان يكون المسح **عادتي**
اي يقابل **الفرض** من الظاهر لا من باطنه للملاقاة للبشرة فلا يكفي ارتفاقا فان قيل مقتضى
التشبيه بالرأس ان الخف لو كان عليه شعرا ان المسح يكفي عليه مع انه لا يكفي الاقتصار على
مسح الشعر جزما كما قاله الدميري **اجيب** بان لا يلزم من التشبيه ان يعطى المشبه حكم
المشبه به من كل وجه **الاسفل الرجل وعقبها** فلا يكفي المسح عليها **المذهب** لان
الاقتصار عليها لم يرد وثبت الاقتصار على الاعلى والرخصة يجب فيها الاتباع وعن
علمنا انه قال لو كان الدين بالراي لكان اسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه وقد
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه والعقب بفتح العين وكسر القاف
ويجوز اسما فاصح فتح العين وكسرها مؤخر الرجل وهي مؤنثة وجعلها اعقاب وقد مر
انه صلى الله عليه وسلم قال ويل للاعقاب من النار **قلت خروجه كاسفله واسفله**
لاشتراكها في عدم الروية غالبا فلا يكفي الاقتصار عليه لقربه منه **وامسح لشاك**
سوا ذلك المسافر والمقيم **في بقا المدة** هل انقضت او لا او شك المسافر هل ابتدئ
السفر او في الحضر لان المسح رخصة بشرط منها المدة فاذا شك فيها رجع الى الاصل
وهو الغسل وظاهر كلامه ان الشك انما يؤثر في منع المسح لانه يقتضي الحكم بانقضاء المدة
ومؤكد ذلك فلو زال الشك وتحقق بقا المدة جاز المسح **فمن** لو شك من مس بعد الحدث
هل صلواته الرابعة او الثالثة لم يبرأ من الرابعة وحسب عليه وقتها فلما حدث ومسح
وصلى العصر والمغرب والعشاء وشكا تقدم حدثه ومسح اول وقت الظهر وصلاها به
امرنا الى وقت العصر ولم يصل الظهر فليزمه قضاءه لانه الاصل بقاها عليه وتجعل
المدة من اول الزوال لان الاصل غسل الرجلين ولو مسح شاكها فما ذكر وصلى به لم تنقض صلواته
فان بان بقا المدة اعاد المسح والصلاة بخلاف ما لو مسح غير شاك كان مسحه في اليوم الاول واستمر
على طهارته الى اليوم الثالث فلما ان يصل به لا بد منه ولكن يعيد ما صلاه به على الشك **فان**
اجنب لا يمس الخف او حصل منه ما يوجب الغسل نحو حيض في اثنا المدة **وجنب** **تجدد**
لبس بعد الغسل ان اراد المسح بان ينزع ويتطهر ثم يلبس لحدث صفوان بن غسال قال

كان

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا مسافرين او سفر ابفتح البين وسكوت
اي مسافر من ان لا تنزع اخفافنا ثلاثة ايام ليلا ليس الا من جنبته مسحة الترمذي وغيره
فدل الامر بالنزع على عدم جواز المسح في الغسل والوضوء لاجل الجنابة فمر ما نفع من
المسح قاطعة لمدة حتى لو اغتسل لا يسا لا يمسح بقيتها كما هو مقتضى كلام الرافي وان
اقتضى ما في الكفاية انه يمسح بقيتها لا ارتفاع المانع وقيل بالجنبه غيرهما هو في
معناها الحليض والنفاس والولادة كما في المجموع والامر في الحديث للاباحة لمجئ
في خبر النسي اخصر لنا فان قيل الجيرة اذا وضعت على طهر لا يجب نزعها لما
ذكر مع ان في كل منها مسحا على سائر الحاجة موضوع على طهر **اجيب** بان الحاجة ثم
اشد والنزع اشق **ومن نزع** في المدة فقيه او احدها او خرجا واحدها عن
صلاحية المسح او انقضت المدة او شك في بقاها او ظهر بعض الرجل تخريقا وغيره
كما تحلل لشرح او خوذ ذلك **وهو بظهر المسح** في جميع ذلك **غسل قدميه** ليطهرها
بما ذكر لان الاصل غلها والمسح بدل فاذا زال الحكم البطلان رجع الى الاصل كالتي لم يغير
وجود الماء **وفي قول يتوضا** لان الوضوء عبادة يبطئها الحدث فتبطل عنها بطلان
بعضها كالصلاة واختار المصنف في شرح المذهب كابن المنذر انه لا يلزمه واحد منها
ويصل بطهارته وخرج بظهر المسح طهر الغسل بان لا يحدث بعد البس واحد كلك
توضا وغسل رجله في الخف فلا حاجة فيه الى غسل قدميه **خاتمة** لو تحت
رجله في الخف بدم او غيره بنجاسة غير معفو عنها وامكن غسلها في الخف غلها ولم
يبطل مسح وان لم يكن وجب النزع وغسل النجاسة وبطل مسح ولو بقي من مدة المسح
ما يسع ركعتين واعتقد طهرا به حدث غالب فاحرم ركعتين فاكثرا اعتقدت صلاته
لانه على طهارة في الحال وصح الاقتداء به ولو علم المقتدى بحاله وبفارق عند عروض
المبطل وان كان احرم باكثر من ركعة في صلاة نافلة كان له الاقتصار على ركعة قال
في الاحيا يستحب لمن اراد ان يلبس الخف ان ينفضه لئلا يكون فيه حية او عقرب او
شوكة واستدل لذلك بما رواه الطبراني عن ابي امامة ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال امرت ان يكون يوم من يابس واليوم الاخر فليلبس خفيه حتى ينفضها **باب**
الفصل هو بالفتح مصدر غسل الشئ غلا والغسل بالكسر ما يغسل به الرأس
من نحو سدر وخطي والغسل بالضم اسم للاغتسال واسم للماء الذي يغسل به فيجوز في النجاسة
فتح العين وضمها والفتح اشهر كما قاله المصنف في التنديد ولكن الفقهاء اكثرهم انما
تستعمله بالضم وهو لغة سيلا الماعلى النزع مطلقا وشعر عاسيلا على جميع البدن
مع النية **سجدة** بكسر الجيم سجدة امور احدها **موت** لمسلم غير شهيد كما ساقى ان شاء
الله تعالى الجنائز فاستغنى بذلك عن ذكره هنا لكن يرد على مفهومه السقط الذي لم
تظهر امارات حياته وظهر خلقه فانه يجب غلله مع انه لا يوصف بالموت على القول
الاصح في تزييفه لان الموت عدم الحياة ويعتبر عنه مفارقة الروح الجسد وقيل عدم الحياة
تماما من شانه الحياة وقيل عرض بضاها لقوله تعالى خلق الموت والحياة وروى بان النبي
قدروا العدم مقدرا فان قيل عدم الموت من الموجبات مشكل لانه ان كان المراد الغسل
ولو مع خلوة عن النية لزم ان يعدوا من تجس جميع بدنه او بعضه واشتباه ولم يعدوه

وَأَن ارِيدَ الْغُسْلَ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ النِّيَّةُ لَزِمَ خُرُوجُ الْمِيْتِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ فِي غَسْلِهِ نِيَّةٌ عَلَى الْأَجِبِ
جَوَابَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْمُرَادَ الشُّقَّ الْأَوَّلَ وَالْأُخْرَى فِي الْغُسْلِ عَنْ الْأَحْدَاثِ
فَخَرَجَ مَنْ عَلَى يَدَيْهِ نَجَاسَةٌ وَالثَّانِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالشُّقِّ الْأَوَّلِ وَمَنْعُ عَدِّ نَجَسٍ لَيْدَنَ الْمَوْجِبَاتِ
لِأَنَّ الْوَاجِبَ أَنَّمَا هُوَ أَوَّلُ النَّجَاسَةِ حَتَّى لَوْ فَضَّرَ كَشَطَّ جِلْدِهِ حَصَلَ الْمَقْصُودُ وَثَانِيهَا
حَيْضٌ لَقَوْلُهُ تَعَالَى فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ وَالْخَبَرُ بِالنِّسَاءِ أَنَّهُ صَلَّاهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالَ لِعَاطِيَةَ بِنْتِ أَبِي جَبْرٍ إِذَا اقْبَلْتَ الْحَيْضَةَ فَدَعِي الصَّلَاةَ وَإِذَا دَبَّرْتَ
فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي فَإِنَّهَا **نَفَاسٌ** لَا تَدُمُ حَيْضٌ يَجْتَمِعُ وَيُجْتَمِعُ مَعَ خُرُوجِ كُلِّ مَنِيٍّ وَأَنْتَ لَمْ تَقْطَعِي
الْقِيَامَ إِلَى الصَّلَاةِ أَيْ وَخَوَّعَهَا عَمَّا فِي الرَّاغِبِ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ مَجِيئَ الْجَمْعِ أَنْ مَجِيئَ الْإِنْقِطَاعِ
فَقَطَّ ظَاهِرُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَعْدَ ذَلِكَ وَجَنَابَةً بِدُخُولِ حَشْفَةٍ إِلَى آخِرِهِ أَنَّ الْمَوْجِبَ لِلْإِيلَاجِ
أَوْ الْأَنْزَالِ وَجَرَى ذَلِكَ فِي دَمِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَالْمَعْتَدِ الْأَوَّلِ فَإِنَّ قَبْلَ هَذَا الْخِلَافَ
ثَمَرَةُ فَهَيْتُهُ قَالَ إِمَامُ الْحَرَمِيِّ لَا وَقَالَ غَيْرُهُ نَعَمْ هِيَ فِيمَا إِذَا قَالَ لِلزَّوْجَةِ أَنْ وَجِبَ عَلَيْكَ
غُسْلُ فَاثِطَالِقٍ وَذَكَرَ لَهُ فَوَافِدُ آخِرُ لَكِنَّ عَلَى ضَعِيفٍ وَرَأَيْتُهَا مَا ذَكَرَهُ يَقُولُهُ **وَلَا**
وَلَا دَةَ وَلَوْ عُلْقَةُ أَوْ مُضْغَةٌ **بِالْإِيلَاجِ الْأَصَحُّ** لِأَنَّهُ مَنِ مَنَعَهُ وَلَا يَلْجُو عَنْ بَلَدٍ
غَالِبًا فَيَقِيمُ مَقَامَهُ كَالنُّوْمِ مَعَ الْخَارِجِ وَتَقَطُّ بِهِنَّ الْمَرَأَةُ عَلَى الْأَصَحِّ فِي التَّحْقِيقِ وَغَيْرِ خِلَافٍ
مَا لَوْ أَلْقَتْ يَدَهَا أَوْ رَجَلَهَا أَوْ خَوَّذَتْ كَفَّاتَهُ لَاجِبٌ عَلَيْهَا الْغُسْلُ وَلَا تَقْطُرُهُ خَاسِمَا
حَتَابَةً لَقَوْلُهُ تَعَالَى وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْبُؤْا وَتَحَصَّلَ لِأَدْمِي حَيْثُ فَاعِلٌ أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ
بِدُخُولِ حَشْفَةٍ وَلَوْ بِإِلْفِضٍ أَوْ كَانَ الذِّكْرُ أَشَلَّ أَوْ غَيْرَ مُتَشَبِّهٍ **أَوْ قَدَرِهَا** مِنْ مَقْطُوعِهَا
فَرَجًا وَلَوْ غَيْرَ مُشْتَبِّهٍ كَانَ مِنْ بَهِيمَةٍ أَوْ مَيْتَةٍ أَوْ دَبْرَةٍ كَرَأَوْكَ عَلَى الذِّكْرِ خُرْقَةً مَلْفُوفَةً
وَلَوْ غُلِيطَةً أَمَا فِي فَرْجِ الْمَرَأَةِ فَلَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اتَّقَى الْخِتَانُ نَانَ فَقَدْ وَجِبَ
الْغُسْلُ وَإِنْ لَمْ يَنْزَلْ بِرَوَاهِ سَلَّمَ وَأَمَّا الْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ عَلَى عِتَابِ الْأَنْزَالِ الْخَبَرُ أَنَّ الْمَاءَ
لَا يَنْفُسُ خُتَةَ وَاجَابَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِالْإِيْلَاجِ
إِلَّا أَنْ يَنْزَلَ وَذَكَرَ الْخِتَانُ جَرَى عَلَى الْقَالِ فَجِبَ الْغُسْلُ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا لَأَنَّهُ جَاءَ فِي فَرْجِ
وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمَقَامِ الْخِتَانَيْنِ انْضِمَامَهُمَا لَعَدَمِ انْجِبَابِهِ الْغُسْلُ بِالْإِيْلَاجِ عَلَى تَحْدِيدِهِمَا يَقَالُ
التَّقَا الْفَارِسَانِ إِذَا خَارَزَا وَانْ لَمْ يَنْضِمَا وَذَكَرْنَا أَنَّ حَصَلَ بِإِدْخَالِ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ
إِذَا الْخِتَانُ لَحَلَ الْقَطْعُ فِي الْخِتَانِ وَخِتَانُ الْمَرَأَةِ فَوْقَ مَخْرَجِ الْبَوْلِ وَمَخْرَجُ الْبَوْلِ فَوْقَ
مَدْخَلِ الذِّكْرِ وَلَوْ أَوَّلَ حَيَوَانٍ قَرَدٍ أَوْ غَيْرِهِ فَمَا دَمِي وَلَا حَشْفَةٌ لَهُ فَصَلَّ بِحَيْثُ أَيْلَاجُ كُلِّ
ذَكَرَهُ أَوْ أَيْلَاجُ قَدَرِ حَشْفَةٍ مَعْتَدَةٍ قَالَ إِمَامُ فِيهِ نَظَرٌ مَوْكُولٌ إِلَى الْفَقِيهِ أَنْتَ وَبَشْفِي
اعْتَادَ الثَّانِي وَجِبَتْ صَبِيٍّ وَجُنُونٌ أَوْ لَجَأٌ أَوْ لُجٌّ فِيهَا وَجِبَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ بَعْدَ تَكْمَلِ
وَصَحِّهِ مِنْ مَبْزُوجِيَّةٍ وَبُيُومِيَّةٍ كَالْوَضُوءِ أَيْلَاجُ الْخِتَنِ وَمَا دُونَ الْحَشْفَةِ لَا أَثَرَهُ فِي الْغُسْلِ
وَأَمَّا الْوَضُوءُ فَجِبَ عَلَى الْمَوْلَى فِيهِ بِالنَّزْعِ مِنْ دَبْرِهِ وَمِنْ قَبْلِهِ أَنْتَ أَيْلَاجُ الْحَشْفَةِ بِالْحَالِ جَارٍ
فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ كَافْسَادِ الصُّومِ وَالْحَجِّ وَخَيْرِ الْخِتَنِ بَيْنَ الْوَضُوءِ وَالْغُسْلِ بِإِيلَاجِهِ فِي دَبْرِهِ
ذَكَرْنَا مَا نَعَى مِنَ النُّقْضِ بِمَسَدٍ أَوْ فِي دَبْرِهِ خِتَانٌ أَوْ لُجٌّ ذَكَرَهُ فِي قَبْلِ الْمَوْلَى لِأَنَّهُ أَمَا جُنِبَ
بِتَقْدِيرِ ذِكْرِهِ فِيهَا وَأَنْتَ وَذَكَرَهُ الْآخِرُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ مُحَدَّثٌ بِتَقْدِيرِ أَنْتَ
فِيهَا مَعَ أَنْتَ الْآخِرُ فِي الثَّانِيَةِ خَيْرٌ مِنْهَا لِمَا سَيَأْتِي فِيمَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْمَنِيُّ غَيْرُهُ وَكَذَا
خَيْرُ الذِّكْرِ إِذَا أَوَّلَ الْخِتَنِ فِي دَبْرِهِ وَلَا مَانِعٌ مِنَ النُّقْضِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ فِي

باب

باب الوضوء وان صوبه بالبلقي وجوب الوضوء على الذكر ونحوه لا ينشأ من الإيلاج
في قبل ختنه او في دبره ولم يوجب في قبله فلا يوجب عليه شيئا ولو أوج رجل في قبل ختنه
فلا يجب عليه غسل ولا وضوء لاحتمال أنه رجل فان أوج ذلك الختن في واضح آخر
اجب يقينا وحده لا بد جامع او جمع بخلافه لاخيرين لاجنبه عليها واحداث
الواضح الآخر بالنزاع منه اما الواج الختن في الرجل المولج فان كلامنا مجتب ومن
أولج أحد ذكره اجب ان كان يبوك به وحده ولا اثر للآخر في نقض الطهارة اذا
لم يكن على سنة فان كان على سنة او كان يبوك بكل منهما أو لا يبوك بواحد منهما وكان
الاستداد عارضا اجب بكل منهما وتحصل ايضا **خروج مني** بتشديد الياء وسمع
تخفيفها اي مني الشخص نفقة الخارج منه او مرة من رجل او امرأة وان لم يجاوز فرج
الشيء بل وصل الى ما يجب غسلة في الاستنجاء اما البكر فلا بد من بروزه الى الظاهر كما
انه في قول الرجل لا بد من بروزه عن الحشفة والاصل في ذلك خبر مسلم انما المأمور بالماخِر
الصحيحين عزاء سلمة قالت جات امر سليم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت
ان اسلا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا احتلت قال نعم اذا رأت للماء المني
المستحل اذا خرج المني من احد فرجيه فلا غسل عليه لاحتمال ان يكون زائدا مع انفتاح
الاصل فان امنى منها او من احدهما وحاضرا من الآخر وجب عليه الغسل ولا فرق في وجوب
الغسل بخروج المني من ان يخرج من طريقه **المستند** وان لم يكن مستحكما **وغيره** اي او من
غيره اذا كان مستحكما مع الاستداد الاصل وخروج من تحت الصلب فالصلب هنا كالمعدن
في باب الحد في فرق بين الاستداد العارض والخلق كما في هذا كذا هو المعتد كما
صوبه في الجموع وان او هت عبارة المصنف خلافاً ذلك والصلب اما يعتبر للرجل
كما قاله في الممان اما المرأة فها بين ترايبها وهي عظام الصدر قال تعالى يخرج من بين
الصلب والترائب اي صلب الرجل وترائب المرأة فان خرج غير المستحكم من غير المعتد
كان خرج لموضع فلا يجب الغسل به بخلاف كما في الجموع عن الاصحاب ولا يخرج من غير
منه ولا يخرج من غير معتد استند خالد **ويعرف** المني بتدفقته بان يخرج بدفع
قال تعالى وماذا افق وسمى مني لانه يعني اي يصيب **أو لذرة** بالمعجزة **خروج مع فتور**
الذكر وانكسار الشهوة عفيفة وان لم يتدفق لقلته او خرج على لون الدم **او رشح**
عجين لخنطتها ونحوها او طلع كما في الحرر **وطبئا** وريح **بياض** بغير لدجاج او
نحوه **تافا** وان لم يلتد ولم يتدفق كما ان خرج باقي منيه بعد غسلة اما اذا خرج من
قبل المرأة مني جامعها بعد غسلة فلا تعيد الغسل الا ان قضت شهوة بها فان لم
يكن لها شهوة كصغيرة او كان ولم تنقض كناية فلا اعادة عليها فان قيل اذا
قضت شهوة بها لم يتيقن خروج منيها وتيقن الطهارة لا يرفع بظن الحدث اذ حدتها
وهو خروج منيها غير متيقن وقضا شهوة بها لا يستدعي خروج شيء من منيها كما قاله
في التوشيح اجيب بان قضا شهوة بها منزل منزلة نومها في خروج الحد فتزول
المنزلة منزلة المني وخروج بقبولها ولو وصفت في دبرها فاغتسلت ثم خرج منها
من الرجل لم يجب عليها اعادة الغسل كما علم مما مر وطبئا وجافا حالا لان من المني **فان**
تدفق الصفات المذكورة في الخارج فلا غسل عليه لانه ليس مني فان احتمل كون

الخارج منيا او غيره كودي او مذي تخير بينهما على المعتد فان جعله منيا اغتسل
او غيره قوضا وغسل ما اصابه لانه اذا اتى بمقتضى احدهما برى منه يقينا والاصل
برائه من الآخر ولا معارض له بخلاف من نسي صلاة من صلواتين حيث يلزمه فعلها
لاشتغال ذلك **بما جيعا** والاصل بمقتضى كل عمل بمقتضى كل
منها احتياطا قيا شاعلا ما قالوه في الزكاة من وجوب الاحتياط بقراءة الاكثر
ذهبا وفضة فالانا المختلط منهما اذا جهل قدر كل منهما وصح المصنف في روين
المسائل وقال في المجموع انه الذي يظهر رجحانه واجاب الاول بمنع القياس
لان اليقين ثممكن بسببه بخلافه هنا حيث اوجبت الوضوء واختاره لزمه الترتيب
وغسل ما اصابه واذا اختار احدهما وفعله اعتد به فان لم يفعل كان له الرجوع
عنه وفعله الاخر لا يتعين عليه باختياره واذا اختار ان يجرى عليه قبل
اغتساله ما يجزى على الجنب من المكث في المسجد وغيره للشك في الجنابة كما افق به
شيخنا قال ولهذا من قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى الحقتين لا يوجب عليه
عمل ما اصاب ثوبه لان الاصل طهارته **والمرأة كرجل** بضم الجيم واسكانها
فيما مر من حصول الجنابة بالطريقين المارين ولو استدخلت ذكر امقطوعا او
قصر الحشفة منه لزمها الغسل كما في الروضة ومقتضاه انه لا فرق بين استئذنه
من راسه او اصله او وسطه بجميع طرفه قال الاستوى وفي ذلك نظر استوى والظاهر
كما قال شيخنا ان المعول على الحشفة حيث وجدت ومقتضى التخييل ان منها يعرف
بالخواص المذكورة وهو قول الاكثرين وقال الامام والغزالي لا يعرف الا بالتلذذ
وقال ابن الصلاح لا يعرف الا بالتلذذ والريح وجزمه المصنف في شرح مسلم وقال
البيهقي انه المعتد والاذن عن الحق والمعتد الاول بويده كما قال ابن الروثة
قول المختص واذا رأت المرأة الماء الدافق **فصرع** لو رأت في فراشه او ثوبه
ولو بظاهه منيا لا يحتل انه من غيره لزمه الغسل واعادة كل صلاة لا يحتل
خلوها عنه ويستحب اعادة كل صلاة احتل خلوها عنه لا اعادة الغسل فانه لا تنس
اعادة كما سياتي وان احتل كونه من آخر نام معه في فراشه مثلاً فانه يستحب لها الغسل
والاعادة ولو احتل بنزول المني فاسك ذكره فلم يخرج منه شيء فلا غسل عليه كما علم
ما مر وصرح به في الروضة **وبما** اي بالجنابة الحاصلة من دخول الحشفة او خروج
المني اما قبل ذلك فميتا في محرماته في باب الحيض **ما حرم بالحديث** الاصغرهما متر
فيما لا غلظ منه وشيئا اخر ان احدهما **المكث** لمسلم غير النبي صلى الله عليه وسلم
بالمسجد او التردد فيه لغيره لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا
ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل قال ابن عباس وغيره اي لا تقربوا مواضع الصلاة
لانه ليس فيها عبور سبيل بل في مواضعها وهو المسجد ونظيره قوله تعالى لهدم متصوامع
وسبع وصلوات ولقوله عليه الصلاة والسلام لا اجل المسجد كما يضو لا جنب رواه ابو
داود وعنه ايشة رضي الله عنها وقال ابن القطان انه حرم وخرج بالمكث والتردد
العبور كما قال **لا عبوره** للآية المذكورة وكما لا يجوز لا يكره ان كان له فيه غرض مثل ان
يكون المسجد قرب طريقه فان لم يكن له غرض كرهه كما في الروضة واصلها وقال في المجموع
عنه

انه خلاف الاول لا مكرهه وينبغي اعتماد الاول حيث وجد طريقا غيره فقد قيل
العبور بحرم في هذه الحالة والا فالثاني حيث غير لا يكلف الاسراع في المشي بل
يمشي على العادة ولهو المسجد حرمة المسجد لم يقطع بصاقه هو المسجد ووقع
خارجا لم يحرم كما لو بصر في ثوبه في المسجد وبالمسك الحافر فانه يمكن المكث فيه
على الاصح في الروضة واصلها لانه لا يعتد حرمة ذلك نعم الحاضر والتأخذ
خوف التلويث كالمسكة وليس للكافر ولو غير جنب دخول المسجد الا ان يكون الحاجة
كاسلام وسامع قرآن لا كاكل وشرب وان ياذن له مسلم في الدخول الا ان تكون له
خصوصية فقد الحكم للحكم فيه وبغير النبي صلى الله عليه وسلم هو فلا يحرم عليه قال
صاحب التلخيص ذكر من خصا يصح صلى الله عليه وسلم دخوله المسجد جنباً ومال
اليه المصنف وبالمسجد المدارس والربط ومصل العبد ونحو ذلك وكذا ما وقف
بعضه مسجد اشيا كثر قال الاستوى المتخ الحافة بالمسجد في ذلك وفي النخبة للداخل
ونحو ذلك بخلاف صحة الاعتكاف فيه وكذا صحة الصلاة فيه للمأمور اذا تباعد عن امامه
الكثير من ثلاثمائة ذراع وبلا عندهما اذا حصل له عندهما كأن احتل في المسجد وتعذر
عليه الخروج لاغلاق باب او خوف على نفسه او عضوه او منفعة ذلك او علم ما لا فلا يحرم
عليه المكث ولكن يجب عليه كما في الروضة ان يتم ان وجد غير تراب المسجد ولا ينافيه
قول الشرح الصغير ويحسن ان يتم لان الواجب حسن على انه قيل ان قوله لا يحرم مسجد
عن يجب فان لم يجد غيره لا يجوز له ان يتم به فلو خالف وتيمم به صح تيممه كما تيمم بتراب
مغصوب والمراد بتراب المسجد الداخل في وقته لا المجمع من ربح ونحوه ولو لم يجد
الجنب الماء في المسجد فان وجد ترابا تيمم ودخل واغترب وخرج ان لم يشق عليه ذلك
والا اغتسل فيه ولا يكتفيه التيمم على المعتد كما بحثه المصنف في مجموعة بعد نقله عن
البعثي انه يتم ولا يغتسل فيه والطلاق الانوار جواز الدخول للاستقاء والمكث لها
بقدرها فقط يجوز على هذا التفصيل **باب** لا بأس بالنوم في المسجد لغير الجنب
ولو لغير اعزب فتدبر ان اصحاب الصفة وغيرهم كانوا ينامون فيه في زمنه صلى
الله عليه وسلم نعم ان ضيق على المسلمين او شوش عليهم حرما النوم فيه قاله في المجموع
قاله ولا يجوز اخراج الزم فيه لكن لا في اجتنابه لقوله صلى الله عليه وسلم للملائكة
تناذى مما تاذى منه بنوا آدم **وثانيها القرآن** لمسلم اي ويجوز بالجنابة القرآن
باللفظ وبالشارة من الاخر كما قاله القاضي فتاويه فانها منزلة النطق بها
ولو بعضا به تحريف للاخلال بالتعظيم سواء قصد مع ذلك غيرها ام لا وحديث
الترمذي وغيره لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن ويقرأ ويكسر الحزبة
على النسي وبضها على الخبر المراد به ان يذكري في المجموع وضعفه لكن له متابعات
تجبر ضعفه والحائض والنفسا في ذلك كالجنب وسياتي حكمها في باب الحيض ولم
يحدث اكبر اجرا القرآن على قلبه ونظر في المصحف وقراءة ما نخت تلاوته وتجويز
لسانه وهه حيث لا يبع نفسه لانه لا يلبس براءة قرآن وفاقد الطهورين يقرأ
القائحة وجوبا فقط للصلاة لانه مضطر اليها خلافا للرافعي في قوله لا يجوز له قرائتها
كغيرها اما خارج الصلاة فلا يجوز له ان يقرأ شيئا ولا ان يمس المصحف مطلقا ولا ان

القرآن الطاهر
الذي لا يمس

توطأ الحايض أو النفس إذا انقطع دمها أو ما فاقد الماء في الحضر فيحوز له إذا نهم
أن يقرأ ولو في غير الصلاة أما الكافر فلا يمنع من القراءة لأنه لا يعتد بحرمته ذلك
كما قاله الماوردي وأما تعليمه وتعليمه فذكرته وفوايد أخرى باب **الحديث** **وخل**
لجنب **أذكاره** وغيرها كالأعظمة وأخباره وأحكامه **لا يقصد قرآن** كقوله
عند الركوب سبحان الذي يخولنا هذا وما كنا له مقرنين أي مطيقين وعند
المصيبة أنا لله وأنا إليه راجعون ولا ما جرى به لسانه لا يقصد قرآن قصد القرآن
وحده أو مع الذكر حرم وإن أطلق فلا كما نبه عليه في الدقايق لعدم الإخلال
بحرمته لأنه لا يكون قرآنا إلا بالقصد قاله المصنف وغيره وظاهره أن ذلك
جاء فيما يوجد نظيره في غير القرآن كما لا يتبين المتقدمين والبسطة والمجدلة وما
لا يوجد نظيره إلا في سورة الاخلاص وآية الكرسي وهو كذلك وإن قال الزركشي
لا شك في تحريم ما لا يوجد نظيره في غير القرآن وتبعه على ذلك بعض المتأخرين كما شمل
ذلك قول الروضة أما إذا قرأ شيئا من أجل قصد القرآن فيحوز ولو عبر المصنف
بها هنا كان أولى لمثل ما قررته بل أفتى بشيئ بانه لو قرأ القرآن جميعه لا يقصد
القرآن جازوا **قله** أي الغسل الواجب الذي لا يصح بدونه أمران أحدهما
نية رفع جنابة أي رفع حكمها إن كان جنبا ورفع حدث الحيض إن كانت حايضا
أو لتوطأهما في الروضة وأصلها أو الغسل من الحيض كما قاله ابن المقرئ فلو نوى
رفع الجنابة وحدثه الحيض وعكسه أو نوى رفع جنابة الجماع وجنابته باحتلام
أو عكسه صح مع الغلط دون العبد كنظيره في الوضوء كذا في المجموع أي ولو كان
غير ما عليه لا يمكن أن يكون منه كالحيض من الرجل كما قال به شيخنا خلافا لبعض المتأخرين
وقضية تعليلهم إيجاب الغسل في النفاس بكونه دم حيض مجتمع أنه يصح نية أحدهما
بالآخر وبه جزم في البيان وتكفي نية رفع الحدث عن كل المدة وكذا مطلقا في الإجماع
لاستلزام رفع المطلق رفع المفيد ولأنه ينصرف إلى حدثه لوجود القرينة الخالية
فلو نوى الأكبر كان تأكيداً وصورة المسئلة فيما إذا اجتمع عليه أن قلنا **بأنه** نادر
الأصغر والأوجب التخييل قاله الماوردي وتبعه المصنف في التحقيق ولو نوى رفع
الحدث الأصغر عدل لم ترتفع جنابته لتلاعبه أو غلطاً ارتفعت عن أعضاء الأصغر
لا يغسلها واجب في الحديثين وقد غسلها بنيتها إلا أن الراس فلا يرتفع عنه لأن غسله
وقع عن مسحه الذي هو فرض في الأصغر وهو أنما نوى المسح وهو لا يغني عن الغسل بخلاف
غسل باطن الحية الرجل الكشيقة فانه يكفي لأن غسل الوجه هو الأصل فإذا غسله فقد
أتى بالأصل ما غير أعضاء الأصغر فلا يرتفع جنابته لأنه لم يبنوه قاله في المجموع ولو
اجتمع على المرأة غسل حيض وجنابة كفت نية أحدهما قطعاً **أو نية استحالة**
مقتضى اليد أي الغسل كان ينوي استحالة الصلاة أو الطواف مما يتوقف على
غسل فان نوى ما لا يقتضي اليد كالغسل ليوم العيد لم يصح وقيل أن ندب له صح
أو إذا فرض الغسل أو فرض الغسل المفروض أو أداء الغسل وكذا الطهارة
للصلاة كما في الكفاية وتقدم الاستشكال فيها والجواب عنه في باب الوضوء فعمل
من ذلك أن الجمع بين الفرض والأداء لا يجب وإن اقتضت عبارة المصنف وإن النية

لا تنحصر فيما ذكره أما إذا نوى الغسل فقط فانه لا يكفي وتقدم شروط نية الغسل
والفرق بينه وبين نية الوضوء في باب **مقرونة بأول فرض** وهو أو لا يغسل من
البدن سواء كان من أعلاه أم من أسفله إذا لا ترتيب فيه فلو نوى بعد غسل جزء
منه وجب إعادة غسله وفي تقديمها على السنن وعزوها قبل غسل شيء من الفرض
فما مر في الوضوء فاذا دخل عليها شيء من السنن لم يثبت عليه ولو أتى بها من أول
السنن وعزيت قبل أول الفروض لم تكف فان قيل السنن التي قبله من محل الغسل
الواجب فاذا نوى عند ما رفع الجنابة مثلاً وقع فرضا بخلاف سنن الوضوء التي
قبله من غسل كفيه ومضمخة ونحو ذلك لأنه ليس محل الفرض فلا يتصور أن تقر
النية بسنة قبل الغسل **اجب** بأن ذلك قد يتصور كان ينوي عند المضمضة ولم
يمس المأخرة شفتيه كان يتوضض من يمينه ويسار يمينه ويسار يمينه مع التسمية
كما صرح به في المجموع هنا قاله وإذا اغتسل من ناسكاً يريق بغيره أن ينوي غسل محل
الاستحباب بعد فراغه منه لأنه قد يغفل عنه ويحتاج إلى المرفق فيتنقض وضوءه أو إلى كلفة
في رفع خرقته على يده قال السارح ومقرونة بالرفع في خط المصنف وقيل تنصب صفة
نية المقدم المنصوبة بنية الملقوطة انتهى أما الرفع فعملها صفة لقوله نية وأما
النصب فعملان مقرونان بصفة لمصدر محذوف عاملة المصدر الملقوطة في كلام
المصنف وتقديره وأقله أن ينوي كذا نية مقرونة بنية المقدم مفعول مطلق والعال
فيه نية الملقوطة والمفعول المطلق مصدر وهو ينصب بمثل الذي هو نية لأنها
مصدر **ثانيها نعيم شعرة** ظاهرها وباطنها أن كثف ويجب نقض الضغائر أن لم
يصل الماء إلى باطنها إلا بالنقص لكن يعفى عن باطن الشعر المعقود ولا يجب غسل الشعر
النابت في العين أو الأنف وإن كان يجب غسله من النجاسة **وبشرو** حتى لا يظفروا
يظهر من صمغ الأذنين ومن فرج المرأة عند قعودها لقضاء الحاجة وما تحت
الثقل من الألف وموضع شعر تنفد قبل غسله قال البغوي ومن باطن جدرى
انضح **فأيد** لو أخذ ذلك أنفاً أو أنملة من ذهب أو فضة وجب عليه غسله
من حدث أصغراً والكبر ومن نجاسة غير معفو عنها لأنه وجب عليه غسل ما ظهر من
الأصبع والأنف بالقطع وقد تعذر للعذر فصارت الأمثلة والأنف كالأصليين
والأخت في الغسل **مقبضة** **ولا استنشاق** بل ليس كما في الوضوء وغسل الميت
واكتله أي الغسل **إزالة القدر** بالمحبة ظاهره أن كان كالمنى أو نجسا كودي استظهاراً
وأن قلنا يكفي لها غسل واحدة ثم بعد إزالة القدر **الوضوء** كاملاً ومنه التسمية
للاستبراء رواه الشيخان فهو أفضل من تأخير قدميه عن الغسل **وفي قوله يوحى**
غسل قدميه لما روي البخاري عن ميمونة في صفة غسل النبي صلى الله عليه وسلم أنه
توضأ وضوءه للصلاة غير غسل القدمين قاله في المجموع نقلاً عن الأصحاب وسواء
أقدم الوضوء كله أم بعضه أم آخره أم فعله في ثلث الغسل فهو يحصل للسنة لكن
الأفضل تقديمه ثم أن تجردت الجنابة عن الحدث كان داخل وهو جالس متكى نوى
سنة الغسل والأنوى رفع الحدث الأصغر أو قلنا يندرج خروج من خلاف من أوجه
وإذا أخرج الوضوء عن الغسل هل ينوي به رفع الحدث خروجاً من خلاف من قال بعدم

الاندر ارج او سته الغسل لان حدثه ارتفع على الاصح لم ار من تعرض له والذي يظهر
اخذا مما جمع به حتى بين عبارة الكتاب وعبارة الروضة في الصلاة المعتادة وهو ان
اراد الخروج من الخلاف نوى الغرض كما في الكتاب وان لم يرد ذلك نوى لظهوره ولا
يحتاج لنية الغرضية كما في الروضة ان يقال هنا ان اراد الخروج من الخلاف نوى
رفع الحدث والافسدة الغسل فان ترك الوضوء والمضمضة والاستنشاق كره له
ويستحب له ان يتدارك ذلك ولو تضا قبل غلته ثم احدث قبل ان يغسل لم ينجس
لحصول سنة الوضوء الى اعادة تداخلا من غلته في الوضوء احدث قبل المضمضة
مثلا فانه يحتاج في تحصيل السنة الى اعادة غلته بعد نية الوضوء لان تلك النية بطلت
بالحدث ثم بعد الوضوء **تعهد معا طه** كان ياخذ الماء بكفه فجعله على الموضع التي
فيها انعطاف والتواء كالاذنين وطبقات البطن ودخل السرة لانه اقرب الى
الثقة بوصول الماء ويتأكد في الاذن فياخذ كفاه ما ويضع الاذن عليه برفق ليصل
الماء الى معاطفه وزواياه ثم **يقضي الماء على راسه ويخلله** اي شعوره راسه وكذا شعر
الحية بالماء وليت الواو في عبارته المترتيب فيدخل اصابعه العشر فيشرب بها
اصولا الشعر ثم يقضي الماء لبيكه ابعده عن الاشراف في الماء اقرب الى الثقة بوصول
الماء ثم يقضي على شقه **الايم ثم الايسر** لانه عليه اللام كان يحب التيميم في
ظهوره متفق عليه **وبعد ذلك** ما وصلت اليه يده من بعده احتياطا وخروجا من خلاف
من اوجبه وانما يجب عندنا الاية والا حاديث ليس فيها تعرض لوجوبه **وبعد ذلك**
تأسياءه صلى الله عليه وسلم وكما في الوضوء وكيفية ذلك وان لم تودها عبارة المصنف
ان يتعهد ما ذكر وان لم تودها عبارة المصنف ان يتعهد ما ذكر ثم يغسل راسه
وبعد ذلك ثلاثا ثم ياتي في جده كذلك بان يغسل ويعدك شقة الايمن المقدم ثم
الايسر كذلك مرة ثالثة ثم ثالثة كذلك للاخبار الصحيحة **الذات** فلهذا قال شيخنا
وما قيل اي ما قال الاسنوي ان المتجه الحافه بغسل الميت حتى لا ينتقل الى الموضع
الا بعد الفراغ من المقدم رد بسهولة ما ذكره هنا على المخلافه في الميت لما يلزم فيه
من تكرير تغليب الميت قبل الشروع في شيء من الايسر ولو ان شق في ما فان كان جاريا في
في التثليث ان يمر عليه ثلاث جريات لكن قد يقوته لذلك انه لا يمكن منه غالبا
تحت الماء اذ ربما يضيق نفسه وان كان راكدا ان تقريه ثلاثا بايديه رفع راسه منه
ونقل قدميه او ينتقل فيه من مقامه الى اخر ثلاثا ولا يحتاج الى اتصال جلته ولا
راسه كما في البيع من نجاسة العلب فان حركته تحت الماء كيري الماء عليه **وتنقع المرأة**
غير المحرمة والمعدة **حيض** او نفاس ولو كانت خلية او بكر **انزه** اي الدم **مسكا**
فجعلته في قطنه وتدخلها الفرج بعد غلها وهو المراد بالانزه وهو بفتح والمثلثة
وتحوز كسر الهمزة واسكان الثاء وذلك ما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها
ان امرأة جات النبي صلى الله عليه وسلم تال عن الغسل عن الحيض فقال خذي فرصة
فتطهري بها فقالت كيف انظر بها فقال صلى الله عليه وسلم سبحان الله واستتر
بشوب تطهري بها فاجتذبتها ففرقتها انها تنقع بها اثر الدم ويكره تركه بلا غسل كما
في التنقيح والمسك فارسي معرب الطبيب المعروف وكانت العرب تسميه المشوم والنبي

التسبيح
المعصية

صلى الله عليه وسلم يسميه ابي الطيب رواه مسلم **والا** اي وان لم يتيسر بان لم
تجد له ولم تسجد به **تخوه** ما فيه حجارة كالقسط والاطراف فان لم تجد طبيبا فطينا فان لم
تجد كفى الماء اما المحرمة فيحرم عليها الطيب بانواعه والمعدة تستعمل قليل اطفار
او قسط قال المحامي في المنقح كل موضع اصابه الدم يتبعه بالطيب قال الدمير
وهو شاذ لا يعرف لغيره والصحيح او الصواب ان المقصود به تطيب المحل ورفع
الراحة الكريهة لا سرعة العلوق فلذلك كان الاصح انها تستعمل بعد الغسل قال
الزركشي والمتحاشية ينبغي لها ان لا تستعمل لانه يتنجس بخروج الدم فيجب غلته فلا
يبقى فيه فائدة **ولا يسجد تحديه** اي الغسل لانه لم ينقل ولما فيه من المقتة **خلاص**
الوضوء فيسجد تحديه اذ اصله بالاول صلاة ما قاله المصنف في باب التذرع من
زوايد الروضة وشرح المذهب والتحقيق وظاهره انه لا فرق بين تحته السجد وسنة
الوضوء وغيرهما فان قيل يتسلسل عليه الامر ويحصل له مشقة اجيب بان هذا متفق
اليه ان اراد زيادة الاجر فعلى نعم ان عارضه فضيلة اول الوقت قدمت عليه لانها
اولى منه كما افق به شيخي اما اذا لم يصل به فلا يسجد فان خالف وفعل لم يصح وضوءه
لانه غير مطلوب لما روى بوداود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال من توضا على طهر
كتب له عشر حسنات ولانه كان في اول الاسلام يجب الوضوء لكل صلاة ففتح وجوبه
وبقي اصل الطلب وشمل اطلاقه تحديه لما مع الحنف وتقدم في ايده والوضوء المكمل
بالتمتع لجراحة ونحوها وهو الظاهر كما نقله بحلي عن القفال وان نظرت في ابن الرفعة
ويسن ان لا ينقصها الوضوء في معتدل الجسد **مد** تقريرا وهو رطل وثلاث
بغداد **وي غسل عن صاع** تقريرا وهو اربعة امداد الحديث مسلم عن سفينة انه
صلى الله عليه وسلم كان يغسله الصاع ويوضئه المدا من لم يعتدل جسده فيعتبره
بالنسبة الى جسده صلى الله عليه وسلم كما قاله الغزي عبد السلام زيادة ونقصا
حمله اي لما الوضوء والغسل فلو نقص عن ذلك واسبح كفي قال الشافعي قد يرفق
بالقليل فيكفي ويحرق بالكثير فلا يكفي وفي خبر ابي داود انه صلى الله عليه وسلم توضا
باناء فيه قدر ثلثي مدر وظاهر عبارة المصنف عدم التقصير عن المد والصاع لا الا
تقصار عليهما وعبر اخرون بانه يندب المد والصاع وقضيه ان يندب الاقتصار
عليهما قال ابن الرفعة ويؤكد له الخبر وكلام الاصحاب لان الرفق محبوب وهذا
هو الظاهر وان تازع الاسنوي ابن الرفعة فيما نسبته للاصحاب ولا تنحصر المستر
فيما قاله المصنف بل يسن ان يستحب النية الى اخر الغسل وان لا يغسل في الماء البارد
ولو كثرا وير معينة كما في المجموع بل يكره ذلك لخبر مسلم لا يغسل احدكم في الماء البارد
وهو جنب فقيل لا يهيمه الراوي الحديث كيف يفعل قال تينا وله تنا ولا قال في المجموع
قال في البيان والوضوء فيه كالفعل وهو محمول كما قال شيخنا على وضوء الجنب وانما كره
ذلك لاختلاف العلماء في طهوريته ذلك الماء او لشبهه بالماء المضاف الى شيء لا زمر كما الورود
فيقال ماء عرق او وسخ وينبغي ان يكون ذلك في غير المستحرم وان يكون اغتساله بعد
بول ليل لا يخرج بعده منى وان ياتي بالشهادة المذكورة في الوضوء عقيدة وحكم للموا لاة
هنا حكمها في الوضوء وان يرتبه فيسجد بعد الوضوء باعضائه كما في الروضة وغير

لشرفها ثم بالراس ثم باليد من مبتدأ بأعلى ذلك بان يغتسل الماء على كل منها مبتدئا
بالأيمن من كل منها بالأعلى مما علم مما مر فائدة قال في الأحياء لا ينبغي أن يحلق أو يقلم
أو يستخذ أو يخرج دما أو يبين من نفسه جزا وهو جيب إذا تردد اليد سايرا أريد
في الأخرى فيعود جنباً ويقال إن كل شرة تطالب جنباً بها فصرع يجوز أن يتلف
المفصل في خلوة أو محضرة من جوارحه نظره إلى عورته والشراف فضل لقوله صلى الله عليه
وسلم لنهر بن حكيم أحفظ عورتك إلا من زوجك أو ما ملكت يمينك قاله أرايت لو
كان أحدنا خاليا قال لا بأس حقاً أن يستحي منه من الناس فإنه قيل لا بأس به تعالى لا يجزى
عنه شيء فافادة الشتر له أجيب بان يرى متاد باين يدي خالقه ورازقه **ومن** أي
بيدنه **بغير غسل** ثم يغتسل لأنه لا بد من البلغ في التطهير والنجس يفتح الجيم النجاسة **ولا**
تبقى لها غسلة واحدة **وتذاق الوضوء** لأنها واجبان مختلفا الجنس فلا يتداخلان
وعلى هذا تنجز إذا لم يشترط لركن **قلت الأصح تكفيه** **واساعلم** كما لو اغتسل مرة
جنباً وحيضاً ولا ن واجبها غسل العضو وقد حصل وحل الخلاف إذا كان النجس كليا
كما في المجموع ويرفعها الماء والسابعة في المغلظة حكم هذه الغلظة فإن كان النجس عينا
ولم تنزل بقى الحدث أما غير السابعة في النجاسة المغلظة فلا يرتفع حدث ذلك المحل
لبقاء نجاسة فإن قيل قد جزم في الروضة والمنهاج تبعاً للرافعي في غسل الميت بان أقل
الغسل استيعاب بدنه بالما بعد إزالة النجاسة مع أن الاكتفا بالغسل في الميت أولى
لأن النية لا تجب في غسله أجاب الشارح في كتاب الجنائز بأنه مبني على ما صحه الرافعي
في الحي وتركه الاستدراك عليه للعلم به ما تقدمه وأجاب غيره بان ما ذكره في الجنائز
ليس بصريح في اشتراط تقدم إزالة النجاسة لأن كلمة بعد لا تدل على الترتيب فهي بمعنى
مع كما في قوله تعالى عتلت بعد ذلك زيم أي مع ذلك أي في قريش فيكون التقدير
استيعاب بدنه مع إزالة النجاسة ونظير ذلك ما قاله المصنف في باب الوقف في قوله
وقفت على ولادي وولادي ولادي بطناً بعد بطن أنه يقتضي التسوية بين الحمل
وهذا الجواب أظهر وقيل يفرق بين غسل الحي والميت بان هذا أخراجه الله فاحتيط
له فيراعى في حقه الأكمل كما يجب تكفينه في ثلاثة أثواب لا نفاقه حتى لو اتفق
الورثة على ثوب واحد لم يجزوا إلى ذلك كما صح في الروضة مع أن المصنف جزم
بما جزم به الرافعي في صفة غسل الجنابة من شرح المذهب **ومن اغتسل الجنابة**
أو نحوها كحيض أو جعة أعيد بأنه نواها **اصلاً** أي غسلها كما لو نوى الفرض وجبة
المسجد وقيل لا يحصل واحد منها إلا بكل واحد منها مقصود بخلاف النية خصوصاً
ضمناً فعلى الأول لا يعمل أن يغتسل الجنابة ثم للجمعة كما نقله في البحر عن الأصحاب فإن قيل
قد صرحوا بأنه لو اجتمع جعة وكسوف وقدم الكسوف ثم خطب ونوى خطبة خطبة
الجمعة والكسوف لم يصح للتشريك بين فرضين ونقل أجيب بان خطبة الجمعة في معنى
الصلاة ولهذا اشترط فيها ما يشترط في الصلاة فالتشريك بينها وبين الكسوف كالشريك
بين الظهور سنة بخلاف ما هنا فإن معنى الطهارة أن على التداخل **أو لا أحد ما حصل**
فصله **فقط** اعتباراً بما نواه وإنما لم يندرج في الغسل الفرض لأنه مقصود فاشبه سنة الطهر
مع فرضه فإن قيل لو نوى بصلاته الفرض دون النية حصلت النية وإن لم ينوها أو

نوى

نوى رفع الجنابة حصل الوضوء وإن لم ينو **أجيب** بأن القصد في اشتغال البصيرة
وقد حصل وليس القصد هنا النفاقة فقط بدليل أنه يتم عند مجزئ من الماء ومن
وجب عليه فرضان كغسل جنباً وحيضاً كغسل الغسل لأحدهما وكذا الوضوء في حقه
سنة كغسل عيده وجعة ولا يضر التشريك بخلاف نحو الطهر مع سنة لأن معنى الطهارة
على التداخل كما مر بخلاف الصلاة **قلت ولو أحدث ثم أجاب أو عكس** أي لا يجب
ثم أحدث أو أجاب وأحدث معاً **كفي الغسل** سواء نوى الوضوء مع عدم الغسل أو الغسل مع عدم
الوضوء مرتبة أم لا **على المذهب** **واساعلم** لأن المذهب الوضوء في الغسل لا يندفع الصلاة
عليه ولم قاله أما أنا فالحق على راسي ثلاث خيالات فإذا أنا قد طهرت رواءاً من حاجة
وغيره عن جبر من مطهر ولم يفصل صلى الله عليه وسلم مع أنا الغالب أن الجنابة لا تتجدد
عن الحدث فتدأخلنا الجنابة والحيض وقد نبه الرافعي على أن الغسل إنما يقع على الجنابة
وأن الاضطرار يضمنل معداً لا يبقى له حكم ولا داعي المصنف بكفي والثاني لا يكفي وإن
نوى معداً الوضوء لا بد من الوضوء معه والثالث أن نوى مع الغسل الوضوء كفي ولا
فلا وقيل إن كان سبب اجتماعهما هو الجماع كفي والافلا في الصورة الثانية طريق
قاطع بالاكتمال لتقديم الأكبر فيها فلا يؤثر بعده الأصغر فقوله على المذهب أنها باقية
على اصطلاحه في الصورة الثانية فانها ذات طرق وأما الأولى ففيها أوجه لا
لا طرق وأجيب الشارح عن هذا الاعتراض بقوله قال ليطبق في مجموع الصور
من حيث الثانية لا في كل منهما أي لا في جميعها فيكفي في صدق كونه في المجموع كونه في بعض
الأفراد بخلاف كونه في الجميع **فتم** لو أحدث في أثناء غسله جازاً فتمد ولا يمنع
الحدث صحته لكن لا يصلى به حتى يتوضأ كذا في روايات الروضة وهو محمول كما قال
الاستوى على ما إذا حدث بعد فراغ أعضاء الوضوء أما قبل الفراغ فلا يبيح
أعضاء الوضوء مرتبة والاحتياج إلى استينافه خاتمة **في** يباح للرجل دخول الحمام
وجب عليهم غرضاً البصر على الجمل لم وضوء عورته عن كشف محضرة من الجمل
له النظر إليها أو في غير وقت الغسل كما علم مما مر ونهيم الغير عن كشف عورته
وأنظروا أنه لا ينبغي فقد روى أن الرجل إذا دخل الحمام عارياً بالعنة يملكه رواء
القرطبي في تفسيره عند قوله تعالى كراماً ما تبين يعلمون ما يفعلون وروى النسائي
والحاكم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حرام على الرجل دخول الحمام إلا بمشتر
وأما النساء فيكرهن أن يلبسوا من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها لا هتكت
ما بينها وبين الله تعالى رواه الترمذي وحسنه وروى أبو داود وغيره أنه صلى الله
عليه وسلم قال استفتح عليكم أرضا الحرم وسجدون فيها يوتأ يقال لها الحمامات فلا
يدخلنها الرجال إلا بالضرورة أو ممنعوها النساء لا مريضاً أو نفساً ولا من امرهن
مبنى على المباقة في السر والعلانية وجموع واجتماعهن من الفسقة والشر قال شيخنا
والحنابلة كالتسا فيما يظهر وجب أن لا يزيد في الماء على قدر الحاجة ولا العادة وأدأبه
أن يقصد التطهير والتنظيف لا الترفد والتعقيم وإن سلب الأجرة قبل دخوله
وأن يسمى للدخول ثم يتعوض كما في دخول الخلا وكذا في تقديم رجله اليسرى دخول الحمام
خروجاً وإن يذكر حرارة نار جهنم لشبه بها وإن لا يدخله إذا رأى في عورتها

وان لا يجعل بدخول البيت الخارج حتى يعرف في الاول وان لا يكثر التلام وان يدخل وقت
الخلوة او يتكلم اخلا الحمار ان قدر على ذلك فانه وان لم يكن فيه الا اهل الدين
قالنظر الى الابدان مكشوفة في شوب من قلة الحيا وان يستغفر الله تعالى ويصل
ركعتين بعد خروجه من وقت انقضاء يوم الحمار يوم اثم ويكره دخوله قبل
العروب وبين العشاين لانه وقت انتشار الشياطين وللصائم ومن جهة الطب
صبي الماء البارد على الرأس وشرب عند خروجه منه ولا بأس بكثيره الاغرة او
مظنة شهوة قال في المجوع ولا بأس بقوله لغيره عاقا لله ولا بالمصاحفة وشي
لمنخالط الناس التنظيف بالسواك وازالة شعور ورج كربة وحسن الادب مع
باب النجاسة وفي الباب ازالته ولو ذكره في النجس
او اقتصر عليه كما في التبييض لكان اولي لانه لا يبق كتاب الطهارة وازالة النجاسة
متوقفة على معرفة النجاسة فتذكر تبعا وهي لغة كلما يستقدر وشرعا مستقدر
يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج وعرفها بعضهم بكل عين حرم تناولها مطلقا
في حالة الاختيار مع سهولة تمييزها وامكان تناولها لا حرمتها ولا لاستقدارها
ولا لضررها في بدن او عقل فاحترز مطلقا عما يباح قليله كلبعض النباتات
الصغيرة وبحالة الاختيار عن حالة الضرورة فيباح فيها تناول النجاسة وسهولة
تمييزها عن دور الفاكهة ونحوها فيباح تناولها وهذا ان القيدان لا يدخل
الاخراج وبامكان تناولها عن الاشياء الصلبة كالحجر وبالبقية عن الادمى وعن المخاط
ونحوه وعن الخبيثة المسكرة والسم الذي يضر قليلا وكثيره والتراب فانه لم يحرم
تناولها لنجاستها بل حرمة الادمى واستقدار المخاط ونحوه وضرر البقية قال
الزر كشي واعلم ان الاجراج بعدم الاستقدار ومضرة فانه وان اخرج المخاط ونحوه
فانه يخرج غالب النجاسات من العذرة والبول والقيء والقيح ويخوذ ذلك فانها
مستندرة وحرمت لاستقدارها وكلها نجسة وعرفها المصنف كاصوله بالعدن قال
في كل مسكر ما يبع لكن نظامه وحصرها فيما عده وليس مراد الان منها اشياء
لم يذكرها وسابغها فلو ذكرها ضابطا لجمالها كما تقدم كان اول بل
قال ابن النقيب فيما ذكره تجوز لان النجاسة حكم شرعي فكيف تنفس بالاعيان بل ما
ذكره للنجس النجاسة انتهى وشملت عبارة المصنف الخروهي المتخذة من ماء
العنب ولو محترمة وبياطن عنقود ومثلثة وهي المغل من ماء العنب حتى صار على
السك والنبذ وهو المتخذ من ماء الزبيب او نحوه اما الخمر فلقوله تعالى اما الخمر
والميسر والانصاب والازلام رجس ورجس في عرف الشرع النجس صدماعداها
الاجماع فبقيت هي واستدل على نجاستها الشيخ ابو حامد بالاجماع وحمل على اجماع
الصحابه ففي المجموع عن ربيعة شيخ مالكا انه ذهب الى طهارتها ونقله بعضهم عن
الحسن والليث واستدل بعضهم على نجاستها بانها لو كانت طاهرة لكانت الامتنان
يكون شراب الاخرة طهورا وقد قال تعالى وسقاهم رهم شرابا طهورا اي طاهرا
وعبر بطهور سبغة في طهارته بخلاف خمر الدنيا واما التبييض فبالقياس على الخمر
مع التفسير عن المسكر وخالف في ذلك ابو حنيفة ودليلنا ما ذكره والخمر المحترمة قال

في الغضب هي ما عصرت لا بقصد الحرمة وفي الرهن ما عصرت بقصد الخلية والا
اوجوامم والخمر موشة وتذكرها لغة ضعيفة وتلقها التعليل قلة والتقييد بالمبيع
من زيادته ذكر بغير تمييز وخروج به البيع ونحوه من الخيش المسكر فانه ليس بنجس وان
كان حراما قال في الدقايق قال قيل كانت ينبغي ان يقيد بها الاصاله ليلاليرد على الخمر
اذا جددت والخبيثة اذا اذيت اجيب بان الخمر مبيعة في الاصل وقدر حكم نجاستها
وهي مبيعة ولم يحدث ما يطررها بخلاف الخيش المذاب فائدة قال بعض المتعصبين ان
الكشك نجس لانه يتخمر كالبوطة ثم قال وهل يكون حافدا للتخلل في الخمر فيطهر او يكون
كالخمر المعقود فلا يطرر قال ينبغي لا اعتبار بقوله هذا القائل فانه لو فرض انه صار
مسكرا لكان طاهرا لانه ليس بمبيع استوى ويؤخذ منه ان البوطة طاهرة وهو كذلك
فان قيل كان ينبغي للمصنف ان يقول مسكر الخمر ليلاليرد القطرة من الخمر مثلا اجيب
بان سيدكر في باب الاشرية ان ما حرم كثير محرم قليلا وحديثا به فعل من ذلك
نجاسة القليل كالكثير للتسوية بينهما فيما ذكره شرعا علم ان الاعيان جامدة وحيوان
فالجامد كله طاهر لانه خلق لمنافع العباد ولو من بعض الوجوه قال تعالى هو الذي
خلق لكم ما في الارض جميعا وانما يحصل الانتفاع او يكمل بالطهارة الا ما نص الشافعي
على نجاسته وهو ما ذكره المصنف فيما مر بقوله كل مسكر مبيع وكذا الحيوان كله
طاهر لما مر الا ما استثناه الشارع ايضا وقد نبه المصنف على ذلك بقوله **وكل**
ولو معلما بالخبر سلم طهورا انه احدكم اذا اولغ فيه التلب ان يغسل سبع مرات
اولاهن بالتراب وجه الدلالة ان الطهارة اما الحدث او ثمرته ولا حدث
على الانا ولا ثمرته فتعين طهارة الخبث وثبت نجاسة فيه وهو اطيع اجزائه
بل هو اطيع الحيوان نكته كثرة ما يلبث فبقية اولى وفي الحديث ان صلى الله
عليه وسلم دعا الى دار قوم فاجابهم الى دار اخرى فلم يجب فليل له ذلك فقال
ان في دار فلان كلبا قيل له وان في دار فلان هرة فقال ان الهرة ليست بنجسة رواه
الدارقطني والحاكم فافهم ان التلب نجس وادخل شيئا فيما تقدم او ثمرته لاجل
دخول غسل الميت وقول بعضهم وليت في كلام الاصحاب مع انه لا يحتاج اليك لان
غسله من القم الاول كما يؤخذ من كلامهم ممنوع بل قال في المجموع وانما يجب غسل الميت
تنظيفا واكراما **وخبر** لانه اسوا حال من التلب لانه لا يقتنى ونقض هذا التعليل
بالحشرات ونحوها ولذا قال المصنف ليس لنا دليل واضح على نجاسته لكن ادعوا
المندم الاجماع على نجاسته وعورض مذهب مالك ورواية عن ابن حنيفة بان طاهر
ويؤد النقص بان مذهب اليعاقبة لا يمكن الانتفاع به كحل شي عليه
ولا كذلك الحشرات فيها وقال تعالى او لحم خنزير فانه رجس والمراد جملة لان لحمه دخل
في عموم الميت **وفرمها** اي فرع كل منهما مع الاخر ومع غيره من الحيوانات الطاهرة
ولو آدميا والمتو لم يلائم كلبه وذئب تغلبها النجاسة ولتولد منها والقنوع
يتبع الاب في النجس والامر في الرق والحرية واشرفهما في الدين واجاب البدل
وتقرر الحرية واخفهما في عدم وجوب الزكاة واخفها في النجاسة وحرمة الذبحة
والمناخلة **ومستغير الادمى والسك والجراد** وان لم يسلمد منها حرمة تناولها

قال تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس بمحترم ولا ضرر فيه يدل على نجاسته
والميتة ما زال حيائه لا بدكاة شرعية كذبيحة المحوس والمحرر يضم الميت وما ذبح
بالعظم وغير المأكول اذا ذبح ودخل الجنين فان ذكاته بدكاة امه وصيده لم تدرك
ذكاته او البعير النادر والمردى اذا مات بالسم ودخل في نجاسة الميتة جميع اجزائها
من عظم وشعر وصوف ووبر وغير ذلك لان كلامها تخلل الحياة ودخل في ذلك ميتة
دود نحو حذو تفاح فانها نجسة لكن لا تجده لعمر الاحترار عنها ويجوز ان ياكله معه
لعسر تمييزه اما الادمى فانه لا ينجس بالموت على الاظهر لقوله تعالى ولقد كررنا بني
ادم وقضية التكليم ان لا يحكم بنجاسته بالموت وسوا الملم وغيره واما قوله انما المشرك
نجس فالمراد بنجاسة الاعتقاد او اجتنابهم كالنجس لاجناسة الابدان واما ما ذكره الحاكم
لا تنجس امواتكم فان السلم لا ينجس حيا ولا ميتا نجس على الغالب ولانه لو نجس بالموت
لكان نجس لعين كسائر الميتات ولو كان كذلك لم يورث غسله كسائر النجاسة فان قيل
ولو كان طاهر لم يورث غسله كسائر الاعيان الطاهرة اجيب بانه عهد غسل
الطاهر بدليل الحديث بخلاف نجس العين والقول الثاني انه نجس لانه طاهر في الحياة
غير مأكول فاشبهه سائر الميتات ورد ما تقدم والخلاف في غير ميتة الانبياء عليهم الصلاة
والسلام والحق ابن العربي لما ذكرهم الشهاد واما ميتة السمك والجراد فلا يجمع على
طهارتهما لقوله صلى الله عليه وسلم احلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكتب
والطحال وقوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته والمارد بالسمك
كلما اكل من حيوان البحر وان لم يسم سمكا كما سياتي ان شاء الله تعالى في باب الاطعمة والجراد
اسم جنس واحدته جرادة تطلق على الذكر والانثى المستحيل في باطن الحيوان ان ينسج
وهو دم ولو تحلب من كبدا وطحال لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ايا دم
المسفوح لقوله تعالى او دما مسفوحا او لحم خنزير فانه رجس وخنزير اغسل عنكما الدم
وصلى واما الدم الباقي في اللحم وعظامه فقل انه طاهر وهو قضية كلام المصنف في
المجموع وجرى عليه التكرار ويذكر له من السنة قول عائشة رضي الله تعالى عنها كنا
نطبخ البرمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نعلوها الصفرة من الدم فتاكل
ولا ينكروه وظاهر كلام الحلبي وجماعة انه نجس معفو عنه وهذا هو الظاهر لانه
دم مسفوح وان لم يسيل لقلته ولا ينافيه ما تقدم من السنة ولا يستثنى من ذلك المني
اذا خرج دما لانه منى وان كان احمر والصفرة والتكرار ليداء دم وهما نجسات
لان دم مستحيل لا يحال طهرا وصيد وهو ماء رقيق خالطه ما قروح
ونقطات ان تغيرت راحته كما سياتي ان شاء الله تعالى في شروط الصلاة وفي وان لم
يتغير وهو الخارج من المعدة لانه من الفضلات المستحيلة كالبول وقبل غير المتغير متنجس
لانجس وما لا يلبد الا ذرعى ما الراجع من الطعام وغيره قبل وصوله الى المعدة فليس
بنجس والبلغ الصاعد من المعدة نجس بخلاف النار والراس ومن اقصى الحلق والصد
فانه طاهر وكذا السائل من فم النائم ان كان من المعدة كان خروجه منتجا بصفرة فنجس لان
كل من غيرها او شك في انه منها او لا فانه طاهر وقيل ان كان مستغبرا فنجس والا فظاهر
فان ابتلى به شخص لكثرة منه قال في الروضة فالظاهر العفو والجره نجسة وهي بكسر

انظر حكم الدم
الباقي في اللحم

الجسم ما يخرج البعير او غيره للاحتراز وكذا الدابة بكسر الجيم ما في المراتة والذبا
ظاهر قال في المجموع لانه اما لبن سنور نجس كما قاله الماوردي او عرق سنور
برى كما سمعته من ثقات من اهل الخبرة بهذا لكن يغلب احتياطه بما يتساقط من
شعره فيلجئ عزما وجد فيه فان الاصح منع اكل البرى وينبغي العفو عن قليل شعره
كما يحسنه صاحب العباب ولا يحترز ايضا ان يصيب النجاسة التي على ذبوره فان العرق
المذكور من نفرتين عند ذبوره لانه سائر جسده كما اخبر في ذلك من التوبة واما السمك
فهو طيب الطيب كما رواه مسلم وفارقه طاهرة وهي خراج بجانب سرقة الطيب
كالسعة فتحكه حتى تلتقيها وقيل انها قروحها كالا نجسة تلقيها كالميتة ولو انفصل
كل من السمك والفارة بعد الموت نجس كاللبن والشعر واختلفوا في اعتبار فمهم من قال
انه نجس لانه مستخرج من بطن ذبونه لا يوكل لحمها ومنهم من قال لانه طاهر لانه يبت
في البحر ويغظف وهذا هو الظاهر **وروي** بالمثلثة ولو من سمك وجراد لما روي
النجاس ان يوصل الى عليه ولم لما جرى له نجس وروى ليس ينجس بها اخذ الجرس ورد
الروثة وقال هذا ركس والركس النجس والعذرة والروث قيل مترادفان وقال
المصنف في دقايقه العذرة مختصة بفضلة الادمى والروث اعم قال انزك شروقه قد يمنع
بل هو مختص بغير الادمى ثم نقل عن صاحب المحكم وابن لاثير ما يقتضيان انه مختص بذي
الحافر قال وعليه فاستعمال الفقهاء في سائر البهائم توسع **وروي** للامر بصبا الما
عليه في بول الاعراب في المسجد رواه الشيخان وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث القبرين
اما احدهما فكان لا يستنزه من البول وامسلم وقيس به سائر الابول واما امره صلى
الله عليه وسلم العريين يمشي ابوا الى الابل فخان للتداوي والتداوي للنجس جابر عند
فقد الطاهر الذي يقوم مقامه واما قوله صلى الله عليه وسلم لم يجعل الله شفا مني فيما
حرم عليهما فمحول على النجس **ومدعي** وهو بالنجاسة ما ابضد فحق يخرج بلا شهوة قوية
عند تورانها للامر بغسل الذكر منه في خبر الصحيحين في قصة علي رضي الله تعالى عنه **وروي**
وهو بالملقة ما ابضد كدر خنثين يخرج عقب البول او عند جلث ثقل قيل ساعلى
ما قيله واجماعا وهذه الفضلات من النبي صلى الله عليه وسلم طاهرة كما جزم به البغوي
 وغيره وصح القاضي وغيره وافتي به شيخنا خلافا لما في الشرح الصغير والتحقيق
من النجاسة لان بركة الحبشة شربت بوله صلى الله عليه وسلم ولم يقل ان ينجس النار
بطنك صح الدارقطني وقال ابو جعفر الترمذي دم النبي صلى الله عليه وسلم طاهر
لان ابا طيبة شربه وفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام حين اعطاه النبي صلى الله
عليه وسلم دجاجة ليدفنه فشربه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انما طهروا دمى
لنفس النار واختلف المتأخرون في حصة خراج عقب البول في بعض الاحيان ونسب
عند العامة بالحصى هل هي نجسة او مستحبة تطهر بالغسل والذي يظهر فيها ما قاله
بعضهم وهو ان اخبر طبيب عدل بانها من عقدة من البول في نجسة والا فتنجسة
وكذا من غير الادمى ونحو الكلب **في الاصح** كسائر المستحالات اما من نحو الكلب
فنجس للاخلاق واما من الادمى فظاهر على الاظهر حديث عائشة رضي الله تعالى عنها انها
كانت تحك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصل فيه متفق عليه وفي رواية

كت احكامه من ثوبه وهو يصل رواها ابن اخريسة وجان في صحيحها ومعلوم ان هذا
انما ياتي على القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم اما على القول بطهارتها فلا ينعقد ذلك
دليلا على النجس فلعلمه بقوله والثاني انه نجس مطلقا لانه يستحيل في الباطن فاشبه
الدم والثالث ان من الداء نجس ينال نجاسة رطوبة فرجها والحق من الخش على المرأة
على هذا القول ولو بالرجل لم يفسد ذكره نجس منه وان استنجى بالماء فلا حاجة للنفس
لان نجسهما واحد كما قيل فقد حكى القاضي ابو الطيب انه قد شق ذكر بالروم فوجد
مختلفا ولو ثبت اتحادهما لزم النجاسة لان تلاقهما في الباطن لا يوشروا اتحادا يوشر
تلاقيهما في الظاهر ولو **وانما يوشر تلاقيهما** استنجت المرأة بالاجار ثم جامعها الرجل
ففيهما متنجس وعمر عليه ذلك لانه نجس ذكره ونجس دود ميتة وجب روث وقوة
فيه قوة الالبان والافنجس العين كما عرف مما مر **قلت الاصح طهارة من غير القلب**
والخبر برفوع احداهما والله اعلم لانه اصل حيوان طاهر فاشبه من الادمى وسحب
غسل للنجس كما في المجموع للاخبار الصحيحة فيه وخروجها من الخلان والثاني انه طاهر من
المأكول نجس من غيره كلبه والبيض المأخوذ من حيوان طاهر ولو من غير مأكول طاهر وكذا
المأخوذ من ميتة ان تصلب وبزرا القز وهو البيض الذي يخرج منه دود القز ولو كانت
البيضة دما في طاهرة على ما صححه المصنف في تنقيحها هنا وصح في شروط الصلاة مثله
وفي التحقيق وغيره انها نجسة قال شيخنا وهو طاهر على القول بنجاسة من غير الادمى واما
على غيره فالوجه حله على ما اذا لم يستحل حيوانا والاول على خلافه فايده يقال مذرت
البيضة بالذال المعجمة اذا فسدت وفي الحديث شر لنا المذرة الذرة الى الفاسدة
التي لا تستنجى عند الجماع **ولبن ما لا يوكل غير لبن الادمى** كلبن الانسان لانه يستحيل
في الباطن كالدوم اما لبن ما يوكل لحمه كلبن الفرس وان ولدت بغلا فطاهر قال تعالى
لبننا خالصا سايقا لشاربين وكذا لبن الادمى اذ لا يليق بكرامته ان يكون مشاوه
نجسا وكلامهم شامل للبن الميتة وبه صرح في المجموع نقل عن الروابي قال لانه في اناس
ظاهر ولبن الذكر والصغيرة وهو المعتد المأخوذ لتعبير الصمري بقوله البان لادمى
والادميات لم يختلف المذهب في طهارتها وكما يبيعها وقال الزركشي انه الصواب
وقول القاضي ابو الطيب وابن الصباغ لبن الميتة والذكر نجس مفرغ على نجاسة ميتة
الادمى كما افاده الروابي ولو خرج اللبن على لون الدم في القياس طاهر كما لو خرج
المن على هيئة الدم هذا اذا كانت خواصا اللبن موجودة فيه كما قاله في الحاشية والافنجة
وهي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء على الفصح لبن في جوف نحو سحلة في جلدة نسيت
انفحة ايضا ان اخذت من حيوان مأكول بعد تحريمه يطعم غير الذي طهره للحاجة اليها
في عمل اللبن بخلاف ما اذا اخذت من ميت او من مذبح اكل غير اللبن على الاصل في المتخيلة
في الباطن وقول الزركشي او اكل لبننا نجسا كلبن تان بخلاف كلامهم قال شيخنا لان الباطن
يحيل ما يدخله بمجرد وصوله اليه فلا فرق بين النجس وغيره وهل يقال ان البهمة اذا
طعمت شيئا للتدأوى لا يضر ذلك في طهارة الانفحة كما قالوا في الصبي الذي لم يطعم غير
اللبن ان ذلك لا يضر في اجزاء الرض من بوله او لا الظاهر الثاني لانها تصير بذلك كرشا
لا النجاسة ولا ذلك لم ينفذ منها بالحوالين كالصبي لان المعول فيه على تغذي وعدمه وشربه

بعد الحولين ليس تغذيا والمعول عليه فيها ما ليس النجاسة وهي مادامت تشرب اللبن لا يخرج
عن ذلك **والجزء المنفصل من الحيوان الى** ومثلية **كيتة** اي ذلك الحيوان طاهر
فطاهر وان نجس فنجس لغير ما قطع من حي فميتة رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين
فالمنفصل من الادمى والسكا والجراد طاهر ومن غيره نجس وسواء في الميتة وهي غلاف
الولد ميتة الادمى وغيره اما المنفصل منه بعد موتها فكل حكم ميتة بلا شك **الاصح**
او صوف او ريش او وبر **المأكول فطاهر** بالاجماع ولو نشف منها او انتف قال تعالى ومن
اصوا فهاوا وبارها واشعارها ثانا ومناعا الى جين وهو محمول على ما اذا اخذ بعد
التذكية او في الحياة كما هو المعهود وذلك يخصص للغير السابق اما المنفصل من غير المأكول
كالجارا لاهل فنجس ولو شككنا فيما ذكره من الفصل من طاهر او من نجس حكمنا بطهارته
لان الاصل الطهارة وشككنا في النجاسة والاصل عدمها بخلاف ما لو راينا قطعة لحم وشككنا
هل هي من تذخاة او لا لان اصل عدم التذكية والشعر على العضو المبين نجس ان كان العضو
نجسا تبعا له وشعر المأكول المنتف الطالع باصوله من الجلد وفيها رطوبة قال شيخنا فهو متنجس
فان انفصل اصله مع شيء مما ثبت فيه من الجلد وفيها رطوبة قال شيخنا فهو متنجس
يظهر بفسله **ولبن العلقه** وهي الدم الغليظ المتخيل من الدم في الرحم سميت بذلك
لانها تعلق لرطوبة بها ما تمر عليه **والمنضخة** وهي العلقه تستحيل فتصير قطعة لحم
وسميت بذلك لانها صغيرة يقتلها ما يصفق قاله الزحري **ورطوبة الفرج** من حيوان
طاهر ولو غير مأكول من ادمى وغيره **نجس** بفتح الجيم **والاصح** بل طاهرة لان الاولين
اصل حيوان طاهر كالمذوق الثالث كعرقه والقابل بالنجاسة يلحق الاول بالدم والثانية
بالميتة ويقول الثالثة متولدة من محل النجاسة تنجس بها ذكر الجماع والبيض الخارج
من المحل يجب غسل الذكر وغسل البيض ولا يجب غسل الولد اجماعا قال في المجموع ورطوبة
الفرج ما لا يضر متردد بين الذي والعرق واما الرطوبة الخارجة من باطن الفرج فنجسة
وظاهر كلامه انه لا فرق بين الاصقة لقلتها وبين غيرها وهو كذلك وان قيد ذلك في
الانوار بالاصقة وسكت عليه في شرح النبيه والشارح قيدها لثلاثة بكونها من الادمى
ليفيد به مع قوله اخر المقالة والثلاثة من غير الادمى اولي بالنجاسة ان الخلان في
الثلاثة جارسوا كانت من الادمى من غيره وان مقابل الاصح في الثلاثة من غير الادمى
اقوى من مقابلة فيها من الادمى لان الحكم يختلف بين الادمى وغيره من الحيوانا طاهرة
فلا خلاف ما قررته بل كان ينبغي للمصنف على اصطلاحه ان يعبر في رطوبة الفرج بالاهر
لان الخلان فيها قولان منصوصان فسرع دخان النجاسة نجس يعنى عن قليله وغيره
عرقا من شعر نجس من غير نحو كلب ويعنى عن كثيره من مأكول نجس الاحتراز عنه اما شعر
نحو الكلب فلا يعنى عن شيء منه ويعنى عن روث سكا فلا ينجس لما لتعد الاحتراز عنه
كالم يغيره فان غيره نجس ونجس النجاسة ان تصاعد بواسطة نار نجس ان اجزا النجاسة
تفصلها النار يقولها يعنى عن قليله والاباه كان كالبحار الخارج من نجاسة ككتيف
فطاهر كريح الخارج من الدبر كالجشوا وهذا جمع بعضهم بين كلامي من اطلق الطهارة
لبعضها لتأخره من اطلق النجاسة وقال الحلبي اذا خرج من الانسان ريح وكانت ثيابه
مبلولة نجست وان كانت يابسة فلا قال وكذلك دخان كل نجاسة اذا اصاب ثيابا

كما اذا دخل اصطبلا راشت فيه دواب وتضاعف دخانه فان اصاب رطباً نجسه انتهى
والاوجه الجمع ولما يغلب ترشحه كالدمع والعرق والمخاط واللحاب حكم حيوانه طهارة ونجاسة
لغيره من الدواب عليه ولم يركب فرسا معروفاً وركضه ولم يجتنب عرقه ويقاس به غيره مما
في معناه والزرع النابت على نجاسة طاهر العين ويظهر ظاهره بالغسل واذا استعمل نجس طاهر
بلا غسل وكذا القثا ونحوها واغصان شجرة سقيت بما نجس ثم رها **ولا يظهر نجس العين**
بغسل ولا باستحالة كالعلب اذا وقع في ملاءة فصارت ملحاً واحترق فصارت رماداً اما
المتنجس فيساق حكمه **الا** شيان احدهما **خبر** ولو غير محترق **تخللت** بنفسها فتظهر لان علة النجاسة
والخبر الاسكار وقد زال وكان العصير غالباً لا يتخلل الا بعد التحرق فلو لم يغسل بالظاهرة
لتعد راجعاً لدخل الخل وهو حلال اجماعاً ويظهر دنسها معها وان غلت حتى ارتفعت
وتنجس بها ما فوقها منه ويشرب منها للضرورة **وكذا ان نقلت من شمس الى ظل**
وعكسه وان كان لاجل التخلل او فتح راسا لدن لزوالة النجاسة من غير نجاسة خلفتها
تظهر في الاصح لما مر والثاني لان طهر ما ساقى **فان تخللت بطرح** شيء فيها كالبيض
والخبر الحار ولو قبل التحرق **فلا** يظهر لتنجس المطروح بها فينجسها بعد انقلابها خلا
وقيل لا يستجالد بالمعالجة المحرمة فتعوق بضد قصده وينبغي على العلين الخلاف في مسئلة
النقل المذكورة فان قيل لو غير بالوقوع بدل الطرح لكان اول لبلا يرد عليه ما لو وقع فيها
شيء بغير طرح كدرة رشح فانها لا تظهر معه على الاصح **اجيب** بانها انما ذكر ذلك لاجل
الخلاف القابل بالمعالجة المحرمة وان كان الحكم فيها كذلك فغيره لو عصا العنب ووقع منه
بعض حبات في عصيره لم يكن الاحتراز عنها ينبغي انها لا تضر ولو نزع العين الطاهرة منها
قبل التخلل لم يضر لفقد العلة بخلاف العين النجسة لان النجس يقبل التجسس فلا يظهر
بالتخلل ولو ارتفعت بلا غلبان بل بفعل فاعل لم يظهر لدن اذ لا ضرورة ولا الخسر
لا تصالحا بالمرتفع النجس فلو غير المرتفع نجس طهرت بالتخلل ولو بعد جفافه خلافاً للقول
في تقييده بقبل الجفاف ولو نقلت من دن الى اخر طهرت بالتخلل بخلاف ما لو اخرجت
منه ثم صب فيه عصير فتجسس ثم تخلل والنجس المتخذ من العنب نجس ما روي خذ من
الاقتصار عليها ان النبيذ وهو المتخذ من غير العنب كالتمر لا يظهر بالتخلل وانه صرح
القاضي بوالطوبى لتنجس لما به حالة الاشتداد فتجسد بعد الانقلاب خلافاً ل
البعوى يظهر واختاره السبكي لان الما من ضرورتها وهذا هو المعتد ويدل له ما
صرحوا به في باب الربا من انه لو باع خل ثم خل عنب او خل زبيب بخل رطب صح ولو
اختلط عصير بخل مغلوب ضررانه لقلة الخل فيه يتنجس فينجس به بعد تخلله او بخل
غالب فلا يضر لانا الاصل والظاهر عدم التجسس اما المساوي فينجس الحاقه بالخل الغالب
لما ذكرناه **سنة** قال الخليلي قد يصير العصير خلاصاً غير نجس في ثلاث صور احدها ان
يصب في الدن المعتق بالخل ثانياً ان يصب الخل في العصير فيصير نجساً طنة خلاصاً
غير نجس لكن محله كماله مما مر ان لا يكون العصير غالباً ان اشها اذا تجردت حبات العنب
من عناقيدها وعلاها بالندى يطبق راسه ويجوز اسالك ظروف الخمر والانتفاع بها واستعمالها
اذا غسلت واسالك المحترمة لتنجس خلاصاً غير المحترمة يجب اراقتها فلو لم يبقها فتخللت
طهرت على الصحيح كما مر **وثانيها جلد نجس بالموت** ولو من غير ما كوله **فيظهر بد** يعني

بان يبدل

بان يبدل وكوبا لقا الدايغ عليه بخروج او القايد على الدايغ كذلك **ظاهره** وهو سالا
الدايغ لقوله صلى الله عليه وسلم اما اهاب دايغ فقد طهر رواه مسلم وفيه وفي البخاري هلا
اخدم اهاباً قد يغتموه فانتفع به **فكذا باطنه** وهو ما لا يلاقي الدايغ **من المشبه** لظاهر
الخبرين المتقدمين والثاني يقول ان الدايغ لا تنصل الى الباطن وقد وقع بها تنصل الى بواسطة
الما او رطوبة الجلد فعل الثاني لا يصل فيه ولا يباع ولا يستعمل في الشرع الرطب واما على
الاول فهو كالنوب المتنجس كما ساقى وخرج بالجلد الشعر لعدم ناسه بالديغ ويؤخذ
ما مر من انه يظهر بالديغ باطن الجلد انه لو تنف الشعر بعد الدايغ صار موضع
متنجساً يظهر بالغسل وهو كذلك قال المصنف ويعنى عن قليله فيظهر تنجس واستشكله
الزركشي بان ما لا يتأثر بالديغ كيف يظهر قليله **واجاب** بان قوله يظهر أي يعطى حكم
الظاهر انتهى وهذا ما خوف من قوله ويعنى وهذا هو الظاهر وبعضهم وجه كلام المصنف
بان يظهر تنجس المشبه وقال السبكي الذي اختاره واقتضى ان الشعر يظهر مطلقاً نجس في
صحيح مسلم انتهى **وتجسس** بالموت جلد نحو العلب فانه لا يظهر بالديغ لان الحياة في افادة الطهارة
ابتنع من الدايغ والحياة لا تقيده طهارته **والدايغ نزع فضله** وهو ما يبدل ورطوبته
التي يفسده بقاؤها ويبيده نزعها بحيث لو نزع في الما لم يعد اليه النجس والفساد وذلك
انما يحصل **بغير** بكسر الحاء المهملة وتشديد الراء ما يحرق النجس اي يذبح اللسان بحرقه
قاله الجوهري كالقرظ والعفص وقشور الرمان والشث بالمشقة وهو نجس من الطعم
طيب الرائحة يدبج به والشث بالموحدة من جواهر الارض معروف بشبه الراج يدبج به
ايضاً وكذا فرق في ذلك بين الظاهر كاسر والنجس كزرق الطيور **لا شئ وراي**
وتجديد وتطبخ ما لا ينزع الفضول وان اوجه الجلد وطابت رائحته لان الفضل انتم نزل
وانما جددت بدليل انه لو نزع في الملعادات البير العفونة **والاجب الما في اثنائه** اي الدايغ
قال الاصم تعليقه للمعنى الاحاطة لمحدث ما اذا دايغ الاهاب فقد طهره والثاني يجب تعليقه
لمعنى لازالة الدايغ ولقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث لا خير يظهرها الا بالصاب الما والقرظ
حمله الاول على الندب والخلاف مبني على ان الدايغ احاطة فلا يتطهر وهو الاصح او ازالة
فيشترط **يصير الدايغ** والمندب **كتاب نجس** اي متنجس للاقائه لادوية النجاسة
او التي تنجس به قبل طهره فنجس غلبه لذلك واذا اوجب الما في اثنائه الدايغ فلم
يستعمله فانه يكون نجس العين وعلى هذا هل يظهر نجس نزع في الما او لا بد من استعمال
الادوية ثانياً وجهاً اصحهما في زيادة الروضة الثاني والمراد نزع في ما كثير واذا المر
نوجه فيصلي فيه بعد غسله ويجوز بيعه وان لم يغسله عالم يمنع من ذلك ما منع ولا محل
اكله سواء كان من مأكولات النجس من غير نجس الصحيح انما حرم من الميتة اكلها فان قيل
يرد على حصر المصنف فيما ذكره المسك واللبن والماء فانه كان له ما نجس العين وصارت
ظاهرة **اجيب** بان اصلها لا يحكم عليه بالنجاسة ما دام في الجوف كالم يتصل بخارج ويظهر
كل نجس استحالة حيوانا كدم بريضة استحالة فرخ على القول بنجاسته ولو كان دوداً وكل
لان الحياة اثر ابيض في دفع النجاسة ولهذا نظراً بزوال الدود من ماله فانه لا منه
ولو صار الزبل المختلط بالتراب على هيئة التراب لطول الزمان لا يظهر من اعم ان النجاسة
اما مغلفة او مخففة او متوسطة وقد ذكرها المصنف على الترتيب قبلها بالاولى فقال

ر

وما يجزى من جلود ولو معصا من صيد او غيره علافة **شيء من كلب** **سنة** في ذلك
به وبوله وسائر طوبانه واجزائه الحافة اذا لاقى رطبا **اغسل** **سبعة اجزاء**
في ررض ترابية **تراب** طهور يعلى الحفاضة بان يكون قد اكدر الماء ويصل بواسطة
الجميع اجزاء المحل ولا بد من مزجه بالماء ما قبل وضعهما على المحل وبعد بان يوضعا ولو
مرتبين ثم يجرهما قبل الغسل وان كان المحل رطبا اذا الطهور الوارد على المحل باق على ظهور رسته
خلافا للاستوى في اشتراط المرح قبل الوضع على المحل والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه
وله اذا ولغ الكلب في الاناء غلظه سبع مرات او لغه بالتراب رواه مسلم وفي رواية له
وعفوه التامة بالتراب اي بان يصاب السابعة كما في رواية ابو داود والسابعة
بالتراب وفي رواية صحها الترمذي او لاهن او اخرها من التراب وبين رواية مسلم تغاير
في محل التراب فيتنافسان في تعيين محله ويكتفي بوجوده في واحدة من السبع كما في رواية
الدارقطني احدها من البطحا فنص على اللعاب والحق به ما سواه لان لعابه اشرف فضلاته
واذا ثبت نجاسته فغيره من بول وروث وعرق وخودك اولى وفي وجه ان غير لعابه
كسائر النجاسات اقتصارا على محل النجاسة ووجه عن القياس واذ لم تنزل النجاسة الا
بست غلات مثلا حيت واحدة كما صح المصنف خلافا لما صحه الرازي من انها ست
وان قواه الاستوى ولو اقل لم يخو كلب لرجح تسبع محل الاستنجاء انقله الرويان
عن النصف فرع حمام غسل داخله كلب ولم يعهد تطهيره واستمر الناس على ذلك
والاغسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة الحصر الحمار وفوطه وخودك فما
يتقرا صابته شيء له من ذلك فنجسوا الاظهار لانا لا نجس بالثك وبطهر الحمار من الماء
على سبع مرات احدها من بطن ما يغسل به فيكون الطفل يحصل به الترتيب كما صح
برجاعة ولو مضت مدة يحتمل انه من عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذي في تعال
داخله لم يحكم بنجاسته كما في الرقة اذا اكلت نجاسة وعابت غيبه يحتمل فيها طهارة
فما **والاظهر كعين التراب** ولو غبار رمل وان افسد الثوب جعابين نوعي
الطهر فلا يكتفى بغيره كاشنانه وصايون والثاني لا يتعين ويقوم ما ذكره نحوه مقامه
وجرى عليه صاحب التبيد والثالث يقوم مقامه عند فقده للضرورة ولا يقوم
عند وجوده وقيل يقوم مقامه فيما يقدره التراب كالتياب دون ما لا يقدره
الاظهر ان النجس ككلب وكذا ما تولى له منها او من احدها مع حيوان طاهر لان النجس
اسوا حاله من الكلب كما مر ولتولد حكم اصله لانه يتبع اخسهما في النجاسة كما سلف
والثاني يكفي لذلك لقل مرة من غير تراب كغيره من النجاسات لان الوارد في الكلب
وما ذكره لا يسمى كلبا وبين جعل التراب في غير الاخيرة والاولى الى عدم احتياجه بعد
ذلك الى ترتيب ما يترشح من جميع الغسلات **ف** **س** **و** لو تعدد نحو الكلب وولغ
في الاناء او ولغ فيه واحد مرارا كفي له سبع مرات احدها بالتراب وقيل على واحد سبع
وقيل ان تكرره من واحد كفي سبع والافضل كل سبع ولو لاقى محل النجس مما ذكره نجسا اخر
كفي لذلك ولو انجس الاناء من النجس منه في ما كبر راكدا حب مرة وان مكث فان حركه
سبع مرات ولو لم يطهر منه شيء بان حركه داخل الما حب سبعة او في جاري وجري على المحل
سبع مرات حسب سبعا ولو كان في اناء ملاء كثير فو لغ فيه نحو الكلب ولم ينقص بولوغه
عن

عن قطين لم يجز الماء الا ان لم يكن اصاب جرمه الذي لم يصله الماء مع رطوبة احدهما
قاله في الجوع وقضيت انه لو اصاب ما وصله الماء فهو فيه لم يجز وتكون كثرة الماء
ما نفع من نجسه وبه صرح الامام وغيره وهو مقيد لمفهوم قول التحقيق لم يجز الا ان لم
يصب جرمه ولو ولغ في اناء فيه ما قليل ثم كثر حتى بلغ قطين طهر الماء وانا كما نقله
البعوي في تهذيبه عن ابن الحداد واقره وجزم بجمع وصح الامام طهارة لانه صار للحالة
لو كان عليها حالة البول لم يجز وتبعه ابن عبد السلام والدميري والاول اوجه وهل
يجب اراقة الماء الذي نجس بولوغه او تنديب فيه وجهان اصحهما الثاني وحدث الامر
باراقته محمول على من اراد استعمال الاناء او ادخل راسه في اناء فيه ما قليل فادخله فخرج
لم يجز بنجاسته او رطبا فذلك في اصح الوجهين علما بالاصل ورطوبة يتجمل انما من اعابه
ولا يكفي تراب مستعمل في حدث **والنجس** في الحج كما لا يكفي ذلك في التيمم ولا في النجس ان يزيل
نجاسته والثاني يكفي كالديابغ بالشيء النجس والمستعمل اولى منه **ولا يكفي المزج بما يبع**
كحل في الاصح لتخصيص الحديث على انه يغسل سبعا والماء من الماء ليدل ان لا خلاف
انه يجزى المحل في غير مرة التراب نعم لو مزج التراب بالماء بعد مزجه بغيره ولم يتغير
الماء بذلك تغيرا فاحشا كثره الثاني يكفي التراب المزج بالماء لان المقصود من تلك
الغسلات انما هو التراب ولا يجب تنقيب ارض ترابية اذ لا معنى لتنقيب التراب فيكفي
تسببها بما وحده ولو اصاب ثوبا مثلا من شئ قبل تمام السبع هل يجب تنقيبها
لانها لما يجب في الارض المعنى المتقدم او لا يجب قياسا على ما لو اصابه من غير الارض
بعد تنقيبها اختلف فيه افتاء شيخنا فاقى او لا بالثاني وثانيا بالاول واستمر عليه
وما افتى به اولاهو الظاهر وان كنت مشيت على ما افتى به ثانيا في شرح التبيين له
حكم المنتقل حكم المنتقل عنه ثم شرع في القسم الثاني من النجاسة وهي المحففة فقال
وما يجزى ببول صبي لم يبلغ **بفتح** **يا** اي يتناول قبل مضى حوله **غيره** **لن** **للتغذي**
بضاد مجة وحامه له وقيل مجة ايضا ولو كان اللبن من غير ادمى او غير طاهر
خلافا للادري في الاولى من التخصيص بلين للرضع والزر كش في الثانية من انه يغسل
من النجس المتنجس قياسا منه على اللبن الا نفي وقد تقدم ما فيه بان يرش عليه ما يبعر ويقلبه
بلا سبيلان بخلاف الصبي والخنثى لا بد في بولهما من الغسل على الاصل ويحقوا بسبيلان
وذلك لخبر الشيخين عن ابيهم في بولها صغير لم ياكل الطعام فاجلسه رسول
الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال عليه فذعيها فنضجه ولم يغسله وخبر الترمذي و
يغسل من بول الجارية وورش من بول الغلام وفسر بينهما بان لا يتلآن محلا لصبي
اكثر فحفف في بوله وبان بوله ارق من بولها فلا يلصق بالمحل لصوق بولها به والحق
بها الخنثى وبان بولا لصبي من ما وطين وبولها من دم لان حوى خلقت من ضلع ادم
القصور رواه ابن ماجه في سننه عزائنا في بولها ما كان بلوغ الغلام بما يبع طاهر وهو
المني وبلوغها بما يبع كذلك وينجس وهو الحيض جاز ان يفترقا في حكم طهارة البول قاله
الماوردي ونظر بعضهم في الفرق الثالث بان المخلوق من تراب هو ادم ومن ضلع هو
حوى واما من بعدها فالعمل مخلوق من نقطة متخذ من الحيض فكيف يقال يرجع الى
الاصل وخرج بقيد التغذي تحنيكه نحو ثمرتنا وله نحو سقوف لاصلاح فلا يمتنع

النضج كما في المجوع وقبل مضجولين ما بعدها اذا الرضاع حينئذ كالطعام كما نقل عن النضر
ولا بد مع النضج من ازالة اوصافه كبقية الخجاسات وانما سكتوا عن ذلك لان الغالب
سهولة زوالها خلافا للزركشي من ان بقاء اللون والريح لا يضر ثم شرع في القسم الثالث من
الخجاسة وهي المتوسطة فقال **وما يجس بغيرها** اي العلب ونحوه ويول الصبي المذكور
ان لم يكن عينا اي عينية بان كانت حكية وهي ما يتقن وجودها ولا يدرك لها طعم ولا لون
ولا ريح **كفجرى الماء** على ذلك المثل اذ ليس شرمها يزال والمراد بالجرى وصول الماء الى المثل
بحيث يسيل عليه زائدا على النضج ولو عبر بما قدرته لكان اول واقرب المداير اذ لا
يلزم من ثقل العين ثقل الاثر **وان كانت عينية** **وجب** بعد زوال عينيها **ازالة الطعم**
وان عسر لان بقاءه يدل على بقاء العين ووجب محاولة ازالته بغيره **ولا يضر بقاؤه** كقول
الدراويج كراحة الخمر **عسر زواله** للشقة بخلاف ما اذا سهل فيضربقاؤه لدلالة
ذلك على بقاء العين **وفي الزرع قول** انه يضر بقاءه كسهل الزوال قال في البسيط هذا في
راحة تترك عند شحم الثوب دون ما يدرك في الهواء وفي اللون وجه كذلك فتترك كباقي المشقة
في زوالها **قلت فان بقيت** المثل واحد **معاصر على الصحيح** **والله اعلم** لقوة دلالتها
على بقاء العين والثاني لا يضر لاغتقارها منفردا فكذلك يجتمع العين والعسر من زوال الزرع
المغلظة او لونها كغيرها كما يؤخذ من عموم كلامهم وان قال الزركشي ينبغي خلافه ولا يجب
الاستعانة في زوال الاثر بغير الماء كصابون وحت بالمشاة وقوس بالمهمل بل تسر ولا
اذا تعينت بان لم تزل الا بها وعلى هذا حمل الزركشي ما صحه المصنف في التحقيق والتقيح
من اطلاق وجوب الاستعانة **فصرح** ما نقل من البحر فوضع في زير فوجد فيه طعم زيل
اولونه او راحته حكم بنجاسته كما قاله البغوي في تعليقه ولا يشك عليه قوله لا يجد
بريح الخمر لوضوح الفرق وان احتمل ان يكون ذلك من قرينة جافية لم يحكم بنجاسته ونظير
ذلك ما مر من انه لو راى في فراشه او ثوبه منيا فانه ان احتمل ان يكون من غيره لم يجب
عليه الغسل والاوجب **ويشترط ورود الماء** على المثل ان كان قليلا في الاصح لئلا يتغير
الماء بعكس ما علم ما سلف انه بنجس بمجرد وقوع الخجاسة فيه والثاني وهو قول ابن سريج
لا يشترط لانه اذا قصد بالغسل في الماء القليل ازالة الخجاسة طهر كما لو كان الماء واردا بخلاف
ما اذا القته الزرع **العصر له** **والاصح** اي فيما يمكن عصره اذ الببل بعض المنفصل
وقد فرض طهره والخلاء مبني كما نبه عليه في المحرر على ان الغالة ظاهرة او خفية ان طهرها
لم يجب والاوجب انما لا يمكن عصره فلا يشترط بخلافه ويسر عصره ما يمكن عصره خروجا
من الخلاء **والاظهر طهارة غساله** قليلا **تنفصل** **بلا شتر** **وقد طهر المثل** لان الببل الباقي على
المثل هو بعض المنفصل فلو كان المنفصل نجسا لكان المثل كذلك فيكون المنفصل طاهرا لا ظهور
لان متعل في حيث والثاني انها نجسة لا تتقال المنع اليها فان انفصلت متغيرة او غير متغيرة
ولم يظهر المثل فنجسة قطعا وزيادة وزنها بعد اعتبار ما ياخذ المثل من الماء يعطيه من الوسخ
الظاهر بالتغير ويحكم بنجاسة المثل فيها اذا انفصلت متغيرة او زيادة الوزن لان الببل
الباقي على المثل هو بعض ما انفصل كما مر اما الكثيرة فطاهرة ما لم تتغير وان لم يظهر
المثل كما علم مما مر في باب الطهارة ويظهر بالغسل مصبوغ بنجس انفصل عنه ولم يزد
المصبوغ وزنا بعد الغسل على وزنه قبل الصبغ وان بقي اللون لعسر زواله فان زاده وزنه

قائل

فانه ينفصل عنه لتعقده به لم يطهر لبقا الخاقيد والصقيل من سيف وسكين
ونحوها كغيره فلا يكفي مسح لانه لا بد من غسله ولو صب على موضع نحو بول او خمر
من ارض ما غمره طهر ولو لم يغمر اما اذا صب على ثوب نحو البول فانه لا يطهر لها
علم مما مر ان شرط طهارة الخجاسة ان لا يزدوزنها ومعلوم انه لا يزدوزنها
واللبن بكسر الموحدة ان خالط نجاسة جامدة كالروت لم يطهر وان طبع بان صار اجرا
لعين الخجاسة وان خالطه غيرها كالبول طهر ظاهره بالفضل وكذا باطنه ان تقع في
الماء ولو مطبوخا ان كان رخاوا يصلح الماء كالحجين او مدفوقا بحيث يصير توابا ولو
سقيت سكين او طبخ لحم بما يجس كفي غلها ولا يحتاج الى سقي السكين وغلا اللحم بالماء
ولا الى عصره على الاصح فان قيل لم الكفي يغسل ظاهر السكين ولم يكتف بذلك في الاخير
اجبت بانها لم يكتف بالماء في الاجر لان الانتفاع به من غير ملائمة فلا
حاجة للحكم بطهارة باطنه من غير اتصال الماء اليه بخلاف السكين ويطهر الزينق المنتجس
ظاهرة المثل بتخليل بين نجسه وغسله تقطع والالم يطهر كالدهن لانه لا يتقطع عند
ملاقاة الماء على الوجه الذي يتقطع عند اصابه الخجاسة ولا يجس الا بتوسط رطوبة
لانه جاف فلو وقع فيه فارة فماتت ولا رطوبة لم يجس قال ابن القطان ويكفي
غسل موضع نجاسة وقعت على ثوب ولو عقت عصره ولا يجب غسل جميعه وكذا لو
صب ما على ما فيها وانتشر حولها فلا يحكم بنجاسة محل الانتشار كان الماء الوارد على
الخجاسة طهورا ما لم يتغير ولم ينفصل لقوته لكونه فاعلا فان تغير نجس كما مر واذا
كان طهورا فيما ذكر فاذا اذاره في الاظهر **ولو جس ما به** غير الماء ولو دهننا **تعد**
تطهيره اذ لا ياتي في الماء على كل حاله بطبيعة يمنع اصابه الماء **وقيل يطهر الدهن**
بغسله قياسا على الثوب النجس وكيفية تطهيره كما ذكره في المجوع ان يصب الماء عليه
ويكاشره ثم يحركه خشية ونحوها بحيث يظن وصوله لجميعه ثم يترك ليعلم ثم يشق
استله فاذا خرج الماء قال في الكفاية ومثل الخلاه فيما اذا بنجس الدهن بما لا يهني
فيه كالبول فان نجس به الدهن كونه كذا الميتة لم يطهر بخلافه ودليل الاول اخبر
ابن اود وغيره انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفارة تموت في السم فقال ان كان
جامدا فلقوها وما حو لها وان كان ما يعا فلا تقربوه وفي رواية الخطابي فارقوه
فلو امكن تطهيره شرعا لم يقل فيه ذلك لما فيه من اضعاف الماء والجماديه الذي اذا
اخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يلا تحلها عن قرب والمابع بخلافه ذكره في المجوع
خاتمة ينبغي ان يغسل غسليتين بعد الغسل للزيلة لعين الخجاسة لتكامل الثلاث
فان الزيلة للخجاسة واحدة وان تعددت كما مر في غسالات العلب لا استحباب ذلك عند
الشك في الخجاسة في حديث اذا استيقظ احدكم من نومه فعند تحقها او لم يشك ذلك
المغلظة وبه صرح صاحب الشامل الصغير فيندب مرتان بعد طهرها وقال الجيلي
في بحر الفتاوى في نشر الحاوي لا يندب ذلك لان الكبير لا يكبر كما ان المصغر لا يصغر
اي فتشك الخجاسة المحققة دون المغلظة وهذا اوجد وعلم مما تقرر ان الخجاسة
لا يشترط في ازالته ثمانية بخلاف طهارة الحدث لا لها عبادة كسابر العبادات وهذا
من باب التروك كترك الزنا والغصب وانما وجبت في الصوم مع انه من باب

التروك لانه لما كان مقصودا القبح الشهوة ومخالفة الهوى الحق بالفعل وجب ان
يبادر بفعل المنعصر عاصيا بالتعجب كان استعمال النجاسة في بدنه بغير علمه خروجا
من المعصية وان لم يكن عاصيا به فلهذا الصلاة ويتدب ان يجعله فيها عدى ذلك
وظاهر كلامه انه لا فرق بين المغلظة وغيرها وهو كذلك وان قال ان تركه ينبغي وجوب
المبادرة بالمغلظة مطلقا قال الاسنوي والعاصي بالجناية يحتمل الحاقه بالعاصي بالتعجب
والتعجب خلافه لان الذي عصى به هنا ملتبس بخلافه ثم اذا غسل قد المتنجس قليلا
في الغرغرة ليغسل كلما في هذا الظاهر ولا يطلع طعنا ما ولا شرابا قبل غلته لئلا يكون
اكل النجاسة نقله في المجموع عن الشيخ ابي محمد الجويني واقره ويعمل من شراب غسلا
الكلية ستان اصابته في الاول والاخرى في السبع والاربعين غسله في النجاسة ما
استعمل في واجب لانه اما المستعمل في مندوبها فطهور وما غسل به نجاسة معفو
عنها كقليل الدم فالظاهر كما قال ابن النقيب انه كفالة الواجب **باب**

التيتم هو لغة القصد يقال تيتمت فلانا او تيتمت وتاممت وامتمت اى
قصدته ومنه قوله تعالى لا تيتموا الخبيث منه تنفقون وقوله الشاعر
فما ادري اذا يميت ارضا اريد الخير ايها يليني الخير الذي انا بتغيده
امر الشر الذي هو يتغيثني وشرعا يصال التراب الى الوجه واليد بربا بغير الوضوء
او الغسل او عضو منها بشرائط مخصوصة وخصت بهذه الامت والاكثرون على انه
فرض سنة من الحجرة وهو رخصة وقيل عزيمة بجزم الشيخ ابو حامد قال والرخصة
انما هي اسقاط القضاء وقيل ان يتم لفقد الماء فعزيمة او بعد فرخصة ومنه ما يدل الخلاف
ما لو يتم في سفر معصية لفقد الماء فان قلنا رخصة وجب القضاء والافلا قاله في الكفاية
واجعلوا على انه يختص بالوجه واليد وان كان الحدث اكبر والاصد فيه قبل الاجماع
قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر فلا قولهم فيتموا صعيدا طيبا اى ترابا طهورا وقيل
ترابا حلالا وخبرهم جعلت لنا الارض كلها مسجدا وتحتها طهورا وغيره من الاخبار الاتي
بعضها في الباب **يتم الحديث والحب** والماء يضر النفسا ومن دلت ولما جافا
لخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
يا فلان ما منعك ان تصل مع القوم فقال اصابني جنابة ولا ماء فقال عليك بالصعيد
فانه يكفيك وفيها عن عمار بن ياسر قال اجبت فلم اجدا لما قمعتك في التراب
فاخبرت النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال انما يكفيك ان تقول بيديك هكذا ثم ضرب
بيديه الارض ضربة واحدة ثم نفصها ثم مع الشاك على اليسر وظاهر كفيده ووجهه قاله
في المجموع ومعنى قمعتك تدلكت وفي رواية فمرغت وهو معنى تدلكت انتهى قال شيخنا والا
تفسير قمعتك بتمرغت اذ هو معناه لغة ولا في هذه الرواية فمرغت في الصعيد كما
تمرغ الدابة وخرج بالحدث وما ذكره من المتنجس فلا يتم للنجاسة لان التيمم رخصة فلا
تجوز حمل ورودها ولو اقتصر المصنف على الحدث كما اقتصر عليه في الحائض لكان
اول ليشمل جميع ما ذكره في التيمم في الحديث كما اقتصر على ما ذكره في الحديث من عطف
الاخص على الاعمر انتهى وعلى حاله انما اقتصر على ما ذكره لان الاصل وحمل النص وادلا
فالمأمور بفعل مسنون لفعل جعده وعيد يتم ايضا كما ذكره في باب الجمعة وغيره قال

انها
جا
على
مور
رقة
مخ
ل

الاسنوي

الاسنوي والقياس ان المأمور بوضوء مسنون يتم ايضا كما في نظيره من الغسل وكذا
الميت يتم كما سياتي **اسباب** جمع سبب يعنى لواحد من اسباب والسبب ما يتوصل
به الى غيره واليتم في الحقيقة شئ واحد وهو العجز عن استعمال الماء للعجز اسباب ولو
عبر بما قدرته كان اول لكن هذا ظاهر وكفى ذكره تنجيسا للذهن **احد ما قلنا** **الحائض**
او شرعا لا لاية السابقة من فقد الشرع خوف طريقته الى الماء او بعده عنه او احتياجا الى اغنه
كما سياتي او وجد ما سبلا للشرب حتى قالوا انه لا يجوز ان يتكلم منه بقطرة ولا ان يجعل
منه في دواة ويحذركم الله ان لا تسبح الا الشئ مخصوصا بما لا يجوز له ان يتمم بتراب غيره
قال الدميري وهو مشكل لانه يودي الى انه اذا مر باراض الرى الموقوفة او المملوكة لا يجوز
التيمم بترابها وفيه بعد والمساحة بذلك يجوز وبها عرف فلا ينبغي ان يشك في جوازها بها
انتهى وهذا من الحلال المستند بقريته الحال فقد قال الاصحاب انه يجوز المرور بذلك غير اذا
لم يصطرط بالناظر سوسيا في ان شاء الله تعالى في الصلح خير من ذلك **فان يفتن المشرك** او للقيم
فالتعجب بالمشرك جري على الغالب **فقد** اى المأخوذ **يتمم بلا طلب** بفتح اللام ويجوز
استكانها لا يطلب ما علم عدمه عت كما اذا كان في بعض رمال البوادي وقيل لا بد للطلب
لان لا يقال للمزلم بطلب لمجد **وان توهه** قال الشارح اى وقع في وجهه اى ذهبه اى كونه
ذلك انتهى يعني يجوز ارجاءه والظن او مرجوحا وهو الوهم او مستويا وهو الشك فليس
المراد بالوهم هنا الثاني بل هو صحيح ايضا ويقدم انه يطلب عند الشك والظن بطريق الاصل
وانما حوّل الشارح ذلك ليعبر منه منطوقا وليس في ذلك كبير امر فقد قال تعالى ولا تتكلم
لها فولا تنهرها ويقدم منه النهي عن الضرب ونحوه بطريق الاصل **طلب** بعد دخول
الوقت وجوبا مما توهه فيه لانه يتم طهارة ضرورة ولا ضرورة مع الامكان وله
طلبه بوكيله الموثوق به حتى لو ارسل جماعة واحدا فطلب لم كفاهم ولو اذن قبل
الوقت لطلب له بعد الوقت كفى ايضا ولو اخبره فاسق ان الماء مكان معين يعينه
وان اخبره انه ليس به ما اعتده لانه العدم هو الاصل بخلاف الوجدان قاله الماوردي
والرويانى ما طلب غيره له بغير اذنه او باذنه لطلب له قبل الوقت او اذنه قبل
الوقت واطلق فطلب له قبل الوقت او شاك فيه لم يكف جزما فان طلب له في مسألة
الاطلاق في الوقت ينبغي ان يكف كظنيره في المحرم بوكيل جلا يعقد له التماس ثم رأت
شيخنا انه على ذلك **رحله** بان يفتش فيه ان لم يتحقق العدم فيه وهو منزل الشخص
من حجر او خشب او نحو ذلك ويطلق ايضا على ما يستصحب من اثاث وجمع في الكثرة
على حال وفي القلة على ارجل **ورفته** بتشديد الراء اسموا بذلك لارتفاق بعضهم
وهو الجماعة ينزلوه جملة ويحولون جملة والماد بهم المنسوبون اليه ولا يجبان لطلب
من كل واحد بعينه بل يكفيه ان ينادى ندا عاما فيهم بنفسه او ما ذونه كما سريان
يقول من معناه ما يبيعه او يوجد به او نحو ذلك ويستوعبهم اذ اكثر والالا ان يضيق
الوقت عن تلك الصلاة وقيل يستوعبهم وان خرج الوقت وقيل لا ان يضيق الوقت
عن ركعة **ونظروا اليه** من الجهات الاربع ان لم يجد فيه فاما ذكر الى الحد الا في **كان**
مستوم من الارض وخصص موضع الخضر واجتماع الطيور من زيد احتياط ولا يلزمه
المشئ وقيل عشي قدر غلوة سهم **فان احتاج الى شدة** بان كان ثم وهذه اوجمل او

مقول

خوذلك **تردد** ان آمن نفسا وما لا وعضوا واختصاصا بمحرمات وانقطاعا
عن رفقته ولم يضق الوقت عن تلك الصلاة الى حد تسع استغاثت بان يسعها
رفقته لو استغاثت بم مع ما هم فيه من تشاغلهم باشغالهم وتفاوضهم في قولهم
وهذا هو مراد المصنف بقوله **قدر نظره** اي في المستوى والشرح الصغير بقوله
سم اي غاية رمية وهذا يسمى حد الغوث قاله في المجموع وليس المراد ان يدور الحد
المذكور لان ذلك كثر ضررا عليه من اتيان الما في الموضع البعيد بل المراد ان يصعد
جيلا او نحوه بقربه ثم ينظر حواله اتم ويقال حوله بلا الف وحوله وحواله
بزيادة الف وهذا مراد من غير التردد اليه فان لم يامن على شيء مما ذكر سواء اكثر المال
ام قل او ضاق وقت الصلاة بان لم يبق منه ما يسعها لم يجب التردد للضرر وللوجوه
في انقطاعه واخراج بعض الصلاة عن وقتها بخلاف واحد الما لو خاف فوات الوقت
لو تضا فانه يجب عليه الوضوء ولا يتم لانه ليس بقا قد لما **فان لم يجد** ما بعد
البحث المذكور **يتم** حصول الفقد ولا يضر تاخير التيمم عن الطلب اذا كان في الوقت
ولم يحدث سبب يحتمل معه وجود الما **فان لم يجد** طلب كما مر و **مكث** بضم الكا وفحها
موضع ولم يتيقن عدمه ولم يحدث ما يحتمل معه وجود ما **فان لا يصح وجوب**
الطلب لما بطرا مما يجوز الى التيمم مستانف كحدث و فريضة اخرى لانه قد يطلع
على خوفه عليه او يجد من يذله عليه و فيا ساعا على اعادة الاجتهاد في القبلة ولكن
يكون طلبه هذا اخذ من الاول والثاني لا يجب لانه لو كان هناك ما لظفره بالطلب
الاول فلو تيقن عدمه في موضع بالطلب ولم يحتمل ما يحدث معه وجود ما لم يجب
الطلب منه على الصحيح فان انتقل الى مكان اخر او حدث ما يحتمل معه وجود ما
كطلوع ركب واطباق غمامة وجب الطلب قطعا وقوله **فلم يمت** موضعه مزيد
على المحرم من غير تيمم **فلم يمت** متا فرج **ما** في حد القرب وهو ما **بصلته المسافر**
لما كاحتطاب واحتشاش مع اعتبار الوسط المعتدل بالنسبة الى الوعورة
والسهولة والصيف والشتا وهذا فوق حد الغوث الذي يقصده عند التيمم قال
محمد بن يحيى لعنه يقرب من نصف فرسخ **رجب قصده** اي طلبه منه لانه اذا كان يسعي
اليه لا شغاله الذي يوجب فليعبادة اولي هذا **ان لم يجد ضرر نفسا او عضوا وما**
لا يجب بذله في تحصيل الما ثلثا او اجرة او انقطاعه عن رفقته يتضرر بخلافه فنههم
وكذا ان لم يتضرر على الاصح لما يلحقه من الوحشة او خروج الوقت **فان خاف** ما ذكره
كان الما محل **فوق ذلك** المحل المتقدم وهذا يسمى حد البعد **يتم** ولا يجب عليه الطلب
لما قيد من المشقة والضرر ولو كان في سفينة وخاف لو استقى من البحر على شيء مما تقدم
فانه يتم بخلاف من معه ماء ولو تضا به خرج الوقت فانه لا يتم لانه واحد الما
كما مر وخرج بالمال الاختصاصات وما لا يجب بذله الى اخره ما وجب بذله فلا يمنع
الطلب وهذا خلاف ما مرقى توهم الما التيقن وجود الما ثلثا او اجرة او انقطاعه عن رفقته
وقع في المجموع من اجاب الطلب مع الخوف على القدر المذكور في موضع ومن المنع في اخر
ولو انتهت المنزلة في اخر الوقت والما في حد القرب ولو قصده خرج الوقت لم يجب عليه
قصده خلا للرافع في وجوده اما المقيم فلا يتم وعليه ان يسعي الى الما وان فات به

الوقت

الوقت قال في الروضة لانه لا بد من القضا اي لتيممه مع القدرة على استعمال الما
فلا يرد جواز التيمم للبرد مع وجوب القضا وظاهر هذا انه لا فرق بين طول
المسافة وقصرها وهو كذلك اي حيث لا مشقة عليه في ذلك كما يرد من القوت
وان التعبير بالمسافر والمقيم فيما اذا خاف فوت الوقت لوسعي الى الما جري على
الغالب وانما الحكم منوط بحمل الغلب فيه وجود الما سيما في **فلم يمت** اي وجود الما
اخر الوقت مع جواز التيمم في ثلثه **فان تظن** **افضل** من تعجيل التيمم لان الوضوء
هو الاصل والاكمل فان الصلاة به ولو اخر الوقت افضل منها بالتيمم اوله ولا
فرق في ذلك بين ان يتيقن وجوده في منزله اي بان ياتي له الما وهو فيه او لا خلافا
لما ورد في وجوب التأخير فيما اذا يتيقن وجوده في منزله وقد يكون التعجيل افضل
لعوارضه كان كان يصلي ولا الوقت بستره ولو اخر لم يصل بها او كان يصل في اوله
في جماعة ولو اخر صل منفردا او كان يقدر على القيام ولا الوقت ولو اخر لم يقدر على ذلك
فالتعجيل بالتيمم في ذلك افضل فان شك في وجوده اخر الوقت **او ظنه** بان ترجع عنده
وجوده اخره **فتعجيل التيمم افضل** على المذهب في الاولى وفي الثانية لان فضيلة
التقدم بحقيقة بخلاف فضيلة الوضوء والثاني للتأخير افضل لما مر وحمل الخلافا اذا اقتصر
على صلاة واحدة فان صلا ولا الوقت بالتيمم وبالوضوء في ثلثه فهو النهاية في احراز
الفضيلة فان قيل الصلاة بالتيمم لا يجب اعادة بها بالوضوء اجيب بان محله فيمرك
يرجى الما بعد بقرينة سياق كلامهم اما اذا ترجع عنده الفقد او تيقنه اخر الوقت
فالتعجيل افضل جزما ومثلا ذلك في هذا التقصيد ما وصل ولا الوقت منه هذا واخر
الوقت في جماعة وقال المصنف ينبغي ان يقال ان فحشا للتأخير فالقديم افضل وان خف
فالتأخير افضل انتهى والمعتد الاول والمسا فر القصر وان يتيقن الا فاستلخر الوقت
لوجود السبب حين الفعل ولا ينتظر من اخره على غير لا يمكن ان يتيقن منها الا واحد
وقد تنا وبها جمع او ثوب لا يمكن ان يلبس الا واحد واحد وقد تنا وبه عراة او مقام
لا يسع الا فاما واحدا وقد تنا وبه جمع للصلاة فيه علم ان نوبته لا تحصل الا بعد الوقت
بل يصل فيه متيمما وعاريا وقاعدا ولا اعادة عليه لعجزه في الحال وجنسه غير
نادر وينتظر نوبته اذا توقع انتهاء الما في الوقت وادراك الجماعة اولي من تثليث
الوضوء وسائر ابد فاذا خاف فوت الجماعة بسلام الامام لو اتم الوضوء با دابة
فادراكها اولي من اكمالها وادراك الركعة الاخيرة لا غيرها من الركعات اولي من ادراك
الصفة الاولى ليدرك فضل الجماعة اتفاقا اما غير الاخيرة فادراك الصفة الاولى اولي
منها ولو ضاق الوقت او الما غرس سن الوضوء وجبا لقتصاره على فرايضه كما قاله
المصنف في شرح النية ولا يضره البدوي النقلة للتطهير بالماء التيمم **ولو وجد ما**
صالحا للفعل **لا يكفيه الا ظاهر وجوب استعماله** في بعض اعضائه مرتين ان كان
حدثا اصغرا ومطلقا ان كان غيره كما يفعل من يغسل على يده خيرا للصحيين اذا امرتكم باسم
فانوا منه ما استطعتم ولا قد غلب بعض اعضائه فلم يقط وجوبه بالعجز الباق
كما لو كان ذلك البعض معدوما او جرحا والثاني يقتصر على التيمم كما لو وجد بعض
الرقية في الكفارة فانه لا يجب عليه اعتناقه ويعد الى الصوم وفرقا لاول بان بعض

الرقبة لا يبي رقبته وبعض الما يسمى ما لان الله تعالى نكر الما في سياق النفي فاقترضنا انما
جد ما يسمى ما **ويكون** استعماله **قيل** التيمم عن الباقي لقوله تعالى فلم تجذوا ما قيموا
وهذا واحد اما اذا الرجد ترايا فالأصل القطع باستعماله اما ما لا يصلح للقول
كقيل او برذ لا يذوب فالأصل القطع بان لا يجب مسح الرأس به اذ لا يمكن هاهنا
تقديم مسح الرأس فتقرا ما في عبارة المصنف مموزة منونة لا موصولة ليلاليرد
عليه ذلك ولو لم يجد الا نرا بالايكفيه فالمذهب القطع بوجوب استعماله ومن به
نجاسة ووجد ما يغسل به بعضها وجب عليه الحديث المتقدم او وجد ما وعليه
حدث أصغرا والكبر وعلى بدنه نجاسة ولا يكفي الا احدها تعيين النجاسة لان ازالتهما
لا بد لها من غسل وضوء الغسل وظاهر هذا انه لا فرق فيه بين المسافر والمقيم كما
هو ظاهر كلام الروضة وافق به البغوي وقال القاضي ابو الطيب محل تعيينه لها في المسافر
أما المقيم فلا لانه لا بد له من الاعادة لكن النجاسة اولى وجري على ذلك المصنف في تحقيقه
ومجوعه والاول اوجه وجب غسل النجاسة قبل التيمم فلو تيمم قبل ازالتهما لم يصح كما
صح في الروضة والتحقيق باب الاستحباب لا التيمم للاجادة ولا ابا حنيفة مع المانع فاشبه
التيمم قبل الوقت وصح في الروضة والمجوع هنا الجواز والاول هو الراجح فانه المنصوص
في الامر كما في الشامل والبيان والدخاير والاقيس كما في البحر **وجب** في الوقت **شراؤه**
اي الما وان لم يكنه وكذا التراب كما صرح به الحنابلة **ممن** وهو على الاصح ما تنتمي اليه
الرجعات في ذلك الموضع في تلك الحالة **قال** الامام والاقرب على هذا لا تعتبر الحالة التي يتيمم
فيها الامر الى سد الرمق فان الشربة قد تشتري حينئذ بنائيراي ويبعد في الرخصه اجاب
ذلك **قال** السبكي ومولحق وقيل يعتبر بذلك الموضع في غالب الاحوال وقيل يعتبر بقدر اجرة
نقله الى الموضع الذي فيه الشخص هذا اذا كان قادرا عليه بنقله او غيره فلا يجب عليه شراؤه
بزيادة على ذلك وان قلت لكن ان يبيع فيه لاجل زيادة لا يقدح في ذلك لاجل وكان موسرا
والاجل ممتد الى موضع ماله وجب الشرا لا لاذك لا يخرج عن مثل ما ينبغي له
ان يشتريه اذا زاد على ثمن مثله وهو قادر على ذلك والى الاستقنا كالدلو والرشا اذا
بيعت او اجرت يجب تحصيلها اذا لم تزد على ثمن مثله في البيع واجرة مثلها في الاجارة
الا ان يحتاج اليه اي الثمن **لدين** عليه ولو موجلا كما قاله ابن الرقبة وقوله **مستغرق**
لا حاجة اليه لان ما يفضل عن الدين غير محتاج اليه فيه ولكنه ذكره زيادة ايضاح **او**
مؤنة سفره مباحا كانا وطاعة ذهابا وايابا والمؤنة هي المذكورة في كتاب الحج **او نفقة**
حيوان محترم سواء كان ادبيا ام غيره ولا فرق بين ان يحتاجه في الحال او بعد ذلك ولا
بين نفسه وغيره من مملوك فمروجة ورقيق ونحوهم مما يحتاج انقطاعهم وان لم يكونوا معه
وكا النفقة ساير المومن حتى المسكين والمخادم كما صرح به ابن حجر في التجر يد بخلاف الدين لا بد ان
يكون عليه كما مر اذ لا يجب عليه ادا دين غيره ودخل في نفقة الحيوان نفسه ورفيقه ودوا
سوا فيه العاقر والمج وخروج بالمحترم الحربي والمرد والزان المحض وتاركة الصلاة
والعلي الذي لا نفع فيه ووقع المصنف فيه اذ لم يكن عقرا تناقضا قال في الممان ومذهب
الشافعي جواز نفقة فقد نص عليه في الامم وحرمه ابن المقري في الاطعمة وسيأتي تحريمه ان
شا الله هناك **فسر**ع لو احتاج واجد من الما الى شراسته للصلاة قدم ماله وام النفع
بها

انه

بها ولو كان معه ما لا يحتاج اليه المعطر واحتاج الى ثمنه في شئ ما سبق حازله
التيمم كما في المجوع ولو وجد ثوبا يمكن تحصيل الما منه في الدلو ولو مع شدة او بادلا
في البر وعصره ونحو ذلك وجب ان لم يزد نقصا نه على الاكثر من ثمن الما واجرة
مثل الجبل قال في المجوع قال الماوردي ولو عدم الما وعلم انه لو حفر حمله وصل اليه
فان كان يحصل بحفر قريب لاسقة فيه وجب الحفر والا فلا قال في المجوع ولو كانت
ما لك يحتاج اليه في المنزل الثاني وثم من محتاج اليه في الاول فهل يقدم الاول ام
الما لك او الثاني لتحقيق حاجته في الحال وجهان والراجح الثاني كما يعلم مما ياتي في الاطعمة
انتموه هل تدفع قهرا شاة الغير الذي لم يحتج اليها كالعبد المحترم المحتاج الى الطعام وجهان
في المجوع عن القاضي هنا احدها وعلى نقله عن القاضي اقتصر في الاطعمة نعم كما ما فيلزم
مما لكها بذل الما له والثاني لان الشاة حرمة ايضا لانها ذات روح والاوجه الاول
ولو ذهب له ما او اقرضه او اعير له او نحوه من الة الاستقنا في الوقت **وجب**
عليه **القبول في الاصل** اذ لم يمكنه تحصيلها بشرا او نحوه لان المساحة بذلك غاية فلا تنظم
فيه المنفعة فلو حاله وصلى متمماته ولم يزد من الاعادة الا ان يتغير الوصول اليه بتكلف
او غيره وحالة تيمم فلا تكرر الاعادة والثاني لا يجب قبول الما المنفعة بالثمن ولا قبول
العارية اذ اذا زادت قيمة المستعار على ثمن الما لا بد قد يتلفه في غير الما دون فيه فيضمن
زيادة على ثمن الما اما تلفه في الما دون فيه فانه لا ضمان فيه وعلى الاول لا يجب عليه
سوا الما الهبة والعارية على الاصح اذ الما محتج واهب الما والمعير اليه وضاق الوقت
عن طلب الما لا بد حينئذ يبعد واجد الما ولا تعظم فيه المنفعة وهذا فارق عدم وجوب
انقاب الرقبة في كفارة فان احتاج اليه الواهب لعطش حالا او مالا او غيره حالا
او اتسع الوقت لم يجب انقابه كما اقتضاه كلامهم ونقله الزركشي عن بعضهم واقره
وفي المجوع انه لا يجب على ما لك الما الذي لا يحتاج اليه بذله لطهارة المحتاج اليه ببيع
او هبة او قرض في الاصح فان قيل لم وجب عليه قبول قرض الما ولو لم يجب عليه قبول
ثمنه وهو موسر به مال غايب كما سياتي اجيب بان انما يطالب بالما عند الرجوع
وحينئذ هو من الخروج عن العهدة كذا وجهه الراجح فان قيل ان اريد وجدان الما
فقد نصرتا فعلى انه اذا تلف الما في مفارقة ولقيه ببلدان الواجب قيمته في المفارقة
وان اريد قيمته فقيمته وثمنه الذي يقضه اياه سوا في المعنى فاذا افرق واجب
بان انما او جينا على المتلف ذلك لتعديده واما المقترض فلم يأخذه الا برض من مال له
فيبد منه مطلقا سواء ارد في البلدان في المفارقة وقابعا عهدة القرض ان يبد منه
رد المثل ولهذا يقول في عقد القرض اقترضت هذا واخذه بمثله فلما لا بد دخل
على ذلك ووطن نفسه عليه ومع التصريح بذلك فلا يغفل عن المقترض فيما هو عقد ارفا
وايضا لو قلت انه يلزم المقترض رد القيمة حيث تكون اكثر من المثل لدخل ذلك
في تهيئه صل الله عليه وسلم عن القرض الذي يجز منهفعة **ولو وهب ثمنه** اي الما او ثمن
الذ لا استقنا او اقرض ثمنه ذلك وان كان موسرا بما لا غايب فلا يجب قبوله بالاجماع
لعظم المنفعة ولو من الوالد لولده **ولو نسيه** اي الما **في رحله او اضله** **فقد**
عده بعد اعمار الطلب وغلب على ظنه ففقد هذا تفسير اضلاله لان النسيان لا يقال

فيه ذلك واذا غلب على ظنه فقد **تيسر** في الحائض وصل ثمر تذكره في النسيان وهو
في الاضلال **قضى الاطهر** انه في الحالة الاولى واجد الماء ولكنه قصر في الوقوف عليه
فيقضي كما لو نسي ستر العورة وفي الثانية عندئذ لا يدوم والثاني لا قضاء عليه في
الحائض لان النسيان في الاول عذر حال بينه وبين المأفاهة ما لو حال بينهما سبع ولا نه
لم يفرط في الثانية في الطلب ولو نسي ثمن الماء او بيرا او الماء الاستفا كما خشي بعض المتأخرين
فالحكم كذلك **ولو اضل رجلا** بسبب ظلمة او غيرها فتيهم وصل ثم وجده وفيه الماء قائم
يعني في الطلب قضي لتقصيره وان اعز فيه **لا** قضا اذا ما معد حالا لتيهم وفارق
اضلاله في حله بان تخيم الرفقة او سع غاليا من تخيمه فلا يعد مقصرا ويؤخذ منه كما
قال شيخنا ان تخيمه ان اتسع كما في تخيم بعض الامرا يكون تخيم الرفقة ولو ادرج الماء
في حله ولم يشعر به او لم يعلم بغير خفية هناك فلا إعادة وكان الاولى تأخيرها تين
المستحبين الى اخر الباب عند ذكر ما يقضي من الصلاة فانه الكلام لان في الاسباب المبيحة
ولو تخيمه اضلاله عن القافلة او عن الماء او لغصب ما به فلا إعادة بلا خلاف ذكره في
المجموع **فروع** لو اتلف الماء في الوقت لغرض كثيره وتنظيفه وتغيير محتده لم يعص
للعذر او اتلفه عشا في الوقت او بعده عصى لتغير طبعه باتلاف ما تعين للطهارة ولا إعادة
عليه اذا تيمم في الحائض لانه تيمم وهو فاق للماء اما اذا اتلفه قبل الوقت فلا يعصى من
حيث اتلاف ما للطهارة وان كان يعصى من حيث انه اضاعة مال ولا إعادة ايضا لما
مرو لو باعد او وهبه في الوقت بلا حاجة له ولا المشتري والمتب كعطش لم يصح بيعه
وه هبته لانه عاجز عن تسليمه شرعا لتغيره للطهر وهذا فارق صحة هبته من لزومه
كفارة او ديون فهو ما يملكه وعليه ان يترده فلا يصح تيممه ما قدر عليه لبقائه على
ملكه فان عجز عن استرداده تيمم وصل وقضى تلك الصلاة التي فوت الماء في وقتها لتغير
دون ما سواها لانه فوت الماء قبل دخوله وقتها ولا يقضي تلك الصلاة بغيره في الوقت
بل يوخز القضا الى وجود الماء او حاله يسقط الفرض فيها بالتيمم ولو تلف الماء في يد المشتري
او المشتري ثم تيمم وصل فلا إعادة عليه لما سلف وبضمنه الماء المشتري دون المتب لانه
فاسد كل عقد صحيح في الضمان وعدمه ولو مرعاه في الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه
طلبه ثم تيمم وصل اجزاه ولا إعادة عليه لما تقدم ولو عطشوا وليت ما شربوه وبمويه
وضمنوه للوارث بغيره لا غرمه وان كان مثليا اذا كانوا بيرة للماء فيها قيمة ثم رجعوا
الى وطنهم ولا قيمة له فيه واراد الوارث تغريمهم اذ لو ردوا الماء كان اسقاطا للضمان
فان فرض الغرم مكان الشرب وزمانه غرمه مثله كسائر المثليات ولو اوصى بصرف ماء
لاولى الناس وجب تقديم العطشان المحترم حفظا للمصلحة ثم الميت لان ذلك خافعة امره
فان مات اثنان وجد الماء قبل موتهما قدم الاول لسبقه فان ماتا معا وجعل السابق
او وجد الماء بعدهما قدم الافضل لا فضلية بغلبة الظن تكون اقرب الى الرحمة لا بالحرية
والنسب ونحو ذلك فان استويا اقرع بينهما ولا يشرط قبول الوارث له كالتفريط لظهور
في المتجسس لا تظهره لا بد له من الحائض او النفس لعدم خلوها عن النجس غاليا ولغلبة حدثها
فان اجتمعتا قدم افضلهما فان استوتا اقرع بينهما ثم الجنب لان حدثه اغلظ من حدث
المحدث حدثا اصغر نعم ان كفى المحدث دون المحدث اولي الله برتفع به حدثه كما لا

دون الجنب فان قيل هلا غرق في النجاسة بين المخلطة وغيرها فقدم من عليه نجاسة
مغلظة على غيرها كما تقدم لما يضر على الجنب اجيب بان مانع النجاسة شيء واحد
ومانع الحيض ينزع على مانع النجاسة **الثاني** من اسباب التيمم **احتياج** بالبناء للمفعول
اليد اي الماء العطش حيوان **مختوم** من نفسه او غيره ولو كانت حاجته لذلك لا اي
في المستقبل صونا للروح او غيرها عن التلف لان ذلك لا يدل له بخلاف طهارة الحدث
والعطش المبيح التيمم معتبرا بالخوف المعتبر في السبيل لا في فجب عليه حينئذ ان تيمم
مع وجوده ولو تزود والماء وساروا على العادة ولم يمت منهم احد وجب القضاء
كما في فتاوى البغوي لان مات منهم من لو بقي لم يفضل من الماشي ولا ان جدوا في السير
على خلاف العادة بحيث لو مشوا على العادة لم يفضل شيء ولا يكلف ان يستعمل الماء في
الطهارة ثم يشرب المتعطل في ذلك لانه لنفسه تعافه ولا ان يشرب المتعطل النجس من
الماء وينتظر بالطاهر لا يجوز له شرب النجس كما صح في المجموع خلافا لبعضه
المتأخرين بخلاف الدابة فانه يكلف لها ذلك لانه لا تعافه وخرج بالمحترمة غيره كما
مرقايا لولي العاقي في فتاويه قول الفقهاء ان حاجة العطش مقدمة على الوضوء ينبغي
ان يكون مثلا لا يلحق بحاجة البدن لغير الشرب كالاحتياج للماء لعجزه دق قولك
سوق وطلع طعام لم يجر وغيره انتهى وهذا قول ابن المتري في روضه ولا يخبره
اي الماء الطبخ وبلكا على وقتي نتي وجب ان يقدم شرا الماء لعطش بهيمة المحترمة
على شرايد لطيره فان وجد من يبيعه الماء العطش بغيره لزمه شراؤه فلو امتنع البائع
من بيعه الا بزيادة على القيمة فاشتراه العطشان كارهها لزمه الزايد ان عقد صدر
من اهله في حله ولا لعطشان اخذه من مالكه ففرا ان امتنع من بذله ببيع او غيره لا اخذه
منه ما لك عطشان لان الماء كالحق يبقا بمجته قال في المجموع واذا عطش العاصي بسفرة
ومعه ما لم يجز له التيمم حتى يتوب **الثالث** من اسباب التيمم **مرض** **خاف**
معد من استعماله اي الماء **منه** **عضو** بضم العين وكسر هاءان تذهب كاللعن والخبر
او تنقص كضعف البصر او الشم لعموم قوله تعالى وان كنتم مرضا لاية قال ابن عباس
نزلت في المريض يثاذي بالوضوء وفي الرجل اذا كانت به **مرض** في سبيل الله او
القروح او الجذري فيجنب فيخاف ان يغسل ان يموت فيتيمم اسناده حسن والاصح
وقعه عليه وفهم من عبارة المصنف ان خوف فوت النفس والعضو كذا من باب اولي
وصرح بهما في المحرر ولو كان مرضه يبيرا او لم يكن به مرض فحاشا حدوث مرض
مخوف من استعمال الماء تيمم على المذهب او يخاف شدة الضنا قال في المجموع هذا ان لم
يعص بالمرض فان عصى به لم يصح تيممه حتى يتوب فان قيل قول المصنف مرضه ليس
وجود المرض شرط بل الشط ان يخاف من استعمال الماء ما ذكر كما تقر اجيب بان الغالب
ان الخوف انما يحصل مع مرضه مع هذا القول ان يخاف من استعماله كذا كانه اولي
وكذا بطل البر بفتح الباء وضما اي طول مدته وان لم يزد الا لم وكذا زيادة العلة وهو
افراط الام وكثرة المقدار وان لم تطل المدة **او الشئ الفاحش** كسواد كثير في
عضو ظاهر في الاطهر فيها لان ضرر ذلك فوق شئ المثل ولا نديشه الخلقة ويبدو
ضرره والماد بالظاهر كما قال الرازي ما يبدو وعند المنة غالبا كالوجه واليد

وقيل ما لا يعد كشفه هتكاً للمروة وقيل ما عدى العورة والثين الاثر المستكر
من تغير لون ونحول واستحشاف وثقرة تبقى ولحمة قال الرازي في اثنا العيات
والثاني لا يتمم لذلك لا تنفك التلف وقد روى عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً فقير
المرضى الآية بالذي يخاف معه التلف وعلى الاول ما يتمم ان اخبر بكونه يحصل
من ذلك ويكون مخوفاً فيما تقدم طبيب مقبولاً الرواية ولو عدا او امرأة او عرف
هو ذلك من نفسه والا فلا يتمم كالحزم في التحقيق ونقله في الروضة عزاً على السني
واقره وهذا هو المعتقد وحزمه البغوي بانه يتمم قال الاسنوي وبذلك ما في شرح
المذهب في الاطعمة عن نصا لشافعي ان المضطر اذا خاف من الطعام الحضرة لم يمسسه
خازله تركه والاستعمال المنيعة انتهى ففرق بيني بان ذمته هنا اشغلت بالطهارة
بالماء فلا تبرا من ذلك لا بدليل ولا كذلك كل الميتة وخرج بالفاحش البير قليل سواء
واثر جدرى وبالمظاهر الفاحشة الباطن فلا اثر لحوت ذلك واستشكله ابن عبد اللام
بان المتطهر قد يكون رقيقاً فنقص قيمته نقصاً نافحاً فكلية لا يباح له التيمم مع اباحه
فيما لو امتنع المالك من بيع الماء لزيادة ييرة وكذا لو كان خرافاً فالفلس مثلاً هوون على
النفوس من اثر الجدرى على الوجه ومنه شين الفاحشة الباطن لا سيما الشاة المقصودة
للاستمتاع واجيب بان الخراف في الزيادة بحق خلافة في نقص الرقيق وان اوجب
استعمال الماء المشر إذا لم يجد غيره وان كان يخشى منه البرص لا يحصول البرص غير
محقق وان تغويت الماء لما يوشى اذا كان سببه تحصيل الماء لاستعماله والا لا شى
نقص ببله بالاستعمال ولا قابلية واما الشين فاما يوشى اذا كان سببه الاستعمال
والضرر المعتبر في الاستعمال فوق الضرر المعتبر في التحصيل ويشهد له ما مر من انه
لو خاف خروج الوقت بطلب الماء تيمم ولو خاف خروج وجه بالاستعمال لا يتم
البرد في باحة التيمم كبرص اذا خيف من استعمال الماء العجوز عن تخينه او عما يدر
به الاعضاء بعد استعماله ما تقدم له عمرو بن العاص تيمم عن جنابك خوف الهلاك من
البرد واقره صلى الله عليه وسلم على ذلك رواه ابوداود وصححه الحاكم وابن حبان **واذا**
امتنع استعماله اي الماء اى وجوبه في عضو من محل الطهارة لخوم مرض او جرح
ان لم يكن عليه سائر وجب التيمم جزماً لا يلبقى موضع العلة بلا طهارة فيمرا التراب
ما امكن على موضع العلة ان كان محل التيمم وعرف التيمم بالالف واللام اشارة للرد
على من قال ان العلماء انهم التراب على محل العجوز عنه **وكذا يجب غسل الصبي** بقدر الامكان
على المذهب لما رواه ابوداود وابن حبان في حديث عمرو بن العاص قد رواه ابوهما انه
غسل معاطفة وتوضا وضوءه للصلاة ثم صلى ثم قال اليه في معناه انه غسل ما امكنه
وتوضا وتيمم للباقي والطريق الثاني في وجوب غسله القولان فيمن وجد من الماء ما لا يكفي
ذكر ذلك في المجموع وذكر في الدقايق انه عدل عن قول المحرر وغسل الصبي والصحيح انه
يقم الى ما في المنهاج لانه الصواب فانا التيمم واجب قطعاً لا في الروضة لئلا يبقى
موضع الكسر لا طهر وقال لم ارج خلافاً في وجوب التيمم لاحد من اصحابنا وبطلان
في غسل الصبي المجاور للعليل في موضع خرقة مبلولة بقرية وبخامل عليها ليتغسل بالمتن
منها ما حو اليه من غير ان يسيل اليه فان لم يقدر على ذلك بنفسه استعان ولو بلجرة فان

قائمة ابن العاص
اتيمم بالالف واللام
لم تثبت اليه بعد الص
والا لحيث

تغنى

تغنى فوالجوع انه يقضى فغير من كلامه انه لا يجب مع موضع العلة بالماء وان لم
يخف منه وهو كذلك كما نقله الرازي عن الآية لان الواجب انما هو الغسل قال
وفيه نص بالوجوب انتهى فيمن غاب السج لئلا لا يجب عليه وضع سائر على العليل
ليتم على السائر لان السج رخصة فلا يلزمها وجوب ذلك **ولا ترتب بينهما** اي التيمم
وغسل الصبي **المذهب** ونحوه كالحايض وكذا الاغسال المستون لان التيمم يدل على
غسل العليل والمبدل لا يجب فيه الترتيب فكذا بدله ولو قال ولا ترتب بينهما للغسل
لشمل ما قدرته فان قيل هل اوجب تقدم غسل الصبي كوجود ما لا يكفي احب بان
العجز هناك انما هو التيمم لفقد الماء فلا يجوز مع وجوده وهذا الصبي للعدوه موجوده
بل لنقصه انه ينبغي ان يبدأ بالتيمم ليزيل الماء اثر التراب **فان كان** من يد العلة
محدثاً اصغر فالاصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل لاعتبار الترتيب
في الوضوء فلا ينتقل عن العضو المعلوم الا بعد كمال طهارته اصله وكذا ويقدم ما شا
من الغسل والتيمم في الوضوء الواحد وسحب تقدم التيمم على غسله هنا ايضا كما في المجموع
والثاني يجب تقدم غسل المقدور عليه من الاعضاء كلها المأمور في الحب والثالث تحريك الحب
فان خرج عضو اي احدث او امتنع استعمال الماء فيها لغير جرحه **فيمسح**
بجانبه على الاصح وهو اشتراط التيمم وقت غسل العليل لتعادل العليل وكل من
اليدين والرجلين لعضو واحد ويجب ان يجعل كل واحدة كعضو فان كان في اعضاء
الاربعة جراحة ولم تتح فلا بد من ثلاث تيممات الاول للوجه والثاني لليدين والثالث
للرجلين والراس يكفي فيه مسح ما قل من كماله كما مر فان عت لراسه فاربعة وان عت الاعضاء
كلها فتمم واحد عن الجميع لسقوط الترتيب بسقوط الغسل قال في المجموع فان قيل اذا كان
الجراحة في وجهه وبه وغسل صبي الوجه او اجاز تو الى تيممها فله لا يكفي تيمم واحد
كن عت الجراحة اعضاءه فالجواب ان التيمم هنا في طهر تحتم فيه الترتيب فلو كفاه
تيمم واحد حصل تطهير الوجه واليد في حالة واحدة وهو مستنوع بخلاف التيمم عن
الاعضاء كلها لسقوط الترتيب بسقوط الغسل انتهى وفيه كلام ذكرته مع الجواب عنه في
شرح التنبيه ويؤخذ من القليل المذكور ان الجراحة لو عت الوجه واليدين كلاهما
تيمم واحد وكذا لو عتاهما والراس وهو ظاهر لسقوط الترتيب بسقوط الغسل **فان**
كان على العضو الذي امتنع استعمال الماء فيه سائر **كجيرة** لا يمكن نزعها كخوف مجذور
ما تقدم بيانه وكذا اللصوق بفتح اللام والشقوق التي في الرجل اذا احتاج الى تقطير
شيء فيها يمنع من وصول الماء للجيرة بفتح الجيم والجمارة بكسر هاء حب او قصب
يسوى ويشد على موضع الكسر او الخلع لينجبر وقال الماوردي الجيرة ما كان على كسر
واللصوق ما كان على جرح ومنه عصا يده القصد ونحوها ولهذا عبر المصنف بالسائر
لعمومه ومثل الجيرة واذا عسر عليه نزع ما ذكره **غسل الصبي** على المذهب لا تطهارة
ضرورة فاعتبر الايمان فيها باقضى المكن **وتيمم** لما روى ابوداود والدارقطني
باسناد كل رجليه ثقات عن جابر بن المشجوع الذي احتلم واغسل فدخل الماء تحت
فما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما كان يكفي ان يتيمم ويعصب على راسه خرقة ثم
يمسح عليها ويغسل ساير جسده **كما سبق** في مراعاة الترتيب في المحدث وتعدد التيمم

عند تعدد العلة وغير ذلك مما مر وفهم منه انه اذا امكن النزاع بلا حرج وجب وهو
كذلك قطعاً ونقل عن الامتثال لثلاثة عدم الوجوب وقد يفهم من قوله كما سبق الجزم بوجود
التيتم كالسلة قبلها وليس مراد اقصيه قولان مشهوران صرح بحكايتها التنبية
اظهرها انه يتم **وجوب مع ذلك مع كل جبر** التي يضر نزعها **عامة** استعمال الماء
ما امكن بخلاف التراب لا يجب مسحها به وان كانت في محله لانه ضعيف فلا يؤثر من وراء
حائل ولا يقدر المحرمة بل له الاستدانة الى الاندمال لانه لم يرد فيه توقيت ولا ن
السا تر لا ينزع الجنازة بخلاف الخف فيها واليتم المتقدم بدل عن غسل العضو العليل
ومسح السا تر بدل عن غسل ما تحت اطرافه من الصحيح كما في التحقيق وغيره وعليه يحل
قول الرافي انه بدل عما تحت الجيرة وقضية ذلك انه لو كان السا تر بقدر العلة فقط
او يارب يدو غسل الزايد كذا لا يجب المسح وهو كذلك فاطلا فقم وجوب المسح جري على الغالب
من ان السا تر ياخذ زيادة على محل العلة ولا يغسل **وقيل** يكفى مسح **بعضها** كالحف
والراس وشمع الجنب ونحوه من شاة والمحدث وقت غسل عليه ويشترط في السا تر
ليكن بما ذكر ان لا ياخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستسكاك ولو قدر على غسله بالقلطه
المتقدم وجب الجبر اذا امرتكم بامر فاقوا منه ما استطعت فان تعذرت ذلك امرتكم بما حو الي
الخرج ما بل لا فاضة كما في التحقيق وغيره والقصد كالحرج الذي يخاف من غلته ما مر
فيتم له ان خاف استعمال الماء وعصا بته كالصوق ولما بين حبات الجدي حكم
العضو الجرح ان خاف من غلته ما مر فاذا ظهر دم الغصادة من الصوق وشق عليه
نزعه وجب عليه مسحه ويعفى عن هذا الدم المختلط بما تقدمها المصلحة الواجب
على دفع مسدة الحرام قال الشيخ كوجوب تنجيس مصل الفرض حيث تعذرت عليه
القرأة الواجبة **فاذا اتم** الذي غسل الصحيح ويتم عز الباقي وادى فريضة **الفرض**
ثان وثالث وهكذا **ولنحدث** بعد طهارته الاولى **بعد الجنب** ونحوه **غسل** للمغسله
ولا مسحاً مسحه **ويعيد المحرور** غسل **ما بعد عليه** لانه لا يتم بدل عن غسل العليل
ولا ترتيب في حق الجنب بين غسل العليل وبين ما بعده بخلاف المحدث فاذا وجب عادة
تطهير عضو خرج ذلك لعضو عزان تكون طهارته تامة فاذا اتمها اعاد ما بعدها
كما لو نسي من لمعة **وقيل** **بما ان** اي الجنب ونحوه الغسل والمحدث الوضوء وهذا
مخرج من القول بوجوب الاستيناف على ما سمح الخفا اذا نزع لانه كلا منها طهارة مزية
من اصله وبدل فاذا بطل البدل بطل الاصل واستغرب في المجموع هذا الوجه فقال
انفتحت الطرق على عدم وجوب استيناف الغسل وقال الرافي فيه خلاف كالوضوء وهذا
ضعيف مترك **وقيل** **المحدث الجنب** فلا يحتاج الى اعادة غسل ما بعد عليه لانه انما
يحتاج اليه لو بطلت طهارة العليل وطهارة العليل باقية اذا تنقل بها وانما يعيد
التيتم لضعفه عزاد افرضه ان بخلاف من نسي لمعة فان طهارة ذلك العضو لم تحصل
قلت هذا الفاضل **والساعل** فيعيد كل منهما التيتم فقط وهل اذا كان التيتم
الاول متعدد اهل يعيده كذلك حتى لو يتم في الاول اربع تيممات يعيدها كلها ام لا اختلف
المتأخرون في ذلك والذي ينبغي اعتنا به كما قاله شيخنا ان يتيتم تيمما واحداً قال والذي قال
بالتعديد انما ياتي على طريقة الرافي لاجل الترتيب وخرج بقوله ولم يحدث ما اذا حدث

ما قلناه

فانه يعيد جميع ما مر قال في المجموع ولو اجب صاحب الجيرة لغسل وتيمم ولا يحل
نزعها بخلاف الخف والفرق ان في اجاب النزاع مشقة ولو اغتسل الجنب وتيمم
عن جرحه في غير اعضا الوضوء حدث بعد اذ فريضة من صلاة او طواف لم يطلبه
لانه وقع عن غير اعضا الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث فبوضوءه ويصل بوضوءه ما شاة
من النوافل ولو بركي بثلاث الراوي هو على طهارة بطل تيممه لزوال العلة ووجب غسل
موضع العذر جنباً كان او محدثاً ووجب على المحدث ان يغسل ما بعد موضع رعاية
للترتيب لانه لما وجب اعادة تطهير عضو لبطلانه خرج عن كون تيمم الطهارة اذا اتمه
وجب اعادة ما بعده كما لو اغفل لمعة بخلاف نحو الجنب ولا يستأنفان الطهارة وبطلان
بعضها لا يقتضي بطلان كلها ولو تيمم البرء بفتح الباء وضوءها فرفع السا تر فبطلت طهارته
لم يطل تيممه بخلاف تيمم الما فانه يبطله وان تيمم ان كان تيممه بوجوب الطلب
وتيمم البرء لا يوجب البحث عنه فاذا قيل قال في المجموع لو سقطت جبرته في الصلاة
بطلت صلاته وان لم يبرأ من الخلل فيشكك على ما هنا **اجيب** بان ما هنا محمول
على ما اذا لم يظهر من الصحيح ما يجب غسله بان لم يظهر منه شيء أصلاً بان يكون اللصوق
على قدر الجراحة وان يكون العليل بحيث لا يلزمه ان يبرأ التراب عليه وما هناك
على ما اذا ظهر منه ذلك ولو كان على عضوه جبرته ان فرفع احداهما لم يلزمه رفع
الاخرى بخلاف الخفين لان لهما جميعاً شرط بخلاف الجبرتين ذكره في المجموع
فصل في بيان اركان التيمم وكيفيته وغير ذلك مما سياتي **يتيمم بطلان**
وهو اسم جنس وقيل جمع واحدة تيممة ومن قوايد الخلاف ما لو قال لزوجتي انت طالق
بعدد التراب فعلى الاولى المطلقة وعلى الثاني يقع ثلاث كما سياتي ان شاء الله تعالى في محله
ظاهر لقوله تعالى فيتموا صعيداً طيباً قال ابن عباس هو التراب الطاهر وقال الشافعي
تراب له غبار وقوله حجة في اللغة وبوبه قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم
منه فان الاتياد من الدالة على التبعيض يقتضي ان يمسح شيء يحصل على الوجه واليد من
بعضه واجاب بعض الامة من لا يشترط التراب بان لا يبتدأ الغاية وضعفه
الفرع شري بان احداً من العرب لا يفهم من قوله القليل مسح برأسه من الدهن ومن الماء ومن
التراب الامعنى التبعيض والاذعان للحق احق من المراتى ويدل له من الاستقولة
صل الله عليه وسلم جعلت في الارض سجداً وتزينتها طهوراً رواه مسلم وهذه الرواى مبينة
للدرواية المطلقة التي فيها جعلت في الارض سجداً واسم التراب يدخل فيه الاصفر
والاعفر والاحمر والاسود والابيض **حرماً** ما يوكل سفها وهو الغراسا في **او يد او يد**
كما الطين الارمني بكسر الهمزة وفتح اليم اذا سحق لوقوع اسم التراب عليه والبطحاء
وهو تراب يميل الماء فيه دقاق حصي السبح بكسر الموحدة وهو ما لا يثبت اذا لم يغسل للبح
فان علاه لم يصح التيمم به والتراب الذي خرجت به ارضه من مله لانه تراب لا يرضى
لانه لا يساه وان اشبهه ولا اثر للعابها المختلط بالتراب ولا اثر لتغير طين اسود ولو
شوى وتؤد لان اسم التراب لا يبطل بمجرد الشى لا ما صار ماداً وان انتفض من
كل تراب ولم يعلم ترتبه عند التصاقه به بما او عرق او غيره اجزاء لانه طاهر حقيقة
او اصله بخلاف ما اذا علم ذلك **ويزيل** لا يلحق بالعضو ولا كان ناعاً فيه غبار

منه ولو بسحقه لانه من طبقات الارض والتراب جنس له فلا يصح برمل ولو تأ
لا غبار فيه او فيه غبار لكن الرمل يلصق بالعضو لمنعه وصول التراب الى العضو
كما سياتي في التراب المختلط بغيره ويؤخذ من هذا شرط اخر في التراب وهو ان يكون
له غبار يعلق بالوجه واليد فان كان جرسا او نديا لا يرتفع له غبار لم يكف
لا معدن بكسر الدال كلف وكبريت ونورة **وسحافة خفيف** وهو ما يتخذ من الطين
ويشوي كالكيان اذ لا يسي ذلك ترابا ومثله نحو اجر ولا يتراب متنجس بقفرة تيقن
تبشرها باختلاطها بصديد الموتى لا يتراب **مختلط بدقيق ونحوه** كزعران وجص
لمنع وصول التراب الى العضو بخلاف المختلط برمل لا يلصق بالعضو كما مر ولو عجن
التراب بنحو خلقت بغيره ثم جف صح التيمم به **وقيل ان قلا الخليل جاز** كلما القليل
اذا اختلط بما يع وقرق الاول بان الوضع الذي يعلق به نحو الدقيق لا يصل الى التراب
لكن قلة بخلاف الما فانه لطيف فجرى على المحل الذي جرى عليه الخليل واخلط في
ضبط القليل والكثير على هذا القول فقالا لامر الكثير ما يظهر في التراب والقليل
ما لا يظهر وقال الرويان وجاعة تعتبر الاوصاف الثلاثة كما في الما وجرى على هذا
المصنف في الروضة وغيرها **ولا يتراب مستعمل على الصحيح** وقد قطع الجمهور لانه
اذا دى به فرض لم يجوز استعماله ثانيا كما في الثاني يجوز لانه لا يرفع الحدث فلا ينافي
بالاستعمال بخلاف الما وجرى الخلاف في الما المستعمل في طهارة دايح الحدث فان حدثه
لا يرتفع على الصحيح وهو اي التراب المستعمل ما بقي بعضوه حاله التيمم **وكذا ما**
تناثر بالمثلثة بعد مسه العضو حاله التيمم **في الاصح** المقطوع به كالمقطوع من
الما والثاني لا يكون مستعملا لان التراب كثيف اذا علق منه شيء بالمحل منع غيره ان
يلصق به واذا لم يلصق به فلا يؤثر بخلاف الما فانه رقيق يلاق جميع المحل وهذا الوجه
ضعيف جدا او غلط فكلنا التغيير بالصحيح اول ما ماتنا شرو لم يسر العضو بل في ما
لصق بالعضو فليس مستعمل قطعا كما لباقي الارض وقول الرافعي مما ثبت المتناثر
حكم الاستعمال اذا انفصل بالكلية واعرض التيمم عنه مراده كما قال شيخنا ان ينفصل
عن الماسحة والمسوحة لا ما فهمه الاسنوي من انه لو اخذه من الهواء قبل اعراضه
عنه انه يكفي وعلم من حصر المستعمل فيما ذكر انه يجوز ان يتيمم الجماعة او الواحد مرات
كثيرة من تراب يسير في خرقة ونحوها كما يجوز الوضوء مرات من اواحد **ويشترط**
قصد اي التراب لقوله تعالى فتيموا اصعيد اي قصد واما لايه امرة بالتيمم
وهو القصد والنقل طريقة **فلسفته** **رخ عليه** اي عضو من اعضائه التيمم **فردده**
عليه ونوى لم يجوز يضم اوله وان قصد بوقوفه في مهب الريح التيمم لا تنافي القصد
من جهته بان تنافي النقل المحقوله والقصد المذكور لا يكفي هنا بخلاف ما لو برز للطريق
الطريق بالما فافلت اعضاؤه لان الما موريه فيه الفصل واسه مطلق ولو بغير قصد
بخلاف التيمم **ولو يجرى باذنه** بان نقل الما ذونا التراب الى العضو وردده عليه
جاز على النصرك الوضوء ولا بد من نية الاذن عند النقل وعند مسح الوجه كما لو كان هو
التيمم والام يصح جزما كما لو تمه بغير اذنه فانه يكون كتغير بوضعه للريح **وقيل يشترط**
لجواز ان ييممه غيره باذنه **لاذنه** لم يقصد التراب واجاب الاول باقامته فعل

ما ذنه

ما ذونه مقام فعله لكن يستحب له ان لا ياذن لغيره في ذلك مع القدرة خروجه من الما
بل يكره له ذلك كما صرح به الدسوقي ويجب عليه عند العجز ولو باجرة عند القدرة
عليها **واركان** اي التيمم هنا خمسة وركن الشايد الاقوى وعدة في الروضة سبعة
فجعل التراب والقصد ركبين واسقط في المجموع التراب وعدة سبعة وجعل التراب
شرطا والاولى ما في الكتاب اذ لو حصى التراب ركنه لم يحسن عدل الما ركنه في الطهارة واما
القصد فداخل في النقل الواجب قرن النية بالركن الاول **نقل التراب** الى العضو
المسوح بنفسه او بما ذونه كما مر فلو كان على العضو تراب فردده عليه من جانب
جانب لم يكف وانما صرحوا بالقصد مع ان النقل المقرون بالنية متضمن للمعاينة للفظ
الاية **فلو** تلقى التراب من الريح بكفه او يده ومسح به وجهه او تمسكه في التراب ولو
لغيره رجزاه فان قيل اذ الحدث بعد الضرب وقبل مسح الوجه يضرب وكذا الضرب قبل
الوقت او مع الشك في دخوله مع ان المسح بالضرب المذكور لا يتقاعده عن التمسك والضرب
بما على المحل او اليد فينبغي جوازه في ذلك **اجيب** بانه يجوز عند تجديد النية كما لو كان
التراب على يديه ابتداء او المنع انما هو عند عدم تجديدها لبطاها وبطلان النقل الذي
قارنته ولو **نقل** التراب **من وجه اليد** بان حدث عليه بعد زوال التراب مسح عنه
تراب **او عكس** اي نقله من يد الى وجه او نقله من يد الى اخرى ومنه وضوء ورده اليه
ومسحه به **كفي في الاصح** لوجود معنى النقل والثاني لا يكفي لانه منقول من محل الفرض
فهو كما نقل من بعض العضو الى بعضه بالتردد ودفع بانه بالانفصال انقطع حكم
ذلك العضو عنه بخلاف فردده عليه ولو مسح بما سقته الريح على كفه مثلا كفي لوجود
النقل والركن الثاني **نية استباحة الصلاة** ونحوها بما يقتضيه استباحة الطهارة
كلواقي وحمل مصحح وسجود تلاوة اذ العلم بالان في صحة التيمم واما استباحة به فيأتي
ولو تيمم بنية الاستباحة ظاهرا او حديثا صغريا فان اكبر او عكس صح لان موجبه واحد
وان تعذر لم يصح في الاصح لانه لا يغير فلو اجنب في سبزه ونحوه كان يتيمم وقتا ويتوضأ
وقتا اعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكره ولو نوى الطهارة مقصورة عند جوازه فله ان يقيم
او عند استناعه لم يصح تيممه لعضيا نه قاله النووي في فتاويه **لا نية** **رفعت** اصغر
او اكبر او الطهارة عن اجزائها فلا يكفي لان التيمم لا يرفع فان قيل الحدث الذي يرفع
رفعه هو المنع من الصلاة ونحوها وهذا يرفع التيمم **اجيب** بانه الحدث متعلقه كل صلاة
فريضة كانت او نافلة وكل طواف فريضة كان او نفلا وغير ذلك وهذا المنع العام لا يرفع
التيمم انما يرتفع به منع خاص وهو المنع من فريضة فقط او نوافل او نوافل فقط
والخاص غير العام ويؤخذ من هذا انه لو نوى رفع الحدث الخاص وهو كذلك كما قاله
شيخنا **ولو نوى فرض التيمم** او التيمم المفروض او الطهارة عن الحدث او الجنابة **لم يكف**
الاصح لان التيمم ليس مقصودا في نفسه وانما ياتي به عن ضرورة فلا يجعل مقصودا بخلاف
الوضوء ولهذا يستحب تجديد الوضوء بخلاف التيمم والثاني يكفي كالوضوء وقرق الاول بما
تقدم ولو نوى التيمم لم يكف جزما وساقى انه لو تيمم عن غسل مسنون كغسل الجمعة لم يكف
نية التيمم بوجه الفصل **وجب قوتها** اي النية **بالنقل** الحاصل بالضرب الى الوجه لانه
اولا لاركان **وكذا** **اجب** استبداءه **الى مسح** شيء من الوجه **على الصحيح** فلو عزت

موجبا

قبل المسح لم يكف لأن النقل وإن كان ركنا فهو غير مقصود في نفسه قال الاستوى والمتحدة
الاكتفاء استحضرها عندهما وان عزيت بينهما واستشهد به كلامه لا في خلاف الطريق
بل وتعليل الراجح بقوله وهو المعتد والتغير بالاستدانة كما قال شيخنا جري على
الغالب كان هذا الزمن يسير لا تعزب فيه النية غالبا بل لو لم ينبو الاعتد ارادة من
الوجه اجزاء ذلك اخذ من الفرق المتقدم ولا ينافي ذلك قول الاصحاب بحج قرنها بالنقل
لان المراد النقل المعتد به وهذا لا يعتد به فان النقل المعتد به لان هو النقل من
اليدين الى الوجه وقد اقترنت النية به والثاني لا يجب الاستدانة كما لو قارنت نية
الوضوء او غسل الوجه ثم انقطعت واجاب الاول بما مر ولو نقل التراب قبل الوقت
وتيمم بعده لم يجز ولو تيمم غيره باذنه ونوى الاذن عند ضرب الماذون له واحد
احدها قبل المسح لم يضرب قاله القاضي الحين في فتاويه لان الامر ليس بناقل فلا يبطل
محدثه والماور ليس بناقل لنفسه حتى يبطل محدثه وهذا هو المعتد وان قال الراجح
يجب ان يبطل محدث الامر كما في تعليق القاضي حين ولو تقدمت النية على المفروضات
وقارنت شيئا من السنن كالنسيئة والسواك فكما سبق في الوضوء ولو ضرب يده على اثر
امرأة تنقض وعليها تراب فان منع التقا البشريتين صح تيممه والافلا شمر في بيان
ما يباح له بنيتة فقال **فان نوى فرضا ونقلا** اي استحاضهما **ايحيا** لعلها بنيتة
وعلم من تكثيره الفرض عدم اشتراط التعيين وهو الاصح فاذا اطلق صلى اي فرضه
وان عين فرضا جاز ان يصلي غيره فرضا او نقلا في الوقت او غيره وله ان يصلي به
الفرض المنوي في غير وقته فان عين فرضا واخطا في التعيين كن نوى فائتة ولا شيء عليه
او ظهرا وانما عليه عصر لم يصح تيممه لان نية الاستباحة واجبة في التيمم وان لم يجب
التعيين فاذا عين واخطا لم يصح كما في تعيين الامام والميت في الصلاة بخلاف مثله في الوضوء
لعدم نية وجوب نية الاستباحة فيه فلا يضرب الخطا فيها كما لو عين المصلح اليوم واخطا
ولانه يرفع الحدث فيستحب ما شاء والتيمم بدم ولا يرفع فنيته صادقة استحاضة ما لا
يستباح او نوى **فرضا نقلا** مع **المنزلة** كان النوافل تابعة واذا صحت
طهارته للاصل فللتابع اولي كما اذا اعتق الامر بعتق المحل وعبر بالمذهب كان النوافل
المتقدمة على الفرض فيها قولان والمتأخرة تجوز قطعاً وقيل على القولين وينتخص من ذلك
ثلاثة اقوال احدها لا نقل مطلقا والثاني لا مطلقا لانه لم ينوها والثالث له ذلك
بعد الفرض لا قبله لان التابع لا يقدم قال البكي ولوقيل يستحب النافلة التابعة لتلك
الفريضة دون ما عداها لم يبعد ولكن لم ار من قال به ومنظرا وشك هل عليه فائتة فيتم
لها ثم ذكرها لم يصح تيممه لان وقت الفائتة بالتذكير كما سيأتي او نوى **نقلا** من الصلوات
ولم يتعرض للفرض او نوى **الصلاة** واطلق **نقلا** اي له فعل النقل المنوي وغيره **لا الفرض**
على المذهب فيها ما في الاول فلان الفرض اصل والنقل تابع فلا يجعل للتبوع تابعا والثاني
يستحب الفرض قياسا على الوضوء وما في الثانية فقياسا على ما لو حرم الصلاة فان صلاته
تتعد نقلا والثاني يستحب الفرض ايضا لان الصلاة اسجنس يتناول النوعين فيستحب
كما لو نواها قال الاستوى وهو متخذ لان للفرد المحل يأكل للعموم عند الشافعي وفي قول
ثالث له فعل الفرض في الثانية دون الاولى والاقوال الخمسة من حكاية قولين في المكثرة

كما في المجموع وطريقة قاطعة في الثانية بالجواز وقطع بعضهم في الاولى بغيره فباع للصنف
ان يعبر بالمذهب والراجح في الخلاف في الثانية وجهين وتبعد في الروضة ولو نوى تيممه
حل المصحف او سجود التلاوة او الشكر او نوى نحو الحب الاعتكاف او قراءة القرآن او
الحائض استحاضة الوطء كان ذلك كله كنية النقل في انه لا يستحب به الفرض ولا يستحب
به النقل ايضا لان النافلة كذا من ذلك وظاهر كلامهم ان ما ذكر في مرتبة واحدة خذ
تيمم واحد منها جاز له فعل البقية وهو كذلك ولو نوى تيممه صلاة الجنازة فالاصح انه
كما التيمم للنقل والثاني انه كالتيتم للفرض الثالث حكاية في المجموع التفصيل بين ان يتعين
عليه ام لا فعل الصحيح يستحب معها النقل لا الفرض ويستحبها بالتيمم للنقل ولو نوى
فريضة فائتة او فائتة ومودة ومنذورتين او منذورة وفريضة اخرى صح تيممه
لواحدة لان نوى استحاضة فرضين فقد نوى استحاضة فرض **والركن الثالث**
مسح وجهه حتى ظاهر مسترسل الحجة والمقبل من الفرض على نفسه لقوله تعالى فامسحوا
بوجوهكم وايديكم والركن الرابع ما ذكر بقوله **مسح يديه مع رقبته** على وجه
الاستيعاب للآية لانه تعالى وجب طهارة الاعضاء الاربعة في الوضوء واللاية شعر
اسقط منها عضوين في التيمم في اخر الآية فبقى العضوان في التيمم علما ذكر في الوضوء لانه
لو اختلفا بينهما كذا قاله الشافعي رضي الله عنه **والف** دم يكفي مسحهما الى الكوعين ووجه
في شرح المذهب والتقيح وقال في الكفاية انه الذي يتعين ترجمته انتهى وهذا من جهة الدليل
والا فالمرح في المذهب ما في المتن والركن الخامس الترتيب بين الوجه واليدين المستفاد من
ثم ولما مر في الوضوء ولا فرق في ذلك بين التيمم عن حدث الكبر او اصغر وغسل مسنون او
وضوء مجدد او غير ذلك مما يطلب له التيمم فان قيل لم يجب الترتيب في الغسل وجب
في التيمم الذي هو بدعي عنه اجيب بان الغسل لما وجب فيه تيمم جميع البدن صار لعضو
واحد والتيمم بحج في عضوين فقط فاشبه الوضوء **واجب ايضا** اي التراب **منبت**
الشعر الخفيف لما فيه من العسر خلافا للوضوء لا يستحب كما في الكفاية فالكثيف اوله **ولا**
ترتيب واجب **في نقلة** اي التراب الى العضوين **في الاصح** بل هو مستحب **فلو ضربت**
يديه التراب دفعة واحدة او ضرب اليدين قبل اليسار **ومسح** بمسحه **وجهه وبسار**
يمسح او عكس **جاء** لان الغرض اصل المسح والنقل وسيلة اليه والثاني يشترط كما في المسح
واجاب الاول بانه لا يلزم من الاشتراط في المقصد الاشتراط في وسيلةه ويشترط قصد
التراب لعضوين معينين مسحا اي ويطلق فلو اخذ التراب ليمسح به وجهه فتذكر انه مسح لم
يجز ان مسح بذلك التراب يديه وكذا لو اخذه ليديه فانما انك مسح الوجه ثم تذكر انه مسح
لم يجز ان مسح به وجهه ذكره الفقهاء في فتاويه ثم لما فرغ من اركان التيمم شرع في ذكر بعض
سننه فقال **وتدب** للتيمم ولو محدثا حدثا اكبر **الشمية** اوله كالوضوء والغسل **ومسح**
وجهه ويديه بغير تيمم لو ردهما في الاخبار مع الاكتفاء بالضربة اذا حصل بها التيمم
لحديث عمار السابق ولان المقصود انما هو ايقان التراب وقد حصل **قلت الاصح** **النصب** اي الرزح
وجوب ضربتين وان امكن بضربة غرة وغرها بالباخذ خرقه كبيرة فيضرب بها
ثم مسح بها وجهه وبعضها يديه **واساع** الجنب الحاكم التيمم ضربتين بالوجه
وضربة يديه وروي بوداودا اصله لم يمسح يديه بغير تيمم مسح باحدها وجهه

وبأخرى ذراعية لكن الأول موقوف على ابن عمر والثاني فيه راو ليس بالقوي عند
ذكره في المجموع ومع هذا صح وجوب الضميتين وقال انه المعروف من مذهبه انما فعي
اي ان الاستيعاب غالبا لا يتاخر بدونهما فاشبهها الاجازة الثلاثة في الاستحباب وكان
الزيادة جائزة بالاتفاق بل قيل يستحب ثلاث ضربات لكل عضو ضربة فلو جاز ايضا
التقصان لم يبق للتقييد بالعدد فائدة فان قيل في حديث عمار انه صلى الله عليه وسلم
قال لا انا ما كان بكفك ان تقول بيديك هكذا ثم ضرب بيديه الارض ضربة واحدة ثم
نفضهما ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجه رواه الشيخان **اجيب** بان المأخذ
بيان صورة الضرب للتعليم لا بيان جميع ما يحصل به التيمم قال الزركشي ولا يخفى ضعفه
ويكره الزيادة كما قاله المحامي وابن المقرئ على مرتين اي ان يحصل الاستيعاب بهما والام
يكفه بل يجب وظاهر عبارة المصنف انه لو ضرب بخوذة ضربة ومسح بها وجهه ويديه
الاجزاء منها او من احدها كما صيغ ضرب ضربة اخرى ومسح بها ذكرا الجزء الذي
لوجود الضميتين وظاهر الحديث المتقدم مخالفة ولا يتبعين الضرب فلو وضع يديه
على تراب ناعم وعلق بهما غبارا كفى فسقط ما قيل انه يشك على وجوب ضربتين فيجب
جواز التمسك بالتراب **وبقدم** تدبيرا **عنه** على يساره **واعل وجهه على** سفله كما
في الوضوء وقيل يبدأ باسفله ثم يستعمل وقارقا للوضوء لان الماء يندثر بطبعه فيبعث
الوجه والتراب لا يجري الا بامرارته باليد فيبدأ باسفل وجهه ليقبل ما يحصل به
اعلاء من الغبار فيكون اسلم لعينه وقال في المجموع ظاهر عبارة الجمهور انه لا استحباب
في البداية بشئ من الوجه دون شئ انتهى واسقط المصنف من المأخذ كوكيفية التيمم المشهورة
من غير تنبيه عليها في الدقائق وهي كما في المجموع مستحبة وان قال ابن الرقعة انه غير مستحبة
لان له لم يثبت فيها شئ لان من حفظ حجة على من لم يحفظ وضوءها ان يضع بطون اصابع
اليمنى سوى الاطراف على ظهور اصابع اليمنى سوى الاطراف بحيث لا يخرج انامل اليمنى
عن مسحة اليسرى ولا مسحة اليمنى عن انامل اليسرى وعمرها على ظهر كف اليد اليمنى فاذا بلغ
الكوع ضم اطراف اصابعه الى حروف الذراع وعمرها الى المرفق ثم يدبر بطن كفيه الى بطن
الذراع فيمرها عليه رافعا اليها مده فاذا بلغ الكوع امرها على اليسرى على ايام اليمنى
ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح احدى الراحتين بالاشرة او احدى اصابعها على العضو
كالوضوء وخروجها من خلاف من اوجبه **وتخفف الغبار** من كفيه او ما يقوهر مقامهما ان
كان كثيرا بالنفض او التبخير حتى يبقى قدر الحاجة لغير عمار وغيره وليلا تنتشوه به خلقت
اما مسح التراب من اعضا التيمم فالاجاب انه يفعل حتى يفرغ من الصلاة كما نص عليه في الام
ومؤالة التيمم كالوضوء فياذا في القول لان كلامها طهارة عن حدث واذا اعتبرنا
هناك الخفاف اعتبرناه هنا ايضا بتقديره ما وقيل المؤالة ايضا من التيمم والصلاة
خروجها من خلاف من وجبها ونحو المؤالة بقسمها في تيمم دأيم الحديث كما يجب في وضوءه
تخفيفا لما منع لان الحديث يتكرر وهو مستغن عنه بالمؤالة وهذه الصورة دأخلت في
عبارة المصنف فانه شبه التيمم بالوضوء **قلت وكذا الفصل** اي تسن مؤالاة كالوضوء
ويندب ان لا يرفع اليد عن عضو قبل تمامه مسحا وخروجها من خلاف من اوجبه لان الباقي
بالمسحة يصير بالفصل مستعملا وورد بان المستعمل هو الباقي بالمسوحة واما الباقي بالمسحة

ففي

بصير بالفصل مستعملا وورد بان المستعمل هو الباقي بالمسوحة واما الباقي بالمسحة
ففي حكم التراب الذي تضرب عليه اليدين وبين **تفريق اصابعه** او اي اول
الضرب في الضميتين اما في الاولى فلزيادة اشارة الغبار باختلاف مواقع الاصابع اذا
تفرقت واما الثانية فليستغنى بالواصل عن المسح بما على الكف فان قيل يلزم على
التفريق في الاولى عدم صحة تيمم منع الغبار الحاصل فيها بين الاصابع وصول الغبار
في الثانية **اجيب** بان لو اقتصر على التفريق اجزاء لعدم وجوب ترتيب النقل
كما مر حصول التراب الثاني ان لم يزد الاولى قوة لم ينقصه وايضا الغبار على المحل لا
يمنع المسح بل لا بد من غشيد غبار السفل لا يكلف نفضه للتيمم كما ذكره الراجعي وقول
البيهقي يكلف نفضا لتراب يحول على تراب يمنع وصول التراب الى المحل كما قاله الشيخان
ويندب تحليل اصابعه بعد مسح اليدين احتياطا ويجب ان يفارقا صابعا في الثانية
لان ما وصل اليه قبل مسح الوجه غير معتد به في حصول المسح ويندب مسح احدى الراحتين
بالاخرى كما مر عند الفروع من مسح الذراعين وانما لم يجب لان فرضهما نادى بضمهما بعد مسح
الوجه وانما جاز مسح الذراعين بترابهما لعدم انقصاله والحلقة الا لا يمكن مسح الذراع
بكفها فصارت كمنقل الما من بعضا العضو الى بعضه كما قاله في المجموع قال الشيخان وينبغي ان يكون
مراده **بشئ** الما تناقذه الذي يغلب كما عبر به الراجعي وهو مراده بلا شك **وجب**
نزعه **عنه** في الثانية لئلا يصل التراب الى محله ولا يكفى تحريكه **والله اعلم** وهذا لخلاف
الوضوء لان التراب كثيف لا يسرى الى ما تحت الخاتم بخلاف الماء وهو انه لا يجب الا
وهو كذلك هو مستحب فيكون مسح الوجه باليد اتباعا واجباب النزاع انما هو عند
المسح لا عند النقل وان كان ظاهرا عابرا رتبه الثاني واجبا ليس لعينه بل لا يصل الى التراب
الى ما تحت الا ان لا يتاخر غالبا الا بالنزع فان فرضه وصوله الى ما تحت لو سعد مشا
لم يجب نزعه والخاتم يفتح التا وكسرهما قاله تعالى وخاتم النبيين فري يفتح كسرهما
ويقال فيه خاتم وخيتام وختم يفتح الاول والثاني وخاتم على وزن كتاب ويسر عدم
تكرار المسح لان المطلوب فيه تخفيف التراب وان ياتي بالنهايتين بعد مسح يديه قبل النقل
كالوضوء فيها ولو مسح وجهه بيده الخفة لم يحجز المسح عليها كما لا يخفى **والله اعلم**
مع بقا النجاسة ولان التيمم لا باحة الصلاة ولا باحة مع الماء في مسح التيمم قبل
الوقت وتقدم في اداب الخلا وجوب تقدم الاستحباب على التيمم ويجب ايضا تقدم ازالة
نجس ياق في البدن كما صح في التحقيق فباب الاستحباب هو المفتي به فانه المنصوص به
الام ولو تجس كدنه بعد ان تيمم لم يبطل تيممه ويصح تيمم العريان ولو كان قادرا
على السترة والتيمم قبل الاجتهاد في القبلة قاله في التحقيق كتيمم من عليه نجاسة ونقله
في الروضة وغيرهما عن الرواية وقضية عدم الصحة وتفرق بينه وبين الصحة مع العري
بان السترا ختم معرفة القبلة بدليل صحة الصلاة مع العري بلا إعادة بخلافه
عدم معرفة القبلة هذا والوجه الصحة كصحة قبل السترة وقيل ازالة النجاسة
انه اخذ منها ولهذا تصح صلاة من صلى اربع ركعات لاربع جهات بالاجتهاد بلا
اعادة بخلاف ازالة النجاسة والتيمم المذكور لا يستلزم اتخاذ المشبه والمثبه به
في الترخيص شرعا في احكام التيمم وهي ثلاثة احدها ما يبطله غير الحدث المبطل له

وقد بدأ به فقال **ومن تيمم لفقد ما فوجده ان لم يكن في صلاة بطل تيممه** وانما
الوقت بالاجماع كما قاله ابن المنذر والخبر ان ذر التراب كافيك ولو لم تجد الماء عشر حجج
فاذا وجدت الماء فامسك جلدك وراه الحاكم وصححه والترمذي وقال الحسن صحيح ولانه لم
يشرع في المقصود فصار كما لو راه في اثنا التيمم ووجوده من الماء عند مكان شرايه
كوجوده من الماء عند مكان شرايه كوجود الماء وكذا توهم الماء وان زال السر على وجوب
طلبه بخلاف توهمه السرة لا يجب عليه طلبها لان الغالب عدم وجودها بالطلب للخل بها
وما يبطله ايضا الردة كما مر في الوضوء من التوهم روية سراب وهو ما يرى نصف
التأخر كما ندما او روية غائمة مطبقة بقربة او روية ركب طلع او نحو ذلك مما يتوهم
معه ما فلو سح قابلا يقول عندي ما الغالب بطل تيممه لعله بالما قبل المانع او يقول
عندي لغالب ماء لم تيممه لمقارنة المانع وجود الماء ولو قال عندي لحاضر ما وجب عليه
منه ولو قال لفلان ما ولم يعلم السامع غيبته ولا حضوره وجب السؤل العنة اي و
بطل تيممه في الصورتين لما مر من ان وجوب الطلب يبطله ولو سمعه يقول عندي ما ورد
هل يبطل تيممه او لا فيه نظروا ارمي تعرض له ثم رأت بعض المتأخرين تعرض له وجزم
ببطلان التيمم ووجود ما ذكر قبل تمام تكبيرة الاحرام كوجوده قبل الشروع فيها
فان قيل فلا كان وجود الماء كوجود المكفر الرقبة بعد فراغه من الصوم وكيفية المرأة بعد
فراغها من العدة بالاشراجيب بان الصوم والاشهر مقصود ان بخلاف التيمم ما بعد
شروعها فيها فلا يبطلان بنوهم او شك او ظن وسيا في حكم التيقن واحتج بقوله لفقد
ما عجا اذا تيمم لم يرض ونحوه فانه انما يبطل تيممه بالقدرة على استعماله ولا اثر لوجوده
وانما يبطله وجود الماء وتوهمه **ان لم تقترن بما فيه يمنع من استعماله كعطش** ومع ذلك
وجوده والمالفة هذه كالعدم او ان وجده **في صلاة لا تسقط** اي لا يسقط قضائها
اي بالتيمم بان صلى في مكان يغلب فيه وجود الماء **بطلت** صلاته **على المشهور** ان
فايدة بالاستتغال بها لا بد من اعادة تعاد الثاني لا تبطل محافضة على حرمتها ويجوز
وهو وجه ضعيف فالخلاف كما في الروضة وغيرها وجهان فكان التعبير بالصحيح كما في
الشرح والروضة اولي ولو وجه البطلان للتيمم لكان اولي لا يلزم من بطلانها
بطلان خلاف العكس مع ان الكلام في بطلانها في بطلانها **وان اسقطها** اي اسقط التيمم
قضاها فلا تبطل صلاته لانه شرع في المقصود فكان كما لو وجد للمكفر الرقبة بعد
الشروع في الصوم ولا وجود للمالك حدثا لكنه مانع من ابتداء التيمم وليس كالمصلح
بالخف يتخفف فيها اذا تجاوز افتتاحها مع خرقه بحال ولتقصيره بعدم نفعه ولا
كالمعتدة بالاشهر فتجبر فيها القدر تقاعل الاصل قبل الفراغ من البدل بخلاف المتيمم
فيها ولا فرق في ذلك بين صلاة الفرض كظهر وصلاة جنازة والنفل كعبدة وتر **وقيل**
يبطل النفل لقصور حرمة عن حرمة الفرض اذا الفرض يلزم بالشروع بخلاف النفل فان
قبلا فلا يبطل صلاته بروية المالك لو قلنا لا في غيره في القبلة ثم اصر في الصلاة
صلاته تبطل مع ان الضرورة زالت فيها اجيب بان هذا قد فرغ من البدل وهو
التيمم بخلافه شرعا فانه ما دام في الصلاة فانه مقلد ولوراي المسافر المأوى ثا صلاته
وهو قاصر ثم نوى الاقامة ونوى القاصر الاقام عند روية الماء بطلت صلاته

يبطله

تقليبا

تقليبا الحكم الاقامة في الاولى والحدث ما لم يستبج فيهما وفي الثانية لان الاقام كافتاح
صلاة اخرى وان دفع بتصوير الاولى بالقصر كالثانية ما استشكل الاستوى من ان
ما ذكر فيها غير صحيح لما ساق ان المقيم ان تيمم محل يغلب فيه وجود الماء لزمه القضاء وان لم
ينو الاقامتا ومحل يغلب فيه عدمه فلا وان نواه فلا تأثير لثبوتها فان قيل ما تان
الصورتان وارادت ان عمل المصنف فانه شرع فيهما في محل لا يجب عليه القضاء فيه اجيب
بان قوله اسقطها اخرج الصورتين لانها صلاة صارن مما لا تسقط بالتيمم وخرج بعد
روية المالك لو تأخرت الروية عن نية الاقامة او الاقام فلا تبطل صلاته ولو قارت
الروية الاقامة او الاقام هل هي كالمقدمة فتضرا وكالمأخرة فلا تضر مقتضى
التعبير بعند روية المالك كما عبرت به تبعا لابن المقرئ الاول واعتده شيخه ومقتضى
التعبير بعند روية المالك عبر به في الروضة الثانية واعتده شيخنا الاول اوجه
لمقارنة المانع وشفاء المريض من مرضه في الصلاة كوجوده في المسافر المأوى فينظر
ان كانت ما تسقط بالتيمم لم تبطل وان كانت ما لا تسقط بالتيمم كان تيمم وقد وضع
الجيزة على حدث بطلت **والاصح ان قطعهما** اي الفريضة التي تسقط بالتيمم **لشخصا**
ويصل بدلها **افضل** من اتمامها كوجود المكفر الرقبة في اثنا الصوم ولخرج من خلاف
من حرما تمامها الا اذا ضاق وقت الفريضة فحرم قطعها كما جزم به في التحقيق ونقله
في المجموع عن الامام وقال انه متعين ولا علم احدا بخالفه وقضية كلام الروضة انه وجه
ضعيف والثاني الاقام افضل لان الخروج فيه ابطال العمل وقد قال تعالى ولا تبطلوا
اعمالكم وقيل الافضل ان يقبل فرضه نفلا ويسلم عن ركعتين اما النفل فقطعه لئلا
افضل جزفا **فروع** لو يحرمت وصلى عليه ثم وجد الماء وجب عليه الصلاة
عليه سواء كان في اثنا الصلاة ام بعدها ذكره البيهقي في فتاويه ثم قال ويحتمل ان لا
يجب وما قاله محله في الحضر اما في السفر فلا يجب شي من ذلك كما جزم به ابن سراق في
تلقين لكنه فرضه في الوجدان بعد الصلاة فعلم ان صلاة الجنائز كغيرها وان
تيمم الميت كتيمم الحي ولوراي المأوى في صلاته التي تسقط بالتيمم بطل تيممه بسلامتها
ان عمل تلفه قبل سلامته لا بد من ضعف روية المالك وان مقتضاه بطلان الصلاة التي هو
فيها لكن خالفناه لحرمة ثبوتها وبطلان الثانية لانها من جملة الصلاة كما عتده المصنف تبعا
للرواية وان خالف في ذلك والرواية ولورايان حايض تيمم لفقد الماء والماء
وهو نجس حرم عليها تمكينة كما قاله القاضي ابو الطيب وغيره ووجه النزاع كما في المجموع
 وغيره لبطلان طهرها ولوراه هود ونهالم يجب عليه النزاع لبقا طهرها خلافا للملحة
الانوار من وجوب النزاع ولوراي المأوى اثنا قراءة قد تيمم لها بطل تيممه بالروية
سواء نوى قراءة قدر معلوم ام لا بعد ارتباط بعضها ببعض قاله الرواية في **الاصح**
ان المتنفل الواجد للمأوى صلاته الذي لم ينو قدرا **الاجا وزر ركعتين** بل سلم منها لانه
الاجب والمعهود في النفل هذا اذا راى الماء قبل قيامه للثالثة فما فوقها والاقام كما
ما هو فيه كما صرح به القاضي ابو الطيب وغيره وقيل له ان يزيد ما شاكما لا تطول
الاركان وقيل يقتصر على ركعة بنا على حمل النذر المطلق عليها **الاصح** نوى شي **عددا** او
ركعة **قينة** لان عقاد نية عليه فاشبه المكتوبة المقدرة ولا يزيد عليه لان الزيادة

كما فتاح نافلة بدليل افتقارها الى قصد جديد ولو عبر بما قدرته ليشمل الركعة
اولى فانه لا يزوي عليها كما مر لان الواحد ليس بعدد وانما هو مبدأ العدد ولو روي
في ثنائ الطواف قالوا لوراني ان قلنا يجوز تفريقه اي وهو الاصح توفوا والافضل
نشره في الحكم الثاني وهو ما يستباح بالتميم فقال **لا يصلي بتميم غير فرض** لان
الوضوء كان لكل فرض لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة والتميم بدل عنكم نسخ ذلك في الوضوء
بان يصلي عليه صلى الله عليه وسلم الفتح خير صلواته بوضوء واحد فبقى التيمم على ما كان عليه
ولما روي البهقي باسناد صحيح عن ابن عمر قال يقيم لكل صلاة وان لم يحدث ولا نية طهارة
ضرورة ومثل فرض الصلاة في ذلك فرض الطواف وخطبة الجمعة فيمنع الجمع بتميم
واحد بين طوافين منفردين وبين طواف فرض وفرض صلاة وبين صلاة الجمعة وخطبة
عليها رجاء وهو المعتدل لان الخطبة وان كانت فرض كفاية الحقت بفرض العباد اذ قيل
انها قائمة مقام ركعتين فان قيل لم جمع بين خطبتي الجمعة بتميم وها فرضان احب
بانهما في حكم شيء واحد ولو عبر بقوله ولا يفعل بتميم غير فرض كان اول ليح الطوافين
والطواف والصلاة كما تقدم والصلى لا يودي بتميم غير فرض كالبالغ لان ما يوجب به
كالفرض في النية وغيرها نعم لو تيمم للفرض ثم بلغ لم يصل به الفرض لان صلاته قيل
كما صح في التحقيق ونقله في المجموع عن العراقيين فان قيل لم جعل كالبالغ في انه لا يجمع بتميم
فرضين ولا يصل به الفرض اذ بلغ احب بان ذلك احتياط للعبادة في انه بتميم للفرض
الثاني ويتمم اذ بلغ وهذا غاية الاحتياط وخروج بما ذكر تمكين الحاضر من الوطى مرارا
وجمع بين فرض آخر بتميم واحدا فانهما جازان وقولا الدميري ويستثنى من اطلاق التيمم
للجناية عند مجزئه عن الما اذ اخرجت جنباته عن الحدث فانه يصل بتميمه فريض ضعيفا
تبع فيه صاحب الحاوي الصغير ونقله عنه صاحب المصباح وهو غير مرضي لان الجناية
مانعة **وتنفل** مع الفريضة وبدونها بتميم **ما شا** لان التوافل تكثر فيؤدي احباب
التميم لكل صلاة منها الى ترك او الى حرج عظيم خفف في امرها كما خفف بتركها لقيامها
مع القدرة وبترك القبلة في السفر ولو نذر اتمام كل صلاة دخل فيها فله جمعها مع
فرض لان ابتدائها نفل ذكره الرواي ولو صلى بالتميم منفردا او في جماعة ثم اراد
اعادتها جماعة بجواز كما صرح به الخفاف لان فرضه الاول على الاصح كما ساقى في محله ثم كل
صلاة او جنباتها في الوقت واوجبا اعادتها كمرئوط على خشبة ففرضه الثانية ولد ان
يعيدها بتميم الاول لان الاول وان وقعت نفلا فلا تيان بها فرض فان قيل كيف جمعما بتميم
مع ان كلا منهما فرض احب بان هذا كالمسنية من خمس يجوز جمعها بتميم وان كانت
فروضا لان الفرض بالذات واحدة ويؤخذ من ذلك انه لو تيمم الجمعة ونزله اعادة الظهر
كان له ان يصل به ذلك التيمم لما ذكره **والنذر** بالمعجزة **كفرض** عيني في الاظهر لتعينه على
النذر فاشبه المكتوبة فليس له ان يجمع مع فرض اخر مودة كانت او مقضية بتميم واحد
والثاني لانه واجب بعارض فلا يلحق بالفرض الاصل فلا ما ذكر ولو تعين على ذي حدث
اكبر تعلم فاتحة او حمل مصحف او نحو ذلك كما يضربها او اراد الزوج وطبها
وتيمم من ذكر الفريضة كان له ان يجمع ذلك مع اخلافا لبعض المتأخرين من انه كالمندور **والاح**
صحة جاز او جنازة او جنازتين كما قدم بالاولى مع فرض بتميم واحدة وان تعينت عليه بان لم

محضر

محضر غيره لانها ليست من جنسها ايضا الا عيان فهي كالنفل في جواز الترك في الجملة وانما
تعين القيام فيها مع القدرة لان القيام قواما لعدم الركوع والسجود فيها فتركه يحق
صورتها والثاني لا تصح لانها فرض في الجملة والفرض بالفرض شبه والثالث ان لم تعين
عليه صحت كالنفل وان تعينت عليه فلا كفرض تبين قوله مع فرض مراده انه اذا
يتمم لفرض جاز له ان يصل به ذلك الفرض ويصل معها ايضا على جواز تقدم انه اذا تم
لنافلة جاز له ان يصل به الجنازة لانها كالنفل كما مر وبعض المتأخرين فصل تفصيلا
غير ما قال صلاة الجنازة رتبة متوسطة بين الفرائض والنوافل اي فيصل بتميم الفريضة
الجنازة ويتمم الجنازة النافلة ولا يصل بتميم النافلة الجنازة ولا يتمم الجنازة الفريضة
وهو ممنوع في الصورة الثالثة صحيح في الباقي **والاصح** وغيره في الروضة بالصحيح **ان من نسي**
احدى الخمس ولم يعلم عنها وجب عليه ان يصل الخمس المتروكة منه بيقين في اداء اركانها
بالتيمم **كفاه بتميم** لان المقصود بهن واحدة والباقي وسيلة ولوقدم لهن على تيمم
لكن اوليها يومهم انما يكفيه بتميم اذا نوى به الخمس وليس مراد ابل المواد انه يتمم بمسما
واحدا للمسنية ويصل به الخمس على ذلك السكوت وهو ظاهر ان علق من يتمم فان علق بكفاه
وهو اول ذال التيمم والثاني يجب خمسمات لوجوب الخمس ولو تردد هل ترك طواف فرض
او صلاة من الخمس صلى الخمس وطاف بتميم واحد كما مر وقد علم من ذلك ان من نسي صلاة من
الخمسة ان ذمته لا تترك الا بالجميع واغرب المخزن فيقال ينوي القايته ويصل اربع ركعات
بجمع في الاولتين وينفد في الثلاثة الاخيرة اي في الثانية والثالثة والرابعة وحديث
يكون آتيا بما عليه يبين ويعني في زيادة القعود وتردد النية للضرورة ويجوز للسو
لاجل ذلك كما تنهى انما يقال بغير في الاولتين لان الغالب للصلوات جهة وعكسها الاصحاب
قد ذكروا **ان نسي** من صلاتين وعلم كونهما مختلفين كصبح وظهر وسواهما في يوم
او من يومين فان شاع **صل كل صلاة** منهن **بتميم** فيصل الخمس بتميمات وهذه طريقة
ابن القاص **وان شاع بتميم مرتين وصل بالاول** من التيممين **اربعا** وقوله **والاصح**
ان تبدأ بها شرط كالظهر والعصر والمغرب والعشاء فبر ايقين لان المسنتين امسا
الظهر والصبح او احدهما مع احدي الثلاث او هما من الثلاث وعلى كل تقدير يصل كل منهما بتميم
اما اذا كان منها التي بدأ بها كان صل الظهر والعصر والمغرب والصبح فلا يبر ايقين لجواز
كون المسنتين العشاء واحدة غير الصبح فبالتيمم الاول تصح تلك الواحدة دون العشاء وبالك
لم يصل العشاء وهذه طريقة ابن الحداد واستحسنها الاصحاب وفرعوا عليها ما زاد من المسنية
وفي ضبطها ثلاث عبارات الاولى ما ذكره المصنف كالحاوي الصغير وهو ان يصل بكل
تيمم عدد غير المسني وزيادة صلاة وبينا في مثال المصنف ان غير المسني ثلاثة لان المسني
ثنتان وتزيد على الثلاثة واحدة وتصل بكل تيمم اربعا الثانية ما في الشرح الصغير
وهو ان تضرب المسني في المسني فيد وتزيد على الحاصل قدر المسني ثم تضرب المسني في نفسه
وتسقط الحاصل من الجملة فالباقي عدد الصلوات وبينا في مثال المصنف ان تضرب
السين في خمس تحصل عشة تزيد على الحاصل سبين ثم تضربهما فيما يحصل اربعة تسقطها
من الاشئ عشر يبقى ثمانية الثالثة ما في الشرح والروضة وهي ان يتمم بعدد المسني وتزيد

عنه

على قدر المنى فيه عدد الا ينقص عما يبقى من المنى فيه بعد اسقاط المنى وينقسم صحا
على المنى ويبان في مثال المصنف ان المنى صلاتان والمنى فيه خمس تزيد عليها ثلاثا لانها
لا ينقص عما يبقى من الخت بعد اسقاط الاثنين بل تساوي وعلى العبارات كلها يشترط
ان يترك في كل مرة ما يدا في المرة قبلها كما عرف **او** في صلاتين وعلى كونها **مستتبتين** و
يعلم عنهما كطريق **صل الحزب من تيمم** فيصل بكل تيمم الحزب يخرج عن العدة بيقين
ولا يكون ذلك الا من يومين وقيل لا بد من عشر تيممات لكل صلاة تيمم فان لم يعلم اتفاقهما
ولا اختلافهما اخذ بالاتفاق احتياطا ولا يكفيه ما تقدم وهو ثمان صلوات لاحتمال
ان الذي عليه صبحان او عشان وقسم ما زاد من المنى على صلاتين على ذلك وحاصله انه يتم
بعد المنى ويصل بكل تيمم الحزب **تيمم** لو تذكر المنية بعد ذلك لم يجب اعادة تيممها
صرح به الروياني ووجه في المجموع من احتمالين ثانياهما يخرج على ما لوطن جد ثافتوا له ثم
تيقنه ومقتضاه وجوب الاعادة وجزم به ابن الصلاح والمعتدل **اول** **ولا يتم**
لفرض قيل دخول وقت فعله لقوله تعالى اذ قمتم الى الصلاة الآية والقيام اليها بعد
دخول الوقت خرج الوضوء دليل بيقين التيمم ولا يظهر ضرورة ضرورة فلا تباح الا عند وقت
الضرورة وهو قبل الوقت غير مضور اليها ولا بد من العلم بدخوله بيقين او ظنا فلو يتم
شاك فيه لم يصح وان صادف الوقت كما في زيادة الروضة ويشترط اخذ التراب المقرون
بالنية في الوقت ايضا فلو اخذه قبله ثم مسح بعده لم يصح وشك اطلاق الفرض لفايته
وقتها بالتذكر لغير الصحيحين من نسي صلاة او نام عنها فكفارتهما ان يصلها اذا ذكرها
ولو تذكر فائتة فتيتم لها ثم صل بدخول الوقت او عكسه اجزاه لان التيمم قد صح لما قصده
فصح ان يودي به غيره والمنذورة المتعلقة بوقت معين والنجاسة وبداخل وقتها
بالتضاطر الميت من غسل او تيمم وان لم يكن لكن يكره التيمم لها قبل التكفين كما يؤخذ
من كلام المجموع ولو مات شخص بعد ان يتم لجزائه ان يصل عليه بذلك التيمم
لما مر ويدخل في الوقت ما تجتمع فيه الثانية من وقت الاولى فلو تيمم للظرف فصلاها
ثم تيمم للعصر لجمعها معهما صح فادخل وقت العصر قبل ان يصلها بطل الجمع
لزوال التبعية قال ابن القري تيمم لا يصلح الا بطل الجمع لان وقتها لا يجمع
بذكره الراجح بل كلامه يقتضي بقاءه وان خرج الوقت حتى لو صل بدخول وقتها
ونافله صح قال الزركشي وهو الصواب والاولى ما جرى عليه ابن القري لان التيمم انما صح
تبعاعل خلاف القياس وقد زالت التبعية بالخلال رابطة الجمع ولان ذلك يستلزم انه
يستلزم بالتيمم غير ما نواه دون ما نواه وهو بعيد ومقتضى هذا انه لو لم يدخل وقت
العصر ولكن بطل الجمع لطل الفصل مثلا انه يبطل ولو تيمم مرة واحدة فظهر للعرض
في وقت العصر او في وقت الظهور ايضا لانه وقتها بالاصالة بخلاف ما لو تيمم فيه
للعصر لم يصح لان وقتها لم يدخل ولو نوى مقصورة ثم اراد نامة او نوى الصبح ثم اراد
الظهر مثلا جاز في فتاوى البغوي ولو تيمم لوداة في اول الوقت وصلها في اخره
او بعده جاز ولو تيمم غير الخطيب للجمعة بعد دخول الوقت وقبل الخطبة قال
الدميري قضية اطلاقه انه لا يصح والظاهر انه اخذه من قوله ولا يتمم لفرض قيل
وقت فعله ومقتضى ما تقدم من انه يصح تيممه قبل السجود قبل الاجتهاد في القبلة الصحة

وهو

فمنها ما يوكل برطب لا يابس كما ليقطين فلا يجوز الاستنجاء برطبيا ويجوز يابسا اذا كان نريلا
ومنها ما يوكل برطبيا ويابس وهو اقسام احدها ما كحل الظاهر والباطن كالتيق والتفاح فلا
يجوز الاستنجاء برطبه **ويابس** والثاني ما يوكل ظاهره دون باطنه كالخوخ والشمش
وكل ذي نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المنفصل والثالث ما له قشر وما كوله في جوفه
فلا يجوز بلبه واما قشره فان كان لا يوكل برطبيا ولا يابس كما كان جازا لا استنجاء وان كان
حبه فيه وان اكل برطبيا ولا يابس كما يطبخ لم يجز في الحالين وان اكل برطبيا فقط كاللوز والبقلا
جاز يابس لا برطبيا ذكر ذلك لما ورد في مسوطا واستحسنه في المجموع ويجزى الحجر بعد
الا استنجاء بشي محترم وغير قانع لم ينقل النجاسة فان نقلها تعين الماكما ساق ومن المحترم
ما كتب عليه اسم معظم او علم الحديث وفقد قال في المهمات ولا بد من تقييد العلم بالمحترم
سواء كان شرعيا كما مر ام لا لحساب ونحو وطب وعروض فانها تنفع في العلوم الشرعية
اما غير المحترم كالفلسفة وسطق مثل عليها كما قاله بعض المتأخرين اما غير المتعلم عليها
فلا يجوز وعلى هذا التفصيل يحمل اطلاق من جوزه وجوزه القاضي بورق التوراة والابجيل
وهو يحمل على ما علم تبدل منها وخلق عن اسم الله تعالى ونحوه والحق بما فيه علم محترم جلده
المتصل به دون المنفصل عنه بخلاف جلد الصحف فانه يمتنع الاستنجاء به مطلقا **وجلد**
بالجر عطف على جامد وبالرفع على كل **دع** **دون غيره في الظاهر** فيها لان المدبوغ
انتقل بالدع عن طبع المحجر المطبع الثياب بدليل جواز بيع جلد مدبوغ وغير المدبوغ
محترم لانه مطعوم ولهذا يوكل مع الروس والاكارع وغيرها وفيه دسومة تمنع
التنظيف او نجس ان كانه من غير ما كحل وهذا التفصيل هو المنصوص عليه في الامر
والثاني وهو المنصوص عليه في البوطي يجوز بها والثالث وهو المنصوص عليه في
حرملة لا يجوز بها ومحل المنع فيما ذكر كما قال ابن القطان وغيره اذا استنجى به من الجنب
الذي لا شر عليه والاجازة لا دسومة فيه وليس بطعام وشملت عبارة المصنف
جلد الحوت الكبر الحيات فيمنع الاستنجاء به وقولا لا ذرعي الظاهر الجواز به لان نصار
كالمدبوغ بعيد تيمم كان ينبغي للمصنف تقديم المنع الذي هو من امثلة المحترم فيقول
يمنع جلد طاهر غير مدبوغ دون كل مدبوغ طاهر في الظاهر فان كلامه لان غير منتظم
لان ان كان ابتداء كلامه فلا خبر له وان كان معطوفا على كل كما قدرته في كلامه وقري
بالرفع فيكون الجلد المدبوغ قسيما على جامد طاهر الخ فيكون غيره والرضا انه بعض منه
وان كان مجردا عما قدرته ايضا عطفا على جامد فغان ينبغي ان يقول ومن جلد مدبوغ اي
من امثلة هذا الجامد جلد مدبوغ دون جلد غير مدبوغ طاهر في الظاهر **فان** يجوز التردد
وغسل الا يدرى بالخالة ودقيق الباقل ونحوه **وشروط المحجر** وما الحق به لان جري **ان** **يجز**
الحزب الظاهر فان جف تعين الماء تيمم لو بالثانيا بعد جفاف بوله الاول وصل الى ما
وصل اليه الاول كفي في المحجر والغايط المايح كالبول في ذلك **وان** **لا ينقل** عن المحل الذي
اصابه عند خروجه واستقر فيه فان انتقل عنه بان انفصل عنه تعين في المنفصل الماء
واما المتصل بالمحل فنية تفصيل ياتي **وان لا يطرأ** عليه **اجنبى** نجسا كاد او طاهرا برطبيا
ولو بلل المحجر كما شمله اطلاق المصنف اما الجنب الطاهر فلا يوشروها احتراز عن ان يح
يقوله نجس فان طرا عليه ما ذكر تعين الماء ليعرق المحل لا يضر لانه ضروري وان يكون

على قدر المنسي فيه عدد الانبعاث عما سبق من المنسي فيه بعد اسقاط المنسي وينقسم صحاحا
على المنسي ويبيانه في مثال المصنف ان المنسي صلاتان والمنسي فيه خير تزيد عليها ثلاثا لانها
لا تنقص عما سبق من الحجة بعد اسقاط الانبياء لتساويها وعلى العبارات كلها يشترط
ان يترك في كل مرة ما بدأ به في المرة قبلها كما عرف **او** مني صلاتين وعلم كونهما **متتبعين** وهما
يعلم عنهما كطريقين **صل الحجة من تيمم** فيصل بكل تيمم الحرج يخرج عن العدة بيقين
ولا يكون ذلك الا من يومين وقيل لا بد من عشر تيممات لكل صلاة تيمم فان لم يعلم اتفاقها
ولا اختلافها اخذ بالاتفاق احتياطا ولا يكفيه ما تقدم وهو ثمان صلوات لاحتمال
ان الذي عليه صحاح او عشان وقسم ما زاد من المنسي على صلواته على ذلك وحاصله انه يتيقن
بعد المنسي ويصل بكل تيمم الحرج **تدبر** لو تذكر المنسية بعد ذلك لم يجب اعادة تيممها
صرح به الروياني ورجه في المجموع من احتمالي ثنائيهما خرج على ما لوطن جد ثاقب فضاله ثم
تيقنه ومقتضاه وجوب الاعادة وجزم به ابن الصلاح والمعتد الاول **ولا يتم**
لفرض قبل دخول وقت فعلة لقوله تعالى اذ قمتم الى الصلاة الاية وانقيام اليها بعد
دخول الوقت خرج الوضوء بدليل فبقى التيمم ولا نلاحظ اعادة وضوءه فلا تباح الاعتدال
الضوء وهو قبل الوقت غير مضر واليه ولا بد من العلم بدخوله يقينا او ظنا فلو تيمم
شاك فيه لم يصح وان صادف الوقت كما في زيادة الروضة ويشترط اخذ التراب المقرب
بالنية في الوقت ايضا فلو اخذه قبله ثم مسح بعده لم يصح ويشل اطلاق الفرض الغائبة
وقتها بالتذكر للحرج الصحيح من نسي صلاة او نام عنها فكفارته ان يبصليها اذ ذكرها
ولو تذكر فائتة فتيمم لها ثم صل بحاضرة او عكس اجزاه لان التيمم قد صرح لما قصده
فصح ان يودي به غيره والمنذورة المتعلقة بوقت معين والجنابة وبوضوء وقتها
بانقضاء طهر الميت من غسل او تيمم وانما يكفى في ذكره التيمم لها قبل التكفين كما يؤخذ
من كلام المجموع ولو مات شخص بعد ان تيمم لجنابة جازلة ان يبصلي عليه بذلك التيمم
لما مر ويدخل في الوقت ما جمع فيه الثانية من وقت الاولى فلو تيمم للظفر فصلاها
ثم تيمم للعصر ليجعها معا صح في دخول وقت العصر قبل ان يبصليها بطل الجمع
لروا التبعية قال ابن القري تيمم لا يصلح وبطل التيمم لاند وقع قبل الوقت ولم
يذكره الراغب بل كلامه يقتضي بقاءه وان خرج الوقت حتى لو صلى به فريضة غيرها
وناقله صح قال الزركشي وهو الصواب والاولى ما جرى عليه ابن القري لان التيمم اقام
تبعاعه خلاف القياس وقد زالت التبعية بالخلال رابطة الجمع ولان ذلك يستلزم انه
يستلزم بالتيمم غير ما نواه دون ما نواه وهو بعيد ومقتضى هذا انه لو لم يدخل وقت
العصر ولكن بطل الجمع لطول الفصل مثلا انه يبطل ولو تيمم من يدناخير الظاهر للعصر
في وقت العصر او في وقت الظاهر ايضا لاند وقتها بالاصالة خلاف ما لو تيمم فيه
للعصر لم يصح كان وقتها لم يدخل ولو نوى مقصورة ثم اراد تامة او نوى الصبح ثم اراد
الظهر مثلا جاز كما في فتاوى البغوي ولو تيمم لموداة في اول الوقت وصلها به في اخره
او بعده جاز ولو تيمم غير الخطيب للجمعة بعد دخول الوقت وقبل الخطبة **قال**
الدميري قضية اطلاقه انه لا يصح والظاهر انه اخذه من قوله ولا يتم لفرض قبل
وقت فعلة ومقتضى ما تقدم من انه يصح تيممه قبل السجدة قبل الاجتهاد في القبلة الصالحة
وهو

فمنها ما يوكل رطبيا لا يابسًا كاليقطين فلا يجوز الاستنجاء به رطبيا ويجوز يابسًا اذا كان منبلا
ومنها ما يوكل رطبيا ويابسًا وهو اقسام احدها مأكول الظاهر والباطن كالتين والتفاح فلا
يجوز الاستنجاء برطبه **ويابس** والثاني ما يوكل ظاهره دون باطنه كالحوخ والمشمش
وكل ذي نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المنفصل والثالث مأكول قشره ومأكول في جوفه
فلا يجوز بلبه واما قشره فان كان لا يوكل رطبيا ولا يابسًا كالرمان جاز الاستنجاء به وان كان
حبه فيه وان اكل رطبيا ولا يابسًا كالبيطخ لم يجز في الحالين وان اكل رطبيا فقط كاللوز والبقلا
جاز يابسًا لا رطبيا ذكر ذلك الماوردي بسوطا واستحسنه في المجموع ويجزى الحجر بعد
الاستنجاء بشي محترم وغير قانع لم ينقل الجاسة فان نقلها تغير الما كما ساق ومن المحترم
ما كتب عليه اسم معظم او علم الحديث وفقد قال في المهمات ولا بد من تقييد العلم بالمحترم
سواء كان شرعيا كما مر ام لا لحساب ونحو وطب وعروض فانها تنفع في العلوم الشرعية
اما غير المحترم كالفلسفة وسطق مشتمل عليها كما قاله بعض المتأخرين اما غير المشتمل عليها
فلا يجوز وعلى هذا التفصيل محل اطلاق من جوزه وجوزه القاضي بورق التوراة والانجيل
وهو محمول على ما علم تبدل منها وعلى عن اسم الله تعالى ونحوه والحق بما فيه علم محترم جلده
المتصل بدون المنفصل عنه بخلاف جلد المصحف فانه يمتنع الاستنجاء به مطلقا **وجلد**
بالحجر عطف على جامد وبالرفع على كل **دع** **دون غيره في الظاهر** فيها لان المدبوغ
انتقل بالديغ عن طبع المحرم المطيع الثياب بدليل جواز بيع جلد بجلد من غير المدبوغ
محترم لانه مطعوم ولهذا يوكل مع الروس والاكارع وغيرها وفيه دسومة تمنع
التنظيف او يحترق كانه من غير مأكول وهذا التفصيل هو المنصوص عليه في الامم
والثاني وهو المنصوص عليه في البيوطي يجوز بهما والثالث وهو المنصوص عليه في
حرملة لا يجوز بهما ومحل المنع فيما ذكر كما قال ابن القطان وغيره اذا استنجى به من الجانب
الذي لا شرع عليه والاجازة لا دسومة فيه وليس بطعام وشملت عبارة المصنف
جلد الحوت الكبير الجاف فيمنع الاستنجاء به وقولا لا ذرعي الظاهر الجواز لا انصار
كالمدبوغ بعيد تنبيه كان ينبغي للمصنف تقديم المنع الذي هو من امثلة المحترم فيقول
فيمنع بجلد طاهر غير مدبوغ ودون كل مدبوغ طاهر في الظاهر فان كلامه الا ان غير منتظم
لان ان كان ابتداء كلامه فلا خبر له وان كان معطوفا على كل كما قدرته في كلامه وقري
بالرفع فيكون جلد المدبوغ قسيما على جامد طاهر الح فيكون غيره والرضا انه بعض منه
وان كان بحرفه مما قدرته ايضا عطفا على جامد فحان ينبغي ان يقول ومن جلد دبع اي
من امثلة هذا الجامد جلد دبع ودون جلد غير مدبوغ طاهر في الظاهر فايده يجوز ان تذكر
وغسل الايدي بالخالة ودقيق الباقلا ونحوه **وشروط الحجر** وما الحق به لان بحري **لا يجب**
الحجر الخارج فانه جف تغير الما نعم لو بال ثانيا بعد جفاف بوله الاول ووصل الى ما
وصل اليه الاول كفي في الحجر والغايط المايح كالبول في ذلك **وان لا ينتقل** عن المحل الذي
اصابه عند خروجه واستقر فيه فان انتقل عنه بان انفصل عنه تغير في المنفصل الما
واما المتصل بالمحل ففيه تفصيل يأتي **وان لا يطرأ عليه اجني** نجسا كاد او طاهرا رطبيا
ولو بلل الحجر كما شمله اطلاق المصنف اما الجاف الطاهر فلا يوشرو وهو ما احتزره النازح
بقوله نجس فان طرا عليه ما ذكر تعيين الما نعم البلل يعرق المحل لا يضر لانه ضروري وان يكون

هذا ان كان لا يسدا
عارضاً فان كان خلقياً
فالاصح اجزاء الحجر
كما علمت من كلامه
في اول الباب عند قول
للصنف ولو انسدت

المذكور من فرج معتاد فلا يجزئ في الخارج من غيره كالحارج بالقصد ولا في منفذ تحت
المعدة ولو كان الاصل منسداً ان الاستحبابه على خلاف القياس ولا في بول خشن مشكل
وان كان الخارج من احد قبله لاحتمال زيادته نعم ان كان له آلة فقط لا تشبه آلة الرجال
ولا آلة النساء اجزاء الحجر فيها ولا في بول ثيب تيقنته دخل مدخل الذكر لا تشاره عن مخرجه
بخلاف البكر لا البكارة تمنع نزول البول الى مدخل الذكر ولا في بوله الا قلف اذا وصل
البول الى الجعدة ويجزئ في دم حيض او نفاس وقايدة فيمن انقطع دمها وعجزت عن
استعمال المفاستنجت بالحجر شربت لخواص مرضها تفصل ولا اعادة عليها **ولونده**
الخارج كالدم والودي والمذي **وانتشر فوق العادة** اي عادة الناس وقيل عادة
نفسه **ولم يجاوز** في الغايط **صفحة** وهي ما انضم من الالبين عند القيام **وحشيت** وهي
ما فوق الختان او قدرها من مقطوعها كما قاله الاسنوي في البول **جاز الحجر** وما في معناه **في**
الاطهر في ذلك ما التادرفلان انتقام الخارج الى معتاد ونادر مما يتكرر ويعسر البحث
عنه فانيط الحكم بالمخرج والثاني لا يجوز بل يتغير المافية لان الاقتصار على الحجر على خلاف
القياس ورد فيما تعم به البلوى فلا يلحق به غيره **واما المنتشر فوق العادة** فلغش
الاخترازمه ولما صح ان المهاجر من اكلوا التمر لما هاجر او لم يكن ذلك عادته وهو مما
يرقا لبطون ومن رقب بطنه انتشر ما يخرج منه ومع ذلك لم يروا بالاستحباب بالمار ولا
ذلك يتعذر ضبطه فنيط الحكم بالصفحة والحشة او ما يقوم مقامها فان جاز الخارج
ما ذكر مع الاتصال فجزء الحجر لا في المجاوز ولا في غيره لخروجه عما تعم به البلوى **وجب**
الاستحباب بالحجر لجزئ امران احدهما **ثلاث مسحات** بفتح السين جمع مسحة بكونها بانيم
بكل مسحة المحل **لو كانت باطراف حجر** لخبر مسلم عن سلمان نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستنجي
بأقل من ثلاثة اجمار وفي معناها ثلاثة اطراف حجر بخلاف رمي الجمار لا يكفي حجر له ثلاثة
اطراف عن ثلاث رميات لان المقصود ثمر عدد الرمي وهنا عدد المسحات ولو غسل
الحجر وجف جاز له استعماله ثانياً كدواء يغربه وتراب استعماله يغسل نجاسة نحو
الطب فان قبل التراب المذكور صار مستعملاً فكيف يكفي ثانياً **اجيب** بانه لم يزل المانع
واما ازالة الماء ببشرط مزجه بالتراب وحيد فجزئ التمر به ان كان استعماله في
المرّة السابقة وان كان قبلها فلا لتجده فاستفده فانها مسحة ثالثة ثانياً انما المحل
فان لم ينق بالثلاث وجب الانقاء برابع فاكتر الى ان لا يبقى الا اثر لا يزيله الا الماء او صفا
الخرف لانه المقصود من الاستحباب **وسن** بعد الانقاء ان لم يحصل بوتر **الاسار** بالمشاة
بالمشاة بواحدة كان حصل برابعة فيا في خمسة لما روى الشيخان عن ابي هريرة ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال اذا استجمر احدكم فليستجمر وترا وصرفه عن الوجوب رواية لم ي
داوود وهي قوله صلى الله عليه وسلم من استجمر فليوتر فليوتر من فعل فقد احسن ومنه فلا
خرج وقيل انه واجب لظاهر الخبر الاول وهو شاذ **وسن كل حجر** او نحوه مما يقوم
مقامه **لكل محله** اي الخارج فيسكن في كيفية الاستحباب في الدبران بوضع الحجر ونحوه
على مقدم الصفحة اليمنى على محل طاهر قرب النجاسة وان بديرة قليلاً قليلاً حتى يرفع
كل جزء منه جزءاً منها الى ان يصل الى موضع ابتدائه وان يعكس الثاني كذلك وان يمر
الثالث على الصفحتين والمسرورة وهي بضم الميم مجرى الغايط **وقيل يوزع**